



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990-2014)

رسالة تقدم بها

حسين ماجد ثامر الفتلاوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية وهي جزء من
متطلبات نيل

درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف الاستاذ الدكتور

بتول مطر عبادي الجبوري

2017 م

1438 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْرُوا بِهَا إِلَى الْاِحْتِمَامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا

مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْاِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ


صدق الله العلي العظيم

سوره البقرة الاية (188)


قرار لجنة المناقشة

نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقعين ادناه، نشهد بأننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (السياسة المالية واثرها في عرض النقود في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، وقد تمت مناقشة الطالب (حسين ماجد ثامر) في محتوياتها وكل ما يتعلق بها بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً).


أ.م. د. حمدي شاكر الأيدامي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
عضواً


أ.د. حنان عبد الخضر الموسوي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
عضواً


أ.د. فصيل مهدي كاظم الجنابي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
رئيساً


أ.د. بتول مطر عبادي الجبوري
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة.

أ.د. مجيد عبد الحسين هاتف
عميد الكلية

الاهداء □

الي امي الحنون ... اهدي لها هذا العمل المتواضع .

الي الجبل الشامخ والاب الصديق ... والدي .

الي سندي في الحياة ... اخوتي واخواتي .

حسين

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم والصلاة على نبيه الاكرم وعلى اله مفاتيح النور والهدى وسلم .

يطيب للباحث وقد انهى متطلبات بحثه ان يتقدم بالشكر الجزيل والتقدير للدكتورة الفاضلة (بتول مطرعبادي الجبوري) الذي ساعدتني ومدت يد العون لي طول مدة الدراسة والاشراف عليها فقد كان لتوجيهاتها العلمية القيمة ورعايتها الكريمة لي الفضل الكبير في تقديم هذه الدراسة فلها مني فائق الاحترام ومن الله خير الجزاء.

ويملي علي الواجب والعرفان ، أن اتقدم بوافر الشكر والتقدير والامتنان إلى السادة رئيس لجنة المناقشة واعضائها الكرام على قبولهم مناقشة الرسالة وتقديم الارشاد والنصح لتصبح بإكمل وجه وسأكون ملزماً بأخذ كافة ملاحظاتهم وذلك لزيادة رصانة البحث ، وكذلك أسجل شكري إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية الاستاذ الدكتور محمد حبيب الشاروط والسيد معاون العميد العلمي الاستاذ المساعد الدكتور احمد نعيم .

كما واتقدم بالشكر والتقدير الى اساتذتي بالدراسات العليا كل من الدكتور كريم سالم الغالبي والدكتور عبد الكريم جابر شنجار والدكتور عبد العظيم الشكري والدكتور عقيل الشرع والدكتور باقر كرجي حبيب والدكتور موسى خلف والدكتور سالم عبد الحسن والدكتور نبيل الجنابي كما واتقدم بالشكر والتقدير للدكتور نزار كاظم والدكتور فاضل عباس والدكتور ظاهر ريسان والمدرس الدكتور ميامي صلال صاحب والاستاذ مناف مرزة نعمة، لتقديمهم بعض النصائح العلمية لي .

كما اقدم شكري وتقديري الى موظفات المكتبة المركزية ومكتبة الادارة والاقتصاد لإبداء المساعدة لي .
واقدم شكري وتقديري الى زملائي في الدراسات العليا والذي قدموا لي الكثير من المساعدة وهم (علاء ، ابراهيم ، خالد ، علي ، اسوان ، نوارس ، زينه ، زهراء ، تغريد) .

والتمس العذر من الذين فاتني ذكرهم وتقييم جهودهم ومساعدتهم الطيبة لي والحمد لله رب العالمين

الباحث

المستخلص

تتميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي ، تستطيع الدولة أن تحقق خلال أدواتها الاستقرار في اقتصادياتها ، الأمر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانه هامة باعتبارها أسلوب لإدارة الاقتصاديات الوطنية . وبالنسبة للاقتصاد العراقي فانه حظى باهتمام كثير من الاقتصاديين والباحثين على المستوى المحلي وذلك بسبب الظروف المختلفة التي يمر بها البلد ، إذ عانى الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عديدة أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام ، وتزايد عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، مما أدى إلى التوجه نحو سياسة أكثر فاعلية تستطيع التأثير في المتغيرات النقدية فضلا عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الأخرى وبالأخص السياسة المالية للوصول للحل الأمثل للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي ، لهذا فإن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي ، وهذا يمثل دعما لمسيرة هذه السياسة وتعزيز قوة الاقتصاد العراقي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخليا وخارجيا .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم التطورات السياسية المالية في الاقتصاد العراقي ، وتقويم تأثيراتها وصفا وقياسيا على متغير عرض النقد Ms_2 . تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن السياسة المالية في العراق ذات تأثير على متغير عرض النقد Ms_2 ، وهذا التأثير يفرز نتائج ايجابية أو سلبية على الاقتصاد ككل في ظل الظروف المختلفة التي يمر بها الاقتصاد العراقي .

ومن أجل التحقق من هذه الفرضية فإن هيكل الدراسة قسم إلى ثلاثة فصول ، تناول الأول الإطار النظري للسياسة المالية وعجز الموازنة العامة والآثار النقدية والثاني تناول الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق أما الثالث تناول قياس وتحليل أثر السياسة المالية في عرض النقود في العراق .

فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	
أ	الاية	
ب	الاهداء	
ت	شكر وتقدير	
ث	الملخص	
ج- ح - خ	فهرست المحتويات	
د	فهرست الجداول	
ذ	فهرست الاشكال	
ر	المخططات	
ر	الملاحق	
4 - 1	المقدمة	
57- 5	السياسة المالية والآثار النقدية (إطار مفاهيمي)	الفصل الاول
39-6	مفاهيم في السياسة المالية وعجز الموازنة وعرض النقود	المبحث الاول
22-6	المطلب الأول : السياسة المالية المفهوم والأهداف و الأدوات 1- مفهوم السياسة المالية وموقف المدارس الإقتصادية 2- اهداف السياسة المالية 3- أدوات السياسة المالية	
33-23	المطلب الثاني // عجز الموازنة العام (المفهوم ، الأسباب ،)	
39-33	المطلب الثالث / إطار مفاهيمي لعرض النقود	
57-40	قنوات انتقال أثر السياسة المالية في عرض النقد M2	المبحث الثاني
53-41	المطلب الأول / العجز المالي في الموازنة العامة وأثره في عرض	
57-53	المطلب الثاني / الفائض وكيفية استخدامه وأثره في عرض النقود	

105 -58	الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق	الفصل الثاني
88-58	واقع وآثار السياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014)	المبحث الاول
61-58	المطلب الأول /ملامح الاقتصاد العراقي	
66-61	المطلب الثاني/ الناتج المحلي الإجمالي	
76-67	المطلب الثالث/ مسار الإيرادات العامة والنفقات العامة للمدة (1990 — 2014)	
83-77	المطلب الرابع/ تطور الموازنة العامة في العراق	
88 -84	المطلب الخامس/ تطور عرض النقد (M2) في العراق	
105 -89	أثر السياسة المالية على عرض النقد في العراق	المبحث الثاني
102-89	المطلب الأول/ العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد	
98 -93	أ. الدين العام الداخلي	
102 -99	ب - الضرائب العامة	
105 -103	المطلب الثاني/ العلاقة بين النفقات العامة وعرض النقد	
122 -106	قياس وتحليل أثر السياسة المالية في عرض النقد	الفصل الثالث
109-107	المبحث الأول / توصيف النموذج وصياغته	

122-110	المبحث الثاني : قياس وتحليل نتائج النموذج في العراق	
125 -123	الاستنتاجات والتوصيات	
124-123	أولا : الاستنتاجات	
125	ثانيا: التوصيات	
XIV - I	المصادر	
XV	الملاحق	
XVII -XVI	المستخلص	

فهرست الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	التسلسل
55	العوامل المؤثرة على القاعدة (الأساس) النقدي	1.
66	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014) مليون دينار	2.
72	تطور النفقات العامة في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014) مليون دينار	3.
76	تطور الإيرادات العامة في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014) مليون دينار	4.
83	الفائض أو العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (1990 _ 2014) مليون دينار	5.
88	تطور عرض النقد M2 في العراق للمدة (1990 _ 2014) مليون دينار	6.
92	الإيرادات العامة وعرض النقد في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 _ 2014)	7.
98	الدين العام الداخلي وعرض النقد M2 للمدة (1990 - 2014) مليون دينار	8.
102	الضرائب وعرض النقد M2 للمدة (1990 _ 2014) (مليون دينار)	9.
105	النفقات العامة وعرض النقد M2 في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014) (مليون دينار)	10.
112	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة	11.

فهرست الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	آثر المزاحمة التامة	1
46	آثر المزاحمة الجزئي	2
49	آثر عجز الموازنة الحكومية على النشاط الاقتصادي	3
113	عرض النقد بالمعنى الواسع للمدة (1990 - 2014)	4
114	الفروق الاولى لعرض النقد MS2	5
115	النفقات العامة للمدة (1990 - 2014)	6
115	الفروق الأولى للنفقات العامة (1990 - 2014)	7
116	الدين العام الداخلي للمدة (1990 - 2014)	8
117	الفرق الاول للدين العام للمدة (1990 - 2014)	9
118	الضرائب العامة للمدة (1990 - 2014)	10
118	الفروق الاولى للضرائب للمدة (1990 - 2014)	11
119	الإيرادات العامة للمدة (1990 - 2014)	12
120	الفروق الأولى للإيرادات العامة للمدة (1990 - 2014)	13

المخططات

رقم الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
43	الاقتراض من القطاع غير المصرفي	1

الملحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
XV	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (1990 – 2014)	1

المقدمة

يحظى موضوع الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن ، وعلى المستوى المحلي بعناية كثير من الاقتصاديين والباحثين وذلك لما حصل فيه من تغيرات في النظام السياسي والنظام الاقتصادي المبني على المركزية وانتقاله نحو اقتصاد السوق الحر، وتمتاز السياسة المالية بدور كبير في التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، الأمر الذي احتلت فيه هذه السياسة مكانة هامة باعتبارها أسلوباً لإدارة الاقتصاديات الوطنية . وقد أخذ مفهوم السياسة المالية بالتطور تبعاً لمراحل التطور الاقتصادي والفكري ولحق به تطور لدورها في النشاط الاقتصادي ، بدءاً من مفهوم الحيادية في الفكر الكلاسيكي والذي امتاز بتوازن الموازنة وعدم حصول أي اختلال فيها ، ثم المرحلة التدخلية في الفكر الكينزي والذي أخرج السياسة المالية العامة من حالة الحياد وصار لها دور كبير في تحفيز الطلب عن طريق قيام الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي مما يفضي إلى حصول إختلال في موازنة الدولة في الأجل القصير ، مروراً بمفهوم التخطيط المركزي في الفكر الاشتراكي الذي اتخذ أسلوباً لإدارته إذ صارت المالية العامة جزءاً لا يتجزأ من الخطة المركزية وصولاً إلى الفكر المعاصر الذي اعتبر إن زيادة الإنفاق الحكومي المرتبط بزيادة الضرائب تقييدا للحرية الفردية ودعا إلى تخفيض هذا الإنفاق ، ونتيجة لتوسع وظائف الدولة فقد اتبع ذلك اتساعاً لدور السياسة المالية وإدارتها إذ لم يقتصر دور الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة وإنما صارت أداة مهمة من الأدوات التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي إضافة إلى دور النفقات العامة والإيرادات العامة في إعادة توزيع الدخل . لذلك ونتيجة لمسيرة وتطورات السياسة المالية فأن النظم الاقتصادية المعاصرة على اختلافها أخذت على عاتقها تحقيق هدفها في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لإفراد المجتمع من أجل تبني هذه النظم مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي طليعتها رفع معدل النمو الاقتصادي والتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع عادل للدخل والثروة وإشباع الحاجات العامة ، ولهذا أخذت بتبني السياسة المالية باعتبارها المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية ، وكذلك من خلال تأثيرها على عرض النقد ، إذ إن السياسة المالية تضطلع بتحقيق هذا الدور في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة 1990 - 2014 من إختلالات هيكلية عديدة أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام وتزايد عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، مما أدى إلى التوجه نحو سياسة أكثر فاعلية تستطيع التأثير في عرض النقد ، فضلاً عن تحقيق التناسق بينها وبين

السياسات الأخرى وبالأخص السياسة المالية للوصول إلى الحل الأمثل للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي . لهذا فإن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تشكل منظومة للإستقرار الاقتصادي ، وهذا يمثل دعماً لمسيرة هذه السياسة وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني في أطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً .

أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن إن تؤديه السياسة المالية في التأثير على متغير عرض النقد للنهوض بواقع الاقتصاد والتغلب على المشاكل التي يعاني منها العراق الذي وقع عليه الاختبار كبلد عينة للدراسة ، ولهذا تحاول الدراسة إبراز دور السياسة المالية وإعطاء تصور واضح للاقتصاد العراقي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في مدى قدرة السياسة المالية بأدواتها الرئيسية المتمثلة بالإنفاق العام والإيراد العام والضرائب والدين العام الداخلي في التأثير على متغير عرض النقود في العراق .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها :

إن السياسة المالية وبأدواتها الأساسية النفقات العامة والإيرادات العامة متمثلة بالضرائب والدين العام الداخلي لها تأثيرات إيجابية وسلبية على متغير عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (1990 - 2014) .

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أحجام تطورات الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي ، وتقويم تأثيراتها وصفيًا وقياسيًا على متغير عرض النقد .

حدود البحث

تضمنت هذه الدراسة المدة من (1990 - 2014) مقسمة على مرحلتين هي :

1- المدة من (1990 - 2002) شهدت هذه المدة حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية .

2 - المدة من (2003 - 2014) تميزت هذه المدة بانتهاء مدة العقوبات الاقتصادية وتحرر الاقتصاد العراقي واستئناف تصدير النفط والانفتاح على العالم الخارجي .

منهجية البحث

حاول الباحث الاعتماد على أسلوب الجمع أو التوافق بين المنهج الاستنباطي القائم على التجريد والمنهج الاستقرائي القائم على دراسة الوقائع بتفاصيلها . لهذا فإن التحليل الاقتصادي تعرض للمنهجين معا الوصفي من خلال تتبع مسيرة السياسة المالية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ، فضلاً عن تتبع عرض النقد ، والقياسي لتتبع أثر السياسة المالية في عرض النقود .

هيكلية البحث

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول ، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية والآثار النقدية ، وشمل مبحثين ، الأول تناول محتوى السياسة المالية وعجز الموازنة وعرض النقد، في حين تناول الثاني قنوات انتقال اثر السياسة المالية في عرض النقد . وشمل الفصل الثاني الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق للمدة (1990 - 2014) وتضمن مبحثين ، الأول ضم تحليل الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة والنفقات العامة وعرض النقد في العراق والثاني تضمن تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مع عرض النقد . في حين جاء الفصل الثالث لقياس أثر السياسة المالية في عرض النقد في العراق للمدة (1990 - 2014) ويتكون من مبحثين ، الأول تناول الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة والآخر يتضمن عرض وتحليل نتائج الأتمودج القياسي . وثم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات عديدة تناولت موضوع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي نذكر بعضها على سبيل

المثال وهي :

- دراسة الباحث حسن شاكر الشمري الموسومة فاعلية السياسات المالية والنقدية والتوجهات المستقبلية في الاقتصاد العراقي الذي تناول فيها فاعلية السياستين معا المالية والنقدية في العراق⁽¹⁾.

- دراسة الباحثة سعاد جواد كاظم السعداوي الموسومة دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991 - 2009) الذي تناولت فيها موضوع النمو الاقتصادي وكيف أن السياسة المالية لها دور كبير ومؤثر فيها⁽²⁾.

- دراسة الباحث فريق جواد مطر الموسومة السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على المتغيرات النقدية للمدة (1970 - 2009) الذي تناولت أثر السياسة المالية على المتغيرات النقدية ومعرفة الآثار المتبادلة للسياستين المالية والنقدية على الأخرى⁽³⁾.

و وفقاً لما تقدم يمكن القول ان ما يميز دراستنا هو انها امتداد للدراسات السابقة من حيث المدة الزمنية ، و استكمال لها ، و كان الغرض من ذلك هو اثبات ما توصلت اليه تلك الدراسات ، أو التناقض معها في بعض القضايا ، خصوصا فيما يتعلق بايجابية أو سلبية التأثير ، و لكن ضمن مدة أكثر حداثة ، أمتدت من (1990) ولغاية (2014) .

(1) حسن شاكر الشمري ، فاعلية السياسات المالية والنقدية والتوجهات المستقبلية في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2006 .

(2) سعاد جواد كاظم السعداوي ، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1991 - 2009 ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2012

(3) فريق جواد مطر ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على المتغيرات النقدية للمدة (1970 - 2009) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2014 .

الفصل الأول

السياسة المالية، الآثار النقدية (إطار مفاهيمي)

المبحث الأول

مفاهيم في السياسة المالية وعجز الموازنة وعرض

النقود

المبحث الثاني

قنوات انتقال أثر السياسة المالية في عرض النقد

M2

الفصل الأول

السياسة المالية والآثار النقدية (إطار مفاهيمي)

تمهيد:

تشكل السياسة المالية محور اهتمام العديد من الإقتصاديين والتيارات الإقتصادية، وزخرت الأدبيات الإقتصادية بالأفكار حول هذه السياسة ، وإذ تعد السياسة المالية المحور الرئيسي للسياسات الإقتصادية بوصفها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وتضطلع بالعبء الأكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية والقطاعية ، إذ تؤثر على عرض النقد من خلال أدواتها المختلفة ، وسوف نحاول إلقاء الضوء على محتوى هذه السياسة من حيث مفهومها وأهدافها وإدواتها وقنواتها ، وذلك من خلال مبحثين ، خصص الأول منها لتناول محتوى السياسة المالية وعجز الموازنة ومفهوم عرض النقد ، وخصص المبحث الثاني لتناول قنوات أنتقال أثر السياسة المالية في عرض النقد .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة
المالية وعجز الموازنة وعرض النقود

المطلب الأول : السياسة المالية المفهوم ، الأهداف و الأدوات

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (Fisc) تعني حافظة النقود أو (الخزنة)⁽¹⁾.
بقى مفهوم السياسة المالية مرادفاً لمفهوم المالية العامة والموازنة العامة لفترة طويلة. لكن تطور الحياة
الإقتصادية وتشعبها وظهر دور الدولة الفعال والمؤثر في مجالات الإقتصاد دعا الى تحديد تعريف
دقيق للسياسة المالية .

اولاً : مفهوم السياسة المالية وموقف المدارس الإقتصادية

اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المرحلة الزمنية وظروفها الفكرية والإقتصادية
والأجتماعية والسياسية. ويقصد بالسياسة المالية (الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتبدير
وسائل تمويلها)⁽²⁾. أو إنها (سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة
وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي
تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الإقتصادية
والإجتماعية للدولة)⁽³⁾. وكما يمكن تعريف السياسة المالية (بأنها عبارة عن إجراءات ينصب إهتمامها
على دراسة النشاط المالي للدولة)⁽⁴⁾.

و كذلك تعرف السياسة المالية بأنها (مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل
المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة ... الخ لتحقيق إهداف السياسة
الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والصحية)⁽⁵⁾. وتعرف ايضاً بأنها (تلك السياسة التي تتبعها الدولة

(1) طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 201.

(2) هشام محمد صفوت العمري ، المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الثاني ، بغداد ، 1988 ، ص 443.

(3) أسماعيل عبد الرحمن ، حربي عرفات ، (مفاهيم ونظم إقتصادية) ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ،
ص 183.

(4) محمد جمال ذنبيات ، (المالية العامة والتشريع المالي) ، ط 1 ، دار العلمية الدولية ودارالثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،
2003 ، ص 42.

(5) عباس كاظم الدعيمي ، السياسات المالية والنقدية واداء سوق الاوراق المالية ، ط 1 ، دارصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،
2010 ، ص 49.

في إستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق الأهداف الإقتصادية)، ويركز هذا التعريف على ثلاثة عناصر مهمة للسياسة المالية هي (1):

1. هي سياسة تتبعها الدولة : المقصود بالدولة في هذا الشطر هي السلطة التنفيذية والمتمثلة بوزارة المالية وإجهزتها المختلفة ، إذ تقوم هذه الوزارة في رسم وتطبيق السياسة المالية للدولة .

2. في إستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام : في هذا الجانب تمثل الإيرادات العامة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وعوائد الإموال الإمبرية والعوائد الإقتصادية من مساهمات الدولة في المشروعات الإنتاجية ، وقد تكون مصادر هذه الإيرادات من الغرامات والهبات ومصادر الإموال المنقولة وغير المنقولة لبعض الأشخاص ، والمساعدات ، وقد تكون من القروض الداخلية والخارجية ، أو تكون من الإصدار النقدي الجديد والنفقات العامة سواء كانت عادية أم مستمرة مثل الأجور والرواتب والإيجارات أو نفقات رأسمالية أو إستثمارية مثل الإنفاق على الطرق والجسور والسدود والتعدين والتنجم.

3 . تحقيق الأهداف الإقتصادية : تطورت الأهداف الإقتصادية للسياسة المالية بعد أزمة الكساد العظيم (1929 - 1932) وظهرت إهداف مثل زيادة الدخل القومي وتحقيق التوظيف والتشغيل الكامل، أستقرار مستوى الأسعار، تحقيق النمو الإقتصادي ، وإعادة توزيع الدخل.

يظهر إن هذا التعريف الواسع للسياسة المالية قد شمل كل جوانب هذه السياسة من أدواتها الرئيسية حتى تحقيق الأهداف الإقتصادية لها ودور الدولة في رسم هذه السياسة وتطبيقها ، وبالنتيجة هي تحقيق الأهداف العامة ورفع متوسط دخل الفرد لتحقيق الرفاهية الإقتصادية المنشودة.

ويرى آخرون أن السياسة المالية ماهي إلا إستخدام الإنفاق العام والضرائب والإقتراض لزيادة أو تخفيض الطلب الكلي حسب ماتتطلبه الحالة الإقتصادية في حينها ولتحقيق أهداف النمو الإقتصادي ، وخفض معدلات البطالة ، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل بقدر المستطاع(2).

واخيراً السياسة المالية تعني أستخدام الموازنة من ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية وعلى رأسها التوازن والإستقرار الداخلي للإقتصاد القومي وتعبير آخر

(1) هزاع داود سلمان ،السياسة المالية ودورها في الإصلاح الأقتصادي،(مصرحالة دراسة)، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة

والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص 10 .

(2) (G.L Bach ,MaKing Monetary and fiscal policy Brooking ,Inc ,Washing too .C.C.1971,p.5.

إستخدام أوعية الموازنة في تحقيق النمو المتوازن فقبل إنتشار الأفكار الكنزوية في معالجة البطالة والكساد تمثلت الوظيفة الحيادية للسياسة المالية في وضع السياسات الرقابية لأوعية الميزانية بالتحكم فيها وبإيراداتها ونفقاتها وتسخير تلك الإيرادات العامة لكفاية النفقات فلا تشكل تلك النفقات إلا جزءاً يسير من الدخل القومي لسد الحاجات والمتطلبات الضرورية تحقيقاً لتوازن الموازنة بعيداً عن أشكال التضخم أو الألكماش كهدف أسمى للسياسة المالية التقليدية ، وفي البلدان النامية على وجه الخصوص تم تحقيق معدلات أعلى من النمو المتوازن والتحول نحو زيادة معدلات الإيدار والأستثمار⁽¹⁾.

من خلال ذلك تتضح ان هناك عدة اشكال يمكن ان تتخذها السياسة المالية العامة وهي :

1- سياسة مالية توسعية (Expansion Fiscal policy)

هذه السياسة تتبعها الحكومة ممثلة بالسلطات المالية (وزارة المالية) في الاوقات التي يشهد بها الاقتصاد حالات انكماش ووجود مستويات بطالة عالية وهناك رغبة في تحفيز النشاط الاقتصادي وقد اتبعت هذه السياسة في العديد من البلدان الأوروبية خاصة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وتكون في هذه الحالة النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة(عجز موازنة)⁽²⁾.

2- سياسة مالية انكماشية (Contractionary fiscal policy)

هذه الحالة تستعمل عندما تكون الإيرادات العامة اكبر من النفقات العامة أي هناك فائض موازنة(Budget Surplus) وتتحقق هذه الحالة عند تقليل الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة خاصة من الحصيلة الضريبية أو تقليل الإنفاق العام مع ثبات الجانب الآخر . هذه الحالة يمكن ان تقود الى تقليل عجز الموازنة إذا كانت هذه الموازنة تعاني من عجز كبير أو تقود الى فائض إذا كانت الموازنة متوازنة (Balance Budget) وتتبع مثل هذه السياسة في حالة رغبة السلطات بالحد من مستويات النشاط الاقتصادي خاصة إذا كان الإقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية .

3- سياسة مالية حيادية (Neutrality fiscal policy).

تتحقق مثل هذه السياسة عندما تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة أي عندما يكون عجز وفائض الموازنة مساويان للصفر وفي هذه الحالة يكون أثر السياسة المالية محايد في النشاط

(1) محمد مدلول علي، واقع السياسة المالية في البلدان العربية ،مجلة بابل، العلوم الانسانية،كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 1، 2008، ص134.

(2) سامي خليل ، الإقتصاد الكلي ، شركة كاظمة للنشر والطبع والتوزيع ، الكويت ، 1982 ، ص519.

الاقتصادي وهذه حالة نظرية مجردة لكن واقعياً قد تحدث او تتبع سياسات قريبة من هذا النوع من السياسة تهدف اساساً الحفاظ على الأستقرار الإقتصادي وتحقيق حالة التوازن الإقتصادي⁽¹⁾.

موقف المدارس الإقتصادية من السياسة المالية

1. رأي المدرسة الكلاسيكية في السياسة المالية :

يرى المذهب الكلاسيكي (التقليدي) ضرورة إخضاع السياسة المالية لقيود شديدة بحيث لا يتعارض النشاط الإقتصادي العام مع مبادئ الإقتصاد الخاص لأن أصحاب هذا المذهب يعتقدون إن النشاط الخاص كفيل بتحقيق التوازن الإقتصادي عند الأستخدام التام .

أما تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي فإنه يعيق هذا التوازن وهو نشاط غير منتج أو إنتاجية منخفضة⁽²⁾ ، وبالتالي فالنظرية الكلاسيكية تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الإقتصادية لإن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون ، وتدخلها في غير المجالات المعهود إليها كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العامة تبديد وضياح جزء من الموارد الإقتصادية ، لهذه الأسباب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارسة .

ومن الطبيعي كي يضمن الإقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية هي الحصول على الإيرادات لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة فضلاً عن ذلك، أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة ، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الإقتصادية القائمة⁽³⁾. فلم يكن للضرائب مثلاً أن تستخدم في تحقيق أية أهداف إقتصادية وإجتماعية وكذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة ، وفي الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة بشكل أشد من الفائض فيها، لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد ومن ثم على الأستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيسي للأنشطة ، وكذلك وجود الفائض يعني أن الدولة قد تبادت في فرض الضرائب لذا لم يكن للموازنة أية أهمية إقتصادية إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات

(1) سامي خليل ، مصدر سابق ، ص 520 .

(2) سعيد علي محمد العبيدي ، (إقتصاديات المالية العامة) ، ط1، دار دجلة ، عمان ، 2011 ، ص 226 .

(3) عباس كاظم الدعيمي ، مصدر سابق ، ص 50.

العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جداً في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة⁽¹⁾ فقد آمن الكلاسيك بأن الوصول الى حالة التشغيل الكامل ومن ثم تحقيق التوازن التقليدي ، لا يتم إلا بالاعتماد على فاعلية النشاط الخاص وعدم التدخل الحكومي ، وفقاً لقانون (ساي) (العرض يخلق الطلب المساوي له) ، أي أن تدخل الدولة في الإقتصاد لا يخلق إضافة الى الطلب الكلي⁽²⁾.

2. رأي المدرسة الكنزية في السياسة المالية :

تعد أزمة الكساد العظيم التي حدثت خلال المدة (1929 - 1932) حافزاً لنشر أفكار المدرسة الكنزية للإقتصادي جون مينارد كينز في كتابه المعروف (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) نشر في عام 1936 .

وقد برهن التحليل الكنزى على عجز آلية السوق الكلاسيكية عن تحقيق التوازن الإقتصادي التلقائي وبذلك أفقد الثقة بمرونة الأسعار والأجور الذي يفترض فيه الكلاسيك قدرته على إحداث هذا التوازن. أكد كينز حدوث حالة عدم كفاية الطلب الكلي بأنه يعتقد إن الإدخار لا يتجه ليتساوى بالضرورة مع الأستثمار مثلما إدعى الكلاسيك ، والإدخار لا يعتمد على سعر الفائدة فقط ، وإنما يتحدد بالدخل أيضاً وعوامل أخرى مثل التوقعات والعوامل النفسية . وأن الأستثمار أيضاً لا يعتمد على سعر الفائدة، وإنما يتحدد بالدور المزدوج للكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة . وقرارات الأستثمار تختلف عن قرارات الإدخار لأن قرارات الأستثمار تتخذ من قبل رجال الأعمال وأصحاب المشروعات ، وقرارات الإدخار تتخذ من قبل الأفراد ، وعندما يمتنع الأفراد عن إنفاق جزء من دخولهم يحدث أختلال في التوازن التلقائي مما يؤدي الى حدوث نقص في الطلب الكلي الذي لن يكون مكافئاً للعرض الكلي ويرى كينز إمكانية إصلاح هذا الخلل من خلال تحفيز الطلب الكلي عن طريق تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وذلك بزيادة الإنفاق العام واعطاء السياسة المالية دوراً في تحفيز الطلب الكلي الفعال الى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل وذلك عن طريق جملة من السياسات ومنها السياسة المالية ، إذ تقوم الدولة بالعمل على خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة. ومن هنا سيبدأ عمل المضاعف (Multipliers) لكي يتسنى تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو ادى ذلك الى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة. فأن كينز قد أكد على سياسة التمويل بالعجز (Deficit financing) ودافع عن هذه الفكرة بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد ، وقد

(1) عباس كاظم الدعيمي ، مصدر سابق ، ص 51 .

(2) محمد طاقة ، هدى العزاوي ، (إقتصاديات المالية العامة) ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، 2007 ، ص 23 .

دعا الى سياسة مالية توسعية في سنوات الركود الإقتصادي والى نقيض ذلك حينما يصل الإقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل ويلوح شبح التضخم⁽¹⁾.

يتضح من ذلك أن كينز قد أخرج المالية العامة من حيادها (المالية المحايدة) الى مفهوم جديد المتمثل في (المالية الوظيفية) وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الإقتصادي والإجتماعي⁽²⁾. كان من العوامل الأساسية التي قادت الى تحول الفكر المالي من المحايد الى التدخلية وخاصة الإزمة الإقتصادية الكبيرة في عام 1929 والتخلي عن الرأي القائل بحيادية النقود (عدم تأثيرها على الجانب الحقيقي من الإقتصاد كما كان رأي الكلاسيك) وضرورة التدخل بعد أن اثبت الواقع أن أساس الإزمة يعود الى عدم الأستقرار النقدي بسبب التغيرات في قيمة النقود وإنعكاسها على الأصول المالية والنقدية الأخرى التي ترتبط بإيرادات ونفقات الدولة . ألا أن حصول ظاهرة التضخم الركودي (Stag flatian) في نهاية عقد السبعينات وقصور التحليل الكينزي في مواجهة هذه الظاهرة أدى الى رواج أفكار جديدة لمعالجة هذه الظاهرة وبالتالي ظهرت المدرسة النقدية التي سيتم التطرق لها من خلال المطالب الآتي :

3 رأي المدرسة النقدية في السياسة المالية:

لقد سادت آراء المدرسة الكينزية طوال مدة الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الماضي حتى بدأت الملامح الفكرية الأولى للمدرسة النقودية بالظهور في منتصف مدة الخمسينيات متحدياً آراء المدرسة الكينزية وداعية الى العودة الى التعاليم الكلاسيكية التقليدية والتي كانت سائدة قبل ظهور المدرسة الكينزية. إلا أن أنصار المدرسة النقودية أمثال (ملتون فريدمان ، كارل برونر ، ملنتر ، ليدر ، فيليب كاجان ، وغيرهم) لم ينجحوا في لفت الأنظار إليهم إلا في عقد السبعينات من القرن الماضي عند بروز ظاهرة التضخم الركودي (stage flatian) وفشل التحليل الكينزي في مواجهة هذه الظاهرة والتي تتناقض مع تصورات منحنى فيليبس . الذي يعتمد على دعائم الفكر الكينزي التي تركز على المقايضة بين معدلات البطالة والتضخم⁽³⁾. إذ جدد النقوديون وعلى رأسهم الإقتصادي البارز (ملتون

(1) رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مجلة عالم المعرفة ، مطابع الرسالة ، العدد 226 ، تشرين الأول ، الكويت ، 1997 ، ص 337.

(2) رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي، دراسة خاصة بالبلاد الاخذة في النمو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1980 ، ص 10 - 16 .

(3) سامويلسون ، نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص 715 .

فريدمان) الذي ينتمي في رأيه الى جماعة المحافظين ، والتي ترى بأن الرأسمالية كنظام اقتصادي ، لا تتطوي على عيوب كثيرة ، وأنها كفيلة بتصحيح أخطائها بنفسها ، لو أستطاع المجتمع حماية عمل قوانين الاقتصاد الحر والحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتنتهي هذه الجماعة من الناحية الفكرية الى تيار المدرسة النيوكلاسيكية ، ويعتقد فريدمان أن دور الحكومة في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون محدوداً ويميل الى الشك في قدرتها في حل المشكلات الاقتصادية و الإجتماعية القائمة والى صعوبة ضبط المؤسسات الحكومية. ويؤكد كذلك بأن عودة مبدأ اليد الخفية Invisible Hand التي تحدث عنها (آدم سميث) ممكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سيادة الحرية التامة⁽¹⁾.

لذلك نجده يرفض الآراء التي أكدها أنصار المدرسة الكينزية في أستعمال السياسة المالية كأداة لتوازن النشاط الاقتصادي، اذ انه لا يرى وجوب أو ضرورة لاستعمال جانب النفقات العامة لهذا الغرض لأن ذلك سوف يزيد من عمق العجز في الموازنة العامة للدولة، أما اللجوء الى الضرائب فإنه يؤكد على فشل الزيادة الضريبية بعدم اقرارها في ان تكون لها اثر في اتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي دعا النقوديون الى الاقرار والتصريح بأن التضخم ما هو الا ظاهرة نقدية تعود الى زيادة عرض النقود⁽²⁾. إذ أن معدل نمو عرض النقود هو المحدد الرئيسي للنتائج القومي الصافي النقدي وليس الناتج القومي الصافي الحقيقي ولذلك فإنه اذا ما تم ذلك من قبل الحكومة بشكل متناسب فإن اقتصاد السوق الحر يتجه تلقائياً نحو الاستخدام الكامل مع استقرار معقول في الاسعار .

وفي ضوء التعقيدات الاقتصادية المتعلقة بعملية التوقيت الصحيح للسياسة المالية فإن النقوديون يتشائمون بشدة حول احتمال أن تكون السياسة المالية محققة للأستقرار، لذلك نراهم وعلى رأسهم (فريدمان) يعارضون أي اجراءات تدخلية من قبل الدولة التي تؤدي الى تزايد العجز المالي الحكومي ومن ثم يفقد ذلك الى حدوث التضخم والذي يمثل المشكلة الاقتصادية لديهم. ولذا فإن النقديون يفضلون سياسة القواعد كاساس للسياسة الاقتصادية وذلك بوجود قاعدة نقدية تلزم الادارة

(1) رمزي زكي ، فكر الأزمة : دراسة في علم الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي ، القاهرة ، 1987 ، ص50.

(2) عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطابع جامعة الموصل ، الجزء الاول ، بغداد، 1984 ، ص354.

النقدية بزيادة عرض النقد بمعدل ثابت تتناسب مع معدلات النمو للناتج القومي وهو ما يسمى بسياسة التكيف مع ظروف المجتمع ويستوجب على الإدارة النقدية الأخذ بها⁽¹⁾.
مشيرين بذلك لأهمية النص في الدستور على التوازن السنوي للموازنة العامة ، لكون أن انتهاج مثل هذه السياسة المقيدة سوف يسهم في تحديد الاسواق لممارسة نزعها التصحيحية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الإقتصادية المعاكسة⁽²⁾.

استناداً لما تقدم فإن النقوديون يحالون العودة الى الأسس التقليدية للسياسة المالية ، وهو إحياء للتراث الفكري للمدرسة الكلاسيكية وهذه الافكار شجعت في ظهور أنصار مدرسة التوقعات العقلانية والذين يؤيدون لما جاء به النقوديين كونهم ينتمون إلى نفس التيار .

4. رأي مدرسة التوقعات العقلانية في السياسة المالية :

قامت مجموعة من الإقتصاديين الشباب خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بزعامة روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو، وتوماس سارجنت ونيل والاس من جامعة مينيسوتا ، بصياغة نظرية التوقعات العقلانية . وسرعان ما أصبح لهذه النظرية تأثير كبير على التحليل الإقتصادي والسياسة الإقتصادي ، ويعتقدون ان تعظيم المنافع الى أقصى ما يمكن إنما يتحدد من خلال سلوك الوحدات الإقتصادية ، أذا ما أستخدمت كل وحدة أقتصادية المعلومات المتوفرة لديها بكفاءة عالية في بناء توقعاتها لإصدار قراراتها في المستقبل . ويمكن توضيح رأي هذه المدرسة بإفترض أن الإقتصاد يمر بحالة ركود وهذا معناه أن الحكومة ستعمل على زيادة الإنفاق ، والسياسة النقدية تزيد من عرض النقد ، وهذا الأجراء سيرفع مستويات الأسعار في حين تبقى الأجور على حالها ، فأذا كان لدى العمال تصورات عقلانية فإنهم سيعمدون الى زيادة إجورهم وهذا يجعل سياسة الحكومة في مكافحة الركود غير مجدية ولن تكون ضمن ما هو متوقع. ومثال آخر على التوقعات العقلانية للجمهور هو ما قد يحدث إذا توقع الجمهور بأن الحكومة ستقوم بتخفيض الضرائب وهو إجراء تستخدمه الحكومة لتنشيط الطلب الاستهلاكي، هنا الاستنتاج المنطقي للتوقعات العقلانية هو ان تخفيض الضرائب سيقود إلى عجز في الموازنة العامة ، وبطبيعة الحال فإن الحكومة لابد ان تغطي هذا العجز بشكل او

(1) جيمس جوارتيني ، وريتشارد ستاروب ، الإقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون ، دار المريخ ، الرياض ، 1988 ، ص 441 .

(2) ابرت كارسون ، ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينات وما بعدها ، ترجمة دانيال رزق ، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1994 ، ص 140 .

بآخر، فإذا قامت الحكومة بالإقتراض ، او عن طريق زيادة الضرائب في المستقبل فأن السلوك العقلاني لهذه التوقعات هو المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي ، وأي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب ستتجه نحو الادخار بدلاً عن زيادة الطلب الاستهلاكي، وذلك كي يستطيع الأفراد مواجهة زيادة الضرائب في المستقبل ، وفي هذه الحالة فأن سياسة الحكومة التوسعية ستصبح عديمة الجدوى⁽¹⁾.

مما سبق نستنتج ان السياستين المالية والنقدية بحسب مدرسة التوقعات العقلانية تكون قائمة على قواعد محددة وليس على التدخل الفعال ، وان كل منهما يجب ان يكون واضح ومعلن خلال الفترات القادمة ، لأجل ان تكون التوقعات سليمة .

5. رأي مدرسة أقتصاديات جانب العرض في السياسة المالية :

في أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي انتشرت آراء مدرسة اقتصاديي جانب العرض وبصورة خاصة في عدد من الدول الرأسمالية بفضل كتابات الباحثين مثل (جورج جيلدر، كريستول ، وأنسكي) وغيرهم ، والذين اسهموا في النقد الموجه الى المدرسة الكينزية وآرائها بشأن التدخل الحكومي ، والتي قادها انصار المدرسة النقدية وفي مقدمتهم (ملتون فريدمان) . ولقد اشتهرت أفكار هذه المدرسة أكثر عندما استطاع أنصارها أن يقفوا وراء صياغة البرنامج الإقتصادي للرئيس الأمريكي (ريغن) خلال حملته الانتخابية عام (1979)، وكذلك وراء البرنامج الإقتصادي لرئيسة وزراء انكلترا (تانتشر) قبل ذلك . يؤمن أنصار مدرسة اقتصاديي جانب العرض بأن الرأسمالية كنظام إجتماعي لا ينطوي على آليات داخلية لكي تعرضها الى أزمات افراط الإنتاج العام بسبب إيمانهم الشديد بقانون ساي للأسواق ، وإن العناصر المسببة للإضطراب والتي تنشأ بين العرض والطلب الكلي هي تنشأ من جراء التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي وتقيد حرية الأفراد والمشروعات⁽²⁾ ، وتؤكد مدرسة اقتصاديي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي (العرض)*

(1) عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى النقود والمصارف والأسواق المالية ، عمان ، دار حامد النشر، 2003

، ص ص 445 - 446.

(2) جيمس جوارتيني ، رينشارد استروب ، مصدر سابق ، ص 463.

(*) يمثل جانب العرض بالنسبة لأفكار هذه المدرسة المحرك الأساسي للإقتصاد وهو اهم عنصر في التحليل الإقتصادي، إذ لا ترى هذه المدرسة إمكانية حدوث فائض في العرض الكلي إيماناً منها بقانون (ساي) للأسواق ، ينظر : في ذلك : رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1996 ، ص 59 - 60.

بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية ، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأجور والأسعار لتفعيل عمل آلية السوق الحر لتظل هي الأداة لتحقيق الموارد المثلى⁽¹⁾ ورداً على اعتراضات عدد من الإقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينات المالية ، وخاصة مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها ، فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد اخفقت باعتبار إن للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للحكومة وستؤدي الى زيادة عجز الموازنة ، ونجد إن رد أنصار اقتصاديي جانب العرض على ذلك بالاستناد الى منحنى لأفر (Laffer Curve) الشهير ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي الى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثل من حوافز لإنعاش الإقتصاد القومي سيؤدي الى اتساع القاعده الضريبية ومن ثم حصيلة ضريبة اكبر غزارة ، ومن الواضح أيضاً أن أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساس وهي الركود بوصفها ناجمة عن النظام الضريبي . لكن النقطة الأساسية يمكن ملاحظتها تتبع أن أفكار هذه المدرسة لا تجربنا ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللأزم الأخذ به في الظروف المختلفة ، وأهم الأسس العامة للسياسة المالية التي أستندت عليها هذه المدرسة هي⁽²⁾ :

- أ . إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولى أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل .
- ب . أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً ، أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة .
- ج . أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي .
- د . أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الأجمالي .

(1) محمد عبد الشفيق عيسى ، أزمة النظام الإقتصادي والإجتماعي الأمريكي ، مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 17، العدد4، الكويت ، 1989، ص 175.

(2) عباس كاظم الدعوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 60 – 61.

ثانياً : أهداف السياسة المالية :

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول لها دوراً كبيراً في تحديد أهداف السياسة المالية الواجب تنفيذها ، وإن أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة لا تختلف تماماً في الدول النامية ولكن وسائل تحقيق هذه الأهداف هي التي تختلف لتأثرها بمستوى التقدم والتخلف في الدولة.

أ - أهداف السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة:

في البلدان الرأسمالية المتقدمة للسياسة المالية هدفان رئيسيان هما⁽¹⁾:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: أن أزمة الكساد العظيم عام (1929) قد ألفت بضلالها على الاقتصاديات المتقدمة والتي برهنت بصورة لا تقبل الجدل، فشل قانون ساي للأسواق. وأثبتت قوى السوق عجزها عن سحب الاقتصاد المنكمش من هوة الكساد باتجاه الانتعاش ، ورأى المفكرون الكلاسيك الهيكل البراق للبناء الكلاسيكي النظري يتداعى . وفي هذه الحالة لا بد من أداة لإنقاذ الاقتصاد من محنته التي كانت قوى السوق نفسها سبباً فيها ، ومن ذلك الحين أخذت السياسة المالية دورها الذي تأدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ودعم أركانه والمقصود بهذا الاستقرار تجنب بطالة الموارد في حالة الكساد، وفيضها في حالة الرواج ، وبذلك فإن السياسة المالية تحاول عن طريق ذلك تحقيق الاستخدام شبه الكامل للموارد الاقتصادية ، وعليه فإن السياسة المالية ستمارس تأثيرها في حالتها الكساد والتضخم . ففي حالة الكساد تستخدم السياسة المالية التوسعية ، إذ تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما. أما في حالة التضخم على العكس تستخدم الدولة سياسة مالية انكماشية تعمل على خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما.

- إعادة توزيع الدخل: أن قوى السوق القائمة على الملكية الخاصة تعمل على توزيع الدخل بصورة تتصرف بعيداً عن عدالة التوزيع. وأن هذه الصورة من التوزيع ذات آثار واضحة في التقلبات الاقتصادية بحجة أن بعض الاقتصاديين يرجع الأزمات الاقتصادية إلى نقص الطلب الكلي الفعال المترتب على هذه التوزيع، وتستخدم السياسة المالية وسائلها المتعددة المتمثلة بالإنفاق والضرائب لتقليل هذا التفاوت . كما وأن السياسة المالية لا بد أن تؤثر في رغبات الأفراد في الاستهلاك والادخار

(1) حسين علي سلطان ، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل " دراسة تطبيقية في الاردن للمدة 1990 - 1999 " رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2006 ، ص 10 - 15 .

والاستثمار في حال توقعهم أن ضرائب عالية سوف تصيب أرباحهم وأموالهم ، وكما أن حجم الاستهلاك والادخار سيتأثر عن طريق التغيير في السياسة ، فإذا كان هدف واضعي السياسة المالية إعادة توزيع الدخل بشكل يحقق عدالة أكبر لصالح ذوي الدخل المنخفضة ، وتخفيف حدة التفاوت في توزيع الدخل ، وأن حجم الاستهلاك سيرتفع وسينخفض حجم الاستثمار حتماً ، إذ أن المجتمع في هذه الحالة سينفق نسبة كبيرة من دخله لغرض إشباع حاجاتها الاستهلاكية ، مما يؤدي إلى أن يهبط حجم الادخار الكلي. وقد يكون تخفيض الادخار بسبب زيادة الاستهلاك طردياً ، في حالة ما إذا كانت فرص الاستثمار المربح معدومة ، ولهذا فإن إعادة توزيع الدخل تساعد على النمو الاقتصادي كما يمكن التخلص من فائض الإنتاج الذي يميز الرأسمالية المعاصرة بواسطة خلق طلباً فعالاً أكثر .

ب - أهداف السياسة المالية في البلدان النامية (1):

- إعادة توزيع الدخل والثروة : باستطاعة السياسة المالية أن تؤدي دوراً بارزاً في إعادة توزيع الدخل والثروة فيما بين طبقات المجتمع ، وتستطيع الحكومة أن تستقطع جزء من دخول الفئات الغنية عن طريق فرض الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب التصاعدية رغم ضعف الجهاز الضريبي ، ويتضح هذا الدور كذلك من خلال السياسة الإنفاقية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات العامة للأفراد وذوي الدخل المحدود وخاصة في مجالات الصحة والتعليم ، وتقديم الإعانات الاجتماعية من خلال الضمان الاجتماعي ، وكذلك تقديم الإعانات الاقتصادية في دعم أسعار السلع الغذائية الضرورية مما يؤدي ذلك إلى تحسين المستوى المعاشي وزيادة قدراتهم الشرائية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد مما يقلل من هوة التفاوت في توزيع الدخل .

- التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد : الدول النامية تعاني من نقص كبير في رأس المال اللازم لتمويل عملية التنمية وضعف الادخار المحلي فيها والأستخدام غير العقلاني للمدخرات المتاحة وبذلك يكون هدف السياسة المالية تهيئة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وتوزيعها توزيعاً عقلانياً نحو أفضل الاستخدامات طبقاً لأولويات المجتمع بغية تمويل برامج التنمية لتفعيل عملية نمو وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي.

- زيادة فرص العمل : تهدف السياسة إلى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل والتي

(1) داود عبد الجبار أحمد، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية "الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختار " حالة دراسية العراق 1990 - 2007 ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، العراق ، 2010 ، ص 12 - 13 .

يمكن أن تتحقق من خلال إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية والقروض المسيرة والإعانات .

- **توجيه النفقات العامة** : تهدف السياسة المالية من خلال السياسة الإنفاقية إلى تكوين الهياكل الاقتصادية الأساسية كإنشاء الطرق العامة والسدود والنقل والمواصلات والهياكل الاجتماعية الأساسية كالعليم والصحة والثقافة ، والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص لإنخفاض عوائدها أو حاجاتها لرؤوس أموال ضخمة ، فضلاً عن أنها لا تحقق له أقصى الأرباح أو لان الدولة لا تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذه المجالات .

يتبين لنا مما تقدم أن هذه الأهداف مترابطة فيما بينها وتعمل جميعاً نحو زيادة أسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً : أدوات السياسة المالية :

هي الوسائل التي تنفذها الحكومة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية فتؤدي الأهداف المنشودة . أو بتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية التي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي وتؤدي لتحقيق الأهداف العامة إن هذا التعريف الشامل يوضح أن الأدوات المالية متنوعة وكثيرة ، وتختلف من بلد لآخر⁽¹⁾. استناداً لذلك تتألف الأدوات المالية من :

أ . **النفقات العامة** : أدى تطور دور الدولة إلى تطور مفهوم النفقة العامة فقد كانت النفقة العامة في الإطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة (الدفاع والأمن والأشغال) تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع وبالتالي حرمان الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومع تطور مفهوم الدولة من (المحايدة) إلى (المتدخلة) ، ثم إلى الدولة (المنتجة) تطورت النفقات العامة تطوراً هاماً ، وذلك تحت تأثير الاعتبارات الآتية⁽²⁾:

- 1- تعدد أغراض النفقات العامة ، فلم تعد تلك الأغراض مقصودة على تمويل وظائف الدولة ، بل أصبحت إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في البلدان النامية .
- 2- أتمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار وشكلت نسبة مهمة من الدخل القومي .

(1) علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2009 ، ص 323 .

(2) داود عبد الجبار أحمد ، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الإنسانية ، مصدر سابق ، ص 14 - 15 .

3- توسع دور الإيرادات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وعدم اقتصرها على تمويل النفقات العامة.

بعد أن أتضح لنا تطور طبيعة النفقة العامة ، ينبغي أن نحدد مفهوم الأنفاق العام هو (إحدى الوسائل المالية الهامة التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد ، فإذا أزداد حجم الإنفاق الحكومي يزداد الطلب ، وبالمقابل إذا أنخفض حجم الإنفاق الحكومي ينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد أي في حالات الركود تقوم الدولة بتحفيز الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي لتشجيع زيادة الإنتاج وبالمقابل تقوم الدولة في حالات التضخم بتخفيض الإنفاق الحكومي مما يؤدي لتخفيض حجم الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدلات التضخم)⁽¹⁾.

ويعد التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة من أهم التقسيمات والذي يشمل النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية .

النفقات الحقيقية تتمثل بالنفقات التي تؤديها الدولة وتحصل على مقابل نظير هذه النفقات سواء كان عملاً أو سلعة أو خدمة كالاجور والرواتب ، وكذلك النفقات الاستثمارية .

النفقات التحويلية أو التوزيعية تتمثل بالنفقات التي تؤديها الدولة ولا تحصل نظير إنفاقها على مقابل والهدف من ذلك تحويل القوة الشرائية بين طبقات المجتمع للأحتفاظ بثبات الدخل القومي مثل الدعم الحكومي والمنح والإعانات.

ب - الضرائب : تعد الضرائب من أهم الإيرادات الاعتيادية للدولة الحديثة والقديمة كما أنها من أقدم الوسائل المالية التي لجأت إليها الدولة لتمويل نفقاتها ، وكانت الضريبة ولا تزال تؤدي دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي فهي تمثل الشق الثاني من أدوات السياسة المالية وتحتل أهمية خاصة في الدراسات المالية ، وتتمثل هذه الأهمية بالدور الفاعل في إداء الوظائف المالية والاقتصادية والاجتماعية وليس لمجرد كونها فقط مصدراً للإيرادات⁽²⁾. وإزدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى إلى تغير دور الدولة وأهدافها ، وبعد أن اقتصر نشاطها المالي في الفكر التقليدي في توفير الموارد اللازمة للخزينة للقيام بالنفقات المحدودة ومنع التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة ، وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . بينما أصبح للضريبة في الوقت الحالي لها دور مهم وأداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن خلالها يمكن

(1) علي كنعان، الاقتصاد المالي ، مصدر سابق ، ص 326.

(2) حامد عبد المجيد دراز ، النظم الضريبية ، الإسكندرية ، دار الجامعية ، 1999 ، ص 181 .

المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتغيير الهيكل الاقتصادي . وعليه يمكن تعريف الضريبة بأنها " عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"⁽¹⁾ .

تلعب الضريبة دوراً مهماً في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه عناصر الإنتاج والاستثمارات بالاتجاه المرغوب عن طريق فرض ضرائب مختلفة بنسب تصاعدية تتناسب عكسياً مع مشاريع الاستثمار الموجهة ، وإذا تم رفع قيمة الضرائب في السلع الترفيهية مثلاً فإن أسعارها سترتفع ومن ثم يقلل الطلب عليها وكذلك أنتاجها ، كنتيجة لذلك فإن عوامل الإنتاج المشتركة في تصنيع مثل هذه السلع غير المرغوبة اجتماعياً تتغير إلى إنتاج سلع أخرى مرغوبة اجتماعياً⁽²⁾ . كما يمكن أن تكون الضريبة محفزة للإستثمار الخاص ولزيادة التشغيل في الإقتصاد عن طريق التخفيض العام للعبء الضريبي والذي يؤدي إلى زيادة المقدرة الشرائية وتنمية حجم المعاملات ، وهذا شرط أساس لتحفيز الأستثمار الخاص ومن ثم زيادة التشغيل⁽³⁾ .

ج . الدين العام : يمثل الدين العام القائم في مدة معينة حجم الإقتراض السابق لتلك المدة والذي لم يسدد بعد . وينشأ الدين العام كنتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالأقتراض ، وتقترض الحكومات محلياً من المصرف المركزي أو المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية وغير المالية فضلاً عن الجمهور . وتقترض الحكومات من الخارج أيضاً من خلال الأسواق الدولية من المؤسسات الخاصة أو العامة أو الإقليمية أو الدولية ، ويترتب على الأقتراض سواء كان محلياً أم خارجياً تكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة وحجم الأقتراض ، وعادة ما يكون حجم الأقتراض بمقدار تمويل العجز في الموازنة ويأتي هذا العجز مصاحباً التوسع النفقات العامة بأكثر من الإيرادات العامة إذ تلجأ الدولة إلى الأساليب النقدية التي تتمثل أساساً بالإصدار النقدي لتغطيتها أي لجوئها إلى عقد القروض العامة⁽⁴⁾ . ويمكن تعريف الدين العام على أنه الأموال التي تقترضها الحكومة من الافراد والمؤسسات لمواجهة

(1) عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1992 . ص 151 .

(2) M L . Jhihan , money , Baking , International Trade , and public finance , Konark publishers , put LTD , Delhi , 1996 , p. 93.

(3) عبد المنعم فوزي ، وآخرون ، المالية العامة ، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1970 ، ص 295 .

(4) حسين القاضي ، ود. رضوان العمار ، تطوير دور مصرف سورية المركزي لرفع كفاءة محاسبة الدين العام، مجلة

جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 25 ، العدد 5 ، 2003 ، ص 1 .

احوال طارئة ولتحقيق اهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الاحوال الطارئة ، مثل الحرب وحالة التضخم الشديد، ولتمويل مشروعات التنمية ولمواجهة النفقات الجارية العادية حتى تحصيل الضرائب ، إذ إن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماماً مع مواعيد النفقات الجارية. ويمكن أن يكون الدين العام في شكل سندات غير قابلة للتداول أو أدوات خزانة لمدة ثلاثة اشهر تقريباً أو سندات قابلة للتداول⁽¹⁾.

كما أن الدين العام (المحلي والخارجي)، قد يفيد الاقتصاد من حيث المساهمة في تمويل التنمية إذا كان الاقتصاد قادراً على تحمل اعباء هذا الدين، وذلك بتحقيق عائد من استثمار الموارد المقترضة يزيد عن تكلفة الإقتراض، ويوفر في مدة لاحقة الموارد المطلوبة لسداد الاعباء الناجمة عن الإقتراض. وقد يؤدي الدين العام الى مصاعب إقتصادية في مراحل لاحقة اذا لم يتمكن الاقتصاد من تحمل اعباء المديونية العامة⁽²⁾ .

د - الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) ⁽³⁾:

تلجأ الدولة في العصر الحديث إلى تمويل نفقاتها العامة والاستثمارية منها خاصة إلى الإصدار النقدي الجديد ، أو ما يسمى " التمويل التضخمي " وذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي ، وتتمثل عملية الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي يتم استخدامها في تمويل النفقات العامة وفق ضوابط تحكم عملية الإصدار هذه من حيث الكمية والجهة التي تشرف على الإصدار ولا تلجأ الدولة لهذا الأسلوب في التمويل إلا عندما تعجز الإيرادات العامة كالضرائب والرسوم والقروض وغيرها عن مواجهة النفقات العامة ، وعلى ذلك فإن الإصدار النقدي الجديد يتلاءم مع فكرة وجود العجز المنظم في الموازنة العامة .

(1) أمين شحاتة ، مصطلحات ومفاهيم ، 2002 . [http:// www. ajjazeera . net](http://www.ajjazeera.net) .

(2) علي التوفيق الصادق ، ود. نبيل عبد الوهاب لطيفة ، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، العدد الرابع ، 1988 ، ص 5 .

(3) أحمد خميس عبد العزيز أبو زعتر ، " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية " مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة 2000 - 2010 ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2012 ، ص 55 - 56 .

وبإمكان الدولة خلق كميات إضافية من النقود لمواجهة نفقاتها من خلال الإقتراض من البنوك التجارية التي تستطيع خلق نوع جديد من النقود ويطلق عليه (نقود الودائع أو النقود الكتابية) ومن ثم إضافة كمية جديد إلى وسائل الدفع ، وبالتالي فإن الأثر النهائي للإقتراض لا يختلف عنه في الإصدار النقدي الجديد.

وتمثل الطريقتان السابقتان نموذجان من القروض الإجبارية التي لا تستند إلى مدخرات حقيقية ، الأمر الذي يجعلهما وسيلتي تمويل تضخمي ، إنهما تعملان على زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يسبب ارتفاعاً في الأسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهذا لا يعني إن ارتفاع الأسعار يرجع إلى استخدام التضخم كوسيلة تمويلية ، وإنما قد يرجع إلى مسببات أخرى تتعلق بالهيكل الإنتاجي ، ويمكن القول أن زيادة إصدار النقد لا تؤدي إلى التضخم في جميع الأحوال حيث أنه لا ينتج عنها ارتفاع في الأسعار إذا كان هناك موارد إنتاجية معطلة من الممكن استخدامها لزيادة الانتاج ، وعارض الاقتصاديون التقليديون لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد كوسيلة لتمويل نفقاته العامة مبررين ذلك بتلقائية التوازن الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الكامل وبالتالي أي زيادة في الإصدار النقدي تؤدي إلى إصدارات يضر بالتوازن التلقائي من خلال ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للنقود مما يؤدي لإنخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي فلا يحدث توازن. ومن مبرراتهم أيضاً أن التضخم يعمل على إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة أصحاب الدخل المرنة وبالتالي يزداد التفاوت بين الطبقات ، كما يؤدي التضخم بنظر الكلاسيك إلى انخفاض الميل الحدي للادخار وحدوث عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة الميل إلى استيراد السلع الأجنبية وضعف في المقدرة التصديرية مما يؤدي الاستمرار في عجز الميزان التجاري إلى انخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية . أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الحديث فيشجع الدول على الإلتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد في حالة وجود موارد اقتصادية معطلة سواء كانت الموارد تلك بشرية أم مادية، أي انه يمكن استخدام الإصدار النقدي الجديد من قبل الدولة التي تتمتع بمرونة عالية في جهازها الإنتاجي ولكنه في حالة معطلة الأمر الذي يسمح باستيعاب كمية إضافية من النقود .

يعتبر الإصدار النقدي الجديد أداة طبيعية وسهلة في يد الدولة ، إذ يمكن للدولة عن طريق هذه الأداة الحصول على النقود متى شاءت ، ولكن لابد من وجود ضوابط خاصة للحيلولة دون إنزلاق الاقتصاد في حالة التضخم لا يمكن علاجها .

المطلب الثاني : عجز الموازنة العامة (المفهوم ، الأسباب)

إن التوازن والاختلال في الموازنة العامة محل جدل كبير في علم المالية العامة ، إذ يختلف هذا المفهوم بحسب الفكر الاقتصادي السائد فالكلاسيك اعتقدوا أن توازن الموازنة أمر واقع لا بد منه في كافة الأحوال ، أما الفكر الكينزي فيعتقد أن حدوث اختلال سواء كان فائض أو عجز أمر اعتيادي وغير خطير لانه قد يكون السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحاصلة في الاقتصاد ، فعندما تزداد الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها خلال سنة مالية يكون هناك فائض في الموازنة (Budget Surplus) أما عجز الموازنة (Budget difeirt) يحدث عندما تزداد نفقات الدولة على إيراداتها . أما إذا تساوى كل من النفقات والإيرادات تكون الموازنة في حالة توازن ، واحتدم الجدل وتباينت الآراء حول عجز الموازنة العامة للدولة ويصدق ذلك على صعيد كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فجميع الدول تقريباً تعاني عجزاً في موازنتها العامة وأن كانت بدرجات متفاوتة. وبصورة عامة حدد العجز في الموازنة بأنه الإنفاق الحكومي مطروحاً منه إيرادات الحكومة ، والعجز يكون سالباً وإذا كان موجباً فإنه يمثل حالة الفائض ⁽¹⁾. وسنعرض الآن كل من مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه ومعالجته كالاتي :

أولاً : مفهوم عجز الموازنة :

اهتمت أدبيات المالية العامة بموضوع ساخن أقلق الحكومات قبل المفكرين وسير السياسات قبل المخططين، ألا وهو عجز الموازنة العامة ، الذي طفا على السطح الاقتصادي كمصطلح قابل للإحلال والتداخل. يعد عجز الموازنة واحد من الظواهر الاقتصادية التقليدية كالتضخم والبطالة وغيرها من الظواهر الأخرى ، وأصبحت ظاهرة تعانيتها غالبية دول العالم (المتقدم والنامي) وهذا الأمر يعكس تزايد الإنفاق العام بشكل يفوق الإيرادات العامة وفي نفس الوقت يعكس التطور المتواصل للتدخل الحكومي. هناك عدة مفاهيم لعجز الموازنة ، ولكن قبل التطرق إليها سنوضح ما هو المقصود بالموازنة ؟

يقصد بالموازنة العامة (وهي وثيقة تحوي أرقاماً وكلمات وتقتصر بنوداً معينة أو سلسلة من الأهداف لها تكاليف محددة ، أو هي أداة للأختيار بين بدائل الإنفاق ، أو كخطة أو عقد بين السلطة

(1) أكلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة : عطية مهدي سلمان ، مطبعة التعليم العالي ، الجامعة المستنصرية، الجزء الأول ، 1984 ، ص 286 .

التشريعية والسلطة التنفيذية) في حين عرفها قانون الموازنة الفرنسي (هو القانون المالي السنوي الذي يقرر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيراداتها وأعبائها)⁽¹⁾ . وعرفها قانون الموازنة الأمريكي (بأنها صكاً فيه نفقات السنة التالية وإيراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند تقديم اقتراحات الجباية المبسطة فيها) . وقانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم 28 لسنة 1940 المعدل الفقرة (1) من المادة الثانية لسنة 2007 عرفها بانها (وهي الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية)⁽²⁾ . من التعاريف اعلاه يلاحظ إن الموازنة الحكومية تتكون من جانبين أولهما النفقات العامة والجانب الآخر الإيرادات العامة لذلك لا بد أن تتوازن إلا أن توازنهما لا يدوم ، فالموازنة تتعرض إلى اختلال أما يكون ناتج عن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة سيؤدي إلى حدوث فائض أو ناتج عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سيؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة .

يقصد بالعجز هو (مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تفرضه من رسوم وضرائب وإيرادات تحصل عليه)⁽³⁾ .

كذلك العجز هو (إنخفاض حجم الإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة المخططة في الموازنة العامة للدولة ، مما يستدعي الإقتراض لتسيير المصالح العامة للدولة)⁽⁴⁾ . أو أنه إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ، أو هو الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة ، وعرفها صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة)⁽⁵⁾ .

-
- (1) خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2003 ، ص 270 . .
- (2) حسين عبد الكريم سلوم ، محمد خالد المهيني ، الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 64 ، 2007 ، ص 95 .
- (3) David Rosen , (Understanding The federal Debt and Deficit) , federal Reserve Bank of New York , public In for mation Depart ment , New York , 1994 , p 1.
- (4) علي كنعان ، مصدر سابق ، ص 326 .
- (5) سالم عبد الحسين سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003 – 2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 18 ، العدد 68 ، ص 295 .

والبعض الآخر يعرف عجز الموازنة من وجهة نظر مالية بأنه (الزيادة في مجموع مبالغ النفقات العامة المقدرة في الموازنة العامة لسنة مالية نفسها) ، وقد يظهر أحياناً إلى جانب العجز المالي للموازنة العامة مصطلح العجز النقدي (Liquidity Desicit) للموازنة العامة الذي يعني (تأخر الحصول على الإيرادات العامة المقدرة عن موعد صرف النفقات العامة المقدرة في الموازنة العامة عند تنفيذها أي خلال سنة تنفيذ الموازنة مما يسبب نقص السيولة النقدية)⁽¹⁾ .

كثير من الاقتصاديين صنف العجز المالي إلى عجز مؤقت وعجز ضعف وعجز قوة ، فالأول يعني عدم توافق الإيرادات العامة مع النفقات العامة زمنياً ، أما عجز الضعف فينجم عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب والإنفاق غير العقلاني من جانب آخر ، أما عجز القوة فينجم عن المساعدات التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى بصيغة إعانات إقتصادية واجتماعية لتحقيق أهداف معينة ، وبشكل عام فأن العجز يعبر عن توسع الموقف المالي للحكومة ، في حين تعبر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي عن تأثير القطاع الحكومي على الإقتصاد القومي⁽²⁾ .

والعجز المالي سواء كان في الدول المتقدمة أم في الدول النامية هو نتيجة الزيادة المستمرة في النفقات العامة والتراجع المستمر في الضرائب والرسوم نتيجة الدعم الذي تقدمه الدول للتجارة الدولية بغية زيادة حدة المنافسة واكتساب أسواق جديدة الأمر الذي يؤدي بالحكومات للإقتراض بغية تمويل هذا الفرق .

يميز الاقتصاديون بين العجز الحقيقي والأسمي (Real and Nominal) إذ إن العجز الأسمي يمكن تحديده بالنظر إلى الاختلافات بين النفقات والإيرادات ، وهذا ما يعتقدوه اغلب الناس عندما يفكرون في عجز الموازنة ، أما العجز الحقيقي فهو الاسمي معدلاً بنسبة التضخم ، ولفهم هذا الإختلاف من المهم أن يلاحظ إن التضخم يخفض من الدين (عجوزات متراكمة وفوائض متراكمة أقل)⁽³⁾ .

(1) محمد بشير الكتبي ، المالية العامة المعاصرة ، بدون مطبعة ، بغداد ، أيلول (2008) ، ص 137 – 138 .

(2) سالم عبد الحسين سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق ، مصدر سابق ، ص 295 .

(3) (David C. Colander : Economics , published By Mc Grow _ Hill companies , Amen can New York , sixth Edition , 2006 , p 753 .

وتوجد علاقة وثيقة وقوية بين العجز والنمو الاقتصادي ، إذ أن الزيادة في نسبة العجز تقلل من معدل النمو الاقتصادي ، فإذا أثبتت الحكومة نسبة عجز الموازنة وبقيت نسبة العجز أدنى من المستوى الحرج فأن هذا يؤدي إلى نمو رأس المال والنواتج عند معدل ثابت ، أما إذا كانت نسبة العجز تفوق مستوى الحرج فإن هذا يخفض نمو رأس المال والنواتج باستمرار إلى أدنى مستوياته (1) .
وهناك عدة أشكال لعجز الموازنة الحكومية يمكن تناوله كالاتي :

أ . العجز المقصود Deliberate Deficit

يعد العجز المقصود من أهم أشكال العجز ، وهو إجراء تقوم به الحكومة عند تعرض الإقتصاد إلى أزمة ، وعند حدوث كساد بسبب تدهور حجم الطلب الكلي الفعال ، وتراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات عند ذلك تكون الحكومة أمام ثلاثة خيارات ، أما تعمل على زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معاً واللذان يؤديان بدورهما إلى زيادة الدخل ومن ثم الطلب الكلي الفعال والإنتاج والإستخدام ومن ثم زيادة الدخل مرة أخرى ، وذلك عن طريق إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة(2) .

ب . العجز الهيكلي :

يحدث هذا النوع من العجز بسبب قلة مصادر الإيرادات العامة ، عندما لا تتمكن الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة بصفة مستمرة ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة المالية للإقتصاد القومي ، أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها ، وهو ما ينبئ بوجه عام عن كل خلل في هيكل الإقتصاد القومي نفسه إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً أنتاجاً كافياً، والواقع أن علاج مثل هذا العجز يعتبر من أدق الأمور إذا حاولنا ذلك بوسائل مالية خالصة ليضاف إلى العوامل المالية ، عوامل إقتصادية متعددة ، وبالإمكان التخفيف من العجز الهيكلي بوسيلتين أساسيتين هما (3) :

(1) (Michael Brauning : The Budget Deficit, Public Debt And Endogenous Growth , Hamburg _ Germany , October 2002 , P . 1 .

(2) علي العربي ، وعبد المعطي عساف ، إدارة المالية العامة ، الكويت ، بدون تاريخ ، ص 348 .

(3) عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص 348 .

الوسيلة الأولى / تخفيض الإنفاق العام

ويعني تخفيض معدل الزيادة في صافي الإنفاق العام ، غير أن هذا ينبغي ألا يتم بطريقة عشوائية وغير مدروسة ، فالمعروف إن إنتاجية هذه النفقات تختلف حسب طبيعة النفقة منها عديمة الإنتاجية ، قليلة الإنتاجية ، وعالية الإنتاجية ، وبناءاً عليه يتم التركيز على نفقات الإنتاجية العالية بما يتوافق مع السياسة الإقتصادية والمالية .

الوسيلة الثانية / زيادة الإيرادات العامة

تعتبر هذه الوسيلة النتيجة الحتمية للنتائج الناشئة من تخفيض الإنفاق العام ، ويترتب على ذلك زيادة إنتاجية الإنفاق العام وزيادة الدخل القومي ، وبالتالي زيادة في الجزء المقطوع من الدخل لتغطية الإنفاق العام قد يكون أقل إنتاجية أحياناً من الإنفاق الخاص . نتيجة الخلل في التنظيم ، وتدني مستوى الوسائل الفنية عن مستوى التقدم العلمي و التكنولوجيا، مما يقتضي الأمر تخفيض الضرائب لوضع جزء اكبر من الدخل القومي تحت تصرف القطاع الخاص ليكون عاملاً تشجيعياً ، بشرط عدم ألحاق الضرر بالمصلحة العامة .

يتوضح مما تقدم ، أن العجز الهيكلية يحدث بسبب عدم كفاية الإيرادات العامة والنفقات العامة وبصورة دائمة نتيجة للاختلال الهيكلي الحاصل في الإقتصاد الوطني ويكون من الصعب علاجه ، ولكن توجد وسيلتين لتقليل من العجز الهيكلي كما ذكرناهما سابقاً هما، تخفيض الإنفاق العام ، وزيادة الإيرادات العامة .

ج . العجز المؤقت (العجز المجالي) :

يمثل العجز المؤقت الذي يرتبط بحركة مستوى النشاط الإقتصادي في التقلبات الإقتصادية التي تطرأ عليها. فالموازنة المتوازنة توازناً سابقاً بتوازن نفقاتها العامة مع إيراداتها العامة قد ينتج عن تنفيذها عجزاً ناتجاً ، لا عن خطأ في التقدير ولكن عن إنكماش في حجم الموارد العامة المحصلة نتيجة لإنكماش في الدخل القومي ، وهذا العجز قد يمكن قبوله بصفة مؤقتة ولفترة قصيرة ، إذا تم في نطاق سياسة مالية محددة ومرسومة تبعاً لتوازن مجموع الإقتصاد القومي ، وأن كان من الأفضل السعي لمعالجته أما من خلال تخفيض الإنفاق العام ، وإما زيادة الموارد المالية أو اللجوء إلى تلك الوسيلتين معاً ، ولكل وسيلة سير خاص بها (1) .

(1) عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص 346 .

د . العجز الجاري : يقيس الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية ، وإن هذا المفهوم يعد ضيقاً لأنه يهمل الإنفاق العام والإيراد العام ، وإنما ينحصر فقط في نفقات وإيرادات الحكومة المركزية المتمثلة بمشترياتها من السلع والخدمات ، وهذا يعني أن الحكومة تستخدم جزءاً من مدخرات القطاع الخاص المتمثلة بالضرائب لمواجهة متطلبات الإنفاق الجاري (1) .

هـ . العجز التشغيلي :

ويقيس هذا المفهوم العجز في الظروف التضخم ، ويمثل العجز في ضوء هذا متطلبات الإقتراض للحكومة ناقصاً منه الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم ، من خلال معامل تصحيح نقدي إذ يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم من جراء ارتفاع الأسعار (2) .

ثانياً : أسباب عجز الموازنة الحكومية

أن معظم الإقتصادييين يختلفون في تحديد الأسباب المؤدية لحدوث عجز في الموازنة الحكومية ، إلا أنه يمكن تحديد أسباب العجز من خلال نقطتين أساسيتين هما :

السبب الاول : تزايد حجم النفقات العامة :

يقود تزايد النفقات العامة إلى حدوث عجز في الموازنة العامة مع ثبات الإيرادات العامة ، وقد تكون الزيادة دافعاً لتسيير الأنشطة الإقتصادية التي تسمح بأن يكون للدولة دور بالتدخل في النشاط الإقتصادي في كثير من المجالات الإقتصادية والاجتماعية (3) إن تزايد النفقات العامة للدولة يمكن إرجاعه إلى سببين هما :

أ - الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة (Unreal Reasons) تتمثل في تلك الزيادة التي تحصل في النفقات العامة دون أن يرافقها أي زيادة كمية أو نوعية في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من قبل الدولة (4) .

(1) رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، سيناء للنشر ، ط 1 ، 1992 ، ص 105 .

(2) مصدر نفسه ، ص 105 - 107 .

(3) محمد عبد المنعم عفر ، احمد فريد مصطفى ، الاقتصاد المالي الوصفي والإسلامي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 335 - 341 .

(4) سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص 88 .

ويمكن تحديد أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة على النحو الآتي :

- إنخفاض قيمة النقد :

نتيجة لهذا الإنخفاض تزداد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة ، فتنضم أرقام النفقات العامة رغم عدم تغير حجم السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة لإشباع الحاجات العامة ، ويلاحظ أن هذا الإنخفاض في قيمة النقد لا يؤدي في بعض الحالات المحددة إلى زيادة في الإنفاق الحكومي بل إلى تخفيض من عبء هذا الإنفاق ، ومثال ذلك سداد القروض العامة ودفع أقساطها بنقود تدهورت قيمتها إلا أن ضالة نسبة هذا النوع من الإنفاق إلى إجمالي النفقات العامة لا يغير من أهمية الزيادة في الإنفاق الكلي . وتوجد علاقة طردية ما بين الأسعار والنفقات العامة ، فارتفاع الأسعار تؤدي إلى زيادة النفقات العامة الذي يعني إنخفاض قيمة النقود⁽¹⁾ .

- تغير أساليب المحاسبة الحكومية :

ترتب على تغير النظم المالية خلال القرن الماضي وشيوع استخدام الأسلوب النقدي في الإنفاق العام أن تزايد حجم هذا الإنفاق ظاهرياً ، وعلى سبيل المثال ، فإن الدول كانت تلجأ للسخرة لتنفيذ بعض الأشغال العامة ، ومن ثم كانت هذه الأشغال لا تحمل الموازنة العامة أعباءً معينة . أما الآن وقد ألغيت السخرة ، فإن تنفيذ هذه الأشغال يستوجب تخصيص الاعتمادات الملائمة لها مما يعني منطقياً تزايد حجم النفقات العامة ظاهرياً وبالإضافة لذلك فقد ترتب على تغير طرق إعداد حسابات الموازنة أزيد من صوراً في حجم هذه النفقات . وفي الماضي كانت الموازنات العامة تحضر طبقاً لمبدأ الناتج الصافي ، أي أن نفقات المرافق العامة كانت لا تسجل في الموازنة إلا بعد استئصال حصيلتها إيراداتها منها ، مما كان يؤدي لتخفيض حجم الإنفاق المعلن ، أما الآن فإن الموازنات العامة تحضر طبقاً لمبدأ الناتج الإجمالي الذي تقيد بمقتضاه في الميزانيات كافة نفقات المرافق وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة بينها ، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال لتزايد حجم النفقات المعلن بصورة ظاهرية⁽²⁾ .

(1) عادل فليح العلي ، وطلال محمود كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص 152 .

(2) مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام "المالية العامة" ، دار الجامعية الجديدة ، جامعة الإسكندرية ، 2004 ، ص 219 - 220 .

- اتساع إقليم الدولة وزيادة السكان :

عندما تزداد مساحة الدولة تزداد معها الخدمات المقدمة وتزداد النفقات العامة تبعاً لذلك يحدث هذا في حالة إتحاد دولتين أو تحرير أرض محتلة ، وكما أن زيادة السكان تتطلب من الدولة تقديم خدماتها للزيادة السكانية بالحجم والنوع نفسها اللذان يقدمان للسكان قبل حصول الزيادة . كما أن هيكل السكان يؤثر في حجم النفقات العامة ، فعند زيادة نسبة الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة في الإنفاق على التعليم ، وزيادة عدد كبار السن يزيد الرواتب التقاعدية فضلاً عن ذلك فإن ارتفاع معدل العمر يقود إلى زيادة في العوائد المتوقع من الاستثمار في التعليم ، ومن هنا يمكن تبرير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة من هذا المجال⁽¹⁾ .

- اتساع نطاق الأعمال الحكومية :

تقوم الحكومات في الوقت الحاضر بإدارة بعض المشروعات ذات الإيراد ، فقد قامت حكومة جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة بتأميم البنوك وشركات التأمين وكثير من الهيئات والشركات الصناعية في البلاد، وفي هذه الحالة نرى زيادة ظاهرة في النفقات العامة ولا نرى زيادة في عبء التكاليف الحقيقي، بل بالعكس تغذي هذه المشروعات الخزانة العامة بجزء من الإيرادات⁽²⁾ .

ب - الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة **Real Reasons**

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات⁽³⁾ .

ويمكن تحديد أهم أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بما يأتي⁽⁴⁾ :

1. تطور الصناعة وما يترتب على ذلك الهجرة من القرى إلى المدن وازدحام السكان بها وزيادة الإنفاق على المرافق العامة .

2. إزدياد الثروة المطرد وارتفاع مستوى الثقافة ، وهذا يزيد من حاجات الفرد الخاصة وتبعاً لذلك تزداد حاجاته العامة أي التي يقع على الحكومة عبء القيام بها .

(1) سعيد علي العبيدي ، مصدر سابق ، ص 88 – 89 .

(2) عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، جامعة الإسكندرية . جامعة بيروت العربية ، بيروت ، لبنان ، 1971 ، ص 46 .

(3) سعيد علي العبيدي ، مصدر سابق ، ص 82 .

(4) عبد المنعم فوزي ، مصدر سابق ، ص 46 – 47 .

3. انتشار الروح الديمقراطية والمبادئ الاشتراكية ، وكما أزداد العالم حضارة وارتفع بذلك مستوى معيشة الطبقات العاملة كلما طالبت هذه بالمزيد في سبيل إزالة الفروق بين الطبقات الأمة وذلك عن طريق الحد من تركيز الثروات وتضخمها وفرض شتى الضرائب التصاعديّة على الدخول المرتفعة وإنفاق حصيلتها على المرافق العامة التي يعود نفعها بالذات على ذوي الدخول المنخفضة نسبياً ، وكذلك كان من نتائج انتشار هذه المبادئ تعميم حق الانتخاب وإلقاء مقاليد الحكم إلى طبقات الشعب العاملة التي عملت على زيادة الإنفاق على مختلف المرافق العامة .

4. الآزمات ومحاولة التخفف من حدتها .

5. التسابق في ميدان التسليح وزيادة تكاليف الحروب الأخيرة مما أضطر غالبية الدول إلى عقد القروض الكبيرة لمقابلة هذه النفقات ، وهي قروض تستلزم دفع فوائدها وإقساط إستهلاكها من الأموال العامة ويضاف إلى ذلك إعانة عائلات الضحايا وتعويض خسائر المدنيين ، وكما أن الأسعار ترتفع أبان الحروب فتضطر الحكومة إلى دفع إعانة غلاء المعيشة للعاملين بها وإلى الإنفاق على تنظيم تموين أفراد الشعب بالسلع الضرورية فقد تكون في ذلك خسائر تدفعها الحكومة من الأموال العامة .

السبب الثاني : إنخفاض حجم الإيرادات العامة

قد يكون سبب العجز في الموازنة العامة هو ناتج عن قلة إيرادات الدولة خاصة (الضرائب) يمكن استخدام أسلوب تخفيض الضرائب كسبيل لعجز الطلب الكلي ومواجهة ظروف الكساد ، وحينئذ يكون تخفيض الضرائب على الدخول هو الوسيلة لعلاج البطالة سيزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الناس ، وبالتالي يزداد الإنفاق الاستهلاكي للأفراد ، وارتفاع في معدل الضريبة يعد سبباً لسحب القوة الشرائية من الأفراد ، وعند تفعيل الضرائب مع بقاء مقدار الإنفاق الحكومي ثابتاً سيؤدي بذلك رفع القوة الشرائية ، وتدخّل عملية إنفاق الدخل المرحلة الأولى وهي زيادة إيرادات دخل الأفراد (الشخصي) ، وأن العجز الذي سيحدث لا يزيد من الأنفاق الحكومي بشكل مباشر، وهذا يعني سيتوجه الأفراد لزيادة نسب إنفاقهم على السلع والخدمات ، والتي تمثل المرحلة الثانية لعملية إنفاق الدخل ، وإذا كان بالضرورة إنفاق المقدار الكلي للدخل الناجم عن قلة الضرائب، فالقطاع الخاص لا

ينفق مقدار الدخل بأكمله لان جزءاً منه سيتوجه نحو الادخار⁽¹⁾ ، اما مشكلة التهرب الضريبي تكون وراء إنخفاض الإيرادات العامة وذلك بسبب ارتفاع أسعار الضرائب ، وكذلك أن الخدمات المقدمة للأفراد التي لا توازي مقدار الضريبة ، لذا فان تزايد التهرب الضريبي سيؤدي لخلق آثار سلبية على حصيلة الضرائب التي ستبدأ بالإنخفاض وبالتالي ستتحفز الإيرادات العامة فتصبح غير قادرة على تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد ، عندها ستضطر إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعارها الحالية⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن إنخفاض الضرائب قد لا تولد عجزاً في الموازنة ، ففي الواقع إن العجز يتولد من خلال الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإذا قام منفذو السياسة المالية بتخفيض الإنفاق وبالمقابل كانت الإنخفاضات في الضرائب أكبر ، عندها سيحدث العجز الذي يكون موجه بالإنفاق، لان الإنفاق لن يتجاوز الإيرادات ، وبموجب هذه الفكرة ، فان الدولة تستطيع إن تخفض الضرائب سنة بعد أخرى أو حتى إزالتها بشكل كلي، وبذلك ستبقى العجزات موجه بالإنفاق بدلاً عن الإنخفاض المفرط في الضرائب⁽³⁾ .

نستخلص مما سبق إن عجز الموازنة ينشأ من الإنخفاض الحاصل في الإيرادات العامة خصوصاً (الضرائب) ، ويعد إنخفاضها وخاصة على الدخل امراً ايجابياً لاسيما عندما يعاني الاقتصاد من أزمة كساد ، فهذا الإنخفاض سيساعد الأفراد على زيادة مشترياتهم من السلع والخدمات كون مقدار الدخل قد ارتفع ، مما يعني مرور الدخل بمرحلتين ، الأولى زيادة مقدار الدخل والثانية إنفاق الدخل ، ونجد إن معظم الأفراد لا ينفقون الدخل بكامله بل يوجه جزء منه نحو الادخار ، فضلاً عن إنخفاض إيرادات الضرائب تكمن مشكلة التهرب الضريبي التي تكون سبباً من أسباب إنخفاض الإيرادات العامة ولا يقتصر إنخفاض الإيرادات العامة على التهرب الضريبي فحسب بل قد يكون

(1) هشام محمد عبد الله العكروب ، عجز الموازنة العامة للدولة . دراسة تحليلية في أسبابه وآثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة للعراق 1973 - 1993 ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم اقتصاد ، 1997 ، ص 32 .

(2) عادل فليح العلي ، وطلال محمود كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الثاني ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1989 ، ص 89 - 91 .

(3) Richard Kogan , (The Causes and Significance of the New Deficit figures) , center on Budget and policy Priorities , Washington , July 15 , 2003 , P 3.

إنخفاض في معدل النمو الاقتصادي، والدخل القومي ، والقدرة المالية للإقتصاد ، مما يسبب حدوث آثار سلبية على الوضع الاقتصادي وتزايد حجم عجز الموازنة الحكومية .

المطلب الثالث : عرض النقود إطار مفاهيمي

يعد عرض النقود من العوامل الأساسية للسياسة النقدية التي لها دور أساسي في التأثير في المتغيرات الاقتصادية ، ويحدد نمط معاملة الدولة لعرض النقد نمط السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو إنكماشية من خلال زيادة عرض النقد أو تخفيضه⁽¹⁾ ، وبالتالي فإن لهذا المتغير تأثيراً مباشراً على أداء المصارف التجارية بماله من تأثيرات إيجابية عند تمكن البلد من المحافظة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتأثيرات سلبية عند المبالغة في التوسع بعرض النقد مما سيعمل على التفريط بالاستقرار الاقتصادي وبالتالي سيتترك آثاره الظاهرة على الأداء الاقتصادي العام وأداء المصارف التجارية بوصفها من الوحدات الأساسية للاقتصاد .

أولاً - مفهوم عرض النقود :

دار جدل واسع بين الاقتصاديين حول أعطاء تعريف محدد لعرض النقد وكيفية احتسابه خلال مدة زمنية معينة ، وقد تركز الخلاف حول نقطة أساسية تتمثل بالعناصر التي تؤلف عرض النقود.

وقد أطلق كينز (Keynes) على عرض النقود بـ(الكمية النقدية) والتي يمكن أن نعرفها على (إنها النقود ذات القوة الشرائية المباشرة ، أي القدرة على التحول وفي الحال إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل وبمعنى آخر هي القدرة على الإبراء من جميع الديون) (2) . او هو المجموع الصافي للبنكنوت المتداول والعملات المساعدة فضلا عن الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ويستبعد منه كل المعاملات المساعدة والودائع لأجل وودائع التوفير كونها تدخل ضمن شبه النقود.⁽³⁾ ويرتبط عرض النقد بما يسمى بالقاعدة النقدية (M_0) التي تمثل العملات المصدرة الورقية والمعدنية المتداولة فضلا عن احتياطات العملة الخاصة بالبنوك التجارية لدى البنك المركزي.⁽⁴⁾

(1) عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990 ، ص 106

(2) رشاد العصار ، ورياض الحلي ، النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 54 .

(3) نفس المصدر .

(4) علي محمد شلهوب ، شؤون النقود وأعمال البنوك، الطبعة الأولى، شعاع للنشر، حلب، سوريا، 2007، ص124.

أمام هذا الاختلاف في النظر لمفهوم عرض النقد فقد طور الاقتصاديون مع مرور الزمن نظرية أساسية يمكن توسيعها لتشمل تعريفات أخرى أكثر تعقيداً ، عرف عرض النقد بأنه (كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص "المجتمع" خلال فترة زمنية معينة) (1) . وهذا يعني أن عرض النقد يمثل رصيماً نقدياً وليس تدفقاً نقدياً والفرق بين المصطلحين هو أن الرصيد النقدي يمثل كمية معينة من النقود تقاس في لحظة زمنية معينة . أما التدفق النقدي يعني كمية معينة من النقود يمكن قياسها خلال مدة زمنية معينة ، وعلى الرغم من هذا الفرق بين المصطلحين إلا إنهما مرتبطان ببعضهما من خلال سرعة دوران الرصيد النقدي* .

ثانياً : مكونات عرض النقد :

يتكون عرض النقد من نوعين من النقود هي النقود القانونية أو الإلزامية ونقود الودائع ، وتتكون النقود القانونية من (العملة) و (المسكوكات) ويكون من اختصاص المصارف المركزية في إصدار هذه النقود ، وتحظى النقود الإلزامية (القانونية) بالقبول العام لقوة إبرائها القانونية ، ولا يحق لأي شخص في المجتمع الإمتناع عن قبولها كوسيلة للإيفاء بالديون ، ولا يمكن إبطائها إلا بموجب قانون ، وإما نقود الودائع فتخلقها المصارف التجارية من خلال دورها في قبول "الودائع" ومنح "الائتمان" وتعتبر وظيفة خلق النقود (نقود الودائع) الخصوصية التي ميزت المصارف التجارية عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى (2) . ومن الجدير بالذكر هنا ثمة خلاف يثار بين الاقتصاديين عند احتساب عرض النقد وهذا الخلاف هو حول الكيفية التي يتم بها معالجة الودائع لذلك يجب التمييز بين نوعين من الودائع وهي (3) :

أ- الودائع الجارية / وهي كمية النقود التي تودع لدى المصارف التجارية مقابل حصول المودعين على دفاتر الصكوك ، ويتم سحب المبالغ من هذه الودائع بإستخدام الصكوك من قبل صاحب الوديعة أو من يخوله ، وتكون هذه الصكوك قابلة للتداول مثل (النقود القانونية) إلا أن قبولها مستمد من القدرة على تحويلها إلى نقد قانوني . وهذه الصكوك لا تمثل نقداً بل وسيلة للتداول

(1) عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص 106 .

(*) هي عدد مرات التي تتداول فيها النقود خلال فترة زمنية معينة .

(2) وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 2001 ، ص 39 .

(3) نفس المصدر ، ص 40 .

النقدي المتمثل بـ (الوديعة الجارية)، ويمكن السحب من هذه الوديعة عند الطلب ولذلك سميت بـ (الودائع تحت الطلب) .

ب- الودائع الادخارية / وتشمل ودائع التوفير والودائع الثابتة (الوقتية) وتكون هذه الوسائل غير قابلة للتداول لان استخدامها يقتصر على صاحب الوديعة . ويتم السحب من هذه الودائع باستخدام "دفاتر التوفير" أو "شهادات الإيداع" .

ثالثاً : مقاييس عرض النقد :

1- العملة في التداول (Mo)

يقصد بها العملة في أيدي الجمهور أو العملة خارج الجهاز المصرفي ، ويمكن اعتباره واحد من مقاييس عرض النقد كونه يشكل جزءاً مهماً منه وله تأثير مباشر عليه إذ يزداد عرض النقد بزيادة العملة في التداول وينخفض نتيجة انخفاضها، ولذلك فلا بد من دراسة أثر هذا المقياس (Mo) على المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة ، وخاصة في الدول النامية كونه يشكل نسبة كبيرة من عرض النقد ، قد تصل من 60 – 80 % وتفسير ذلك بسبب وجود تضخم .

2- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

يشير هذا المفهوم لعرض النقد إلى مجموع وسائل الدفع المتداولة في دولة ما خلال مدة زمنية معينة⁽¹⁾. وهذا التعريف لعرض النقد هو المستخدم في الإحصاءات المالية التي يعدها صندوق النقد الدولي ، وأخذت به المصارف المركزية في الدول المختلفة ، ويستعمل هذا المفهوم لعرض النقد الودائع الجارية للقطاع الخاص فقط ، وأن مفهوم عرض النقد الضيق يمثل أجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للتبادل والمصدرة من قبل المؤسسات المالية التي تكون لها القدرة على خلق النقود ، أي يشتمل على كمية النقود التي يصدرها المصرف المركزي بالإضافة إلى نقود الودائع التي تخلقها المصارف التجارية⁽²⁾ . وأن ما تحتفظ به المؤسسات المالية النقدية (البنك المركزي والبنوك التجارية) من عملة في خزائنها فضلاً عن الودائع التي تودعها المصارف التجارية لدى البنك المركزي فإنه يمثل احتياجات نقدية تحتفظ بها هذه المصارف لتلبية السحب اليومي على ودائعها

(1) سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، 1982 ، ص 57 .

(2) وداد يونس يحيى ، مصدر سابق ، ص 40 .

المصرفية من قبل الوحدات الاقتصادية لا تدخل ضمن عرض النقود (1) . وأن عرض النقود هو التزام أو دين على الجهاز المصرفي (2) ، لان العملة المصدرة من قبل المصرف المركزي والتي تكون في حوزة الأشخاص الاقتصادية وما يحصل عليه الأشخاص من ائتمان البنوك التجارية يمثل حقوق لهؤلاء الأشخاص على الجهاز المصرفي والذي عليه أن يغطي هذا الدين بأصول تعادل قيمته فكل التزام أو دين يجب أن يقابله حق ملازم له وينفس القيمة ، ولهذا يمكن القول أن عرض النقد بالمعنى الضيق يمثل مجموع المطلوبات النقدية للجهاز المصرفي في أية لحظة ، ويمكن استخراج عرض النقد بالمعنى الضيق بإستخدام الصيغة التالية :

$$M1 = M0 + R1$$

حيث أن : M1 = عرض النقد بالمعنى الضيق

M0 = صافي العملة في التداول

R1 = الودائع الجارية للقطاع الخاص

ويعتقد (S.sethi) ان مفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد لانه يشمل العملة في التداول والودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) التي تستخدم في الأنفاق الفوري، وأما الودائع الأجل والتوفير المملوكة من قبل الجمهور فهي ليست جزء من عرض النقد ، ونتيجة لذلك إنها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية (3) .

وتعتمد كمية النقود بالمعنى الضيق على دور البنك المركزي في الإصدار النقدي وعلى الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين النقد والودائع الجارية وعلى النسبة بين الاحتياطات المصرفية والودائع لدى البنوك، فلجوء البنك المركزي إلى زيادة الإصدار النقدي ورغبة الجمهور في الاحتفاظ بالودائع وإنخفاض نسبة الاحتياطات الى الودائع ولجوء البنوك الى استثمار هذه الاحتياطات في منح القروض وخلق ودائع جديدة يقود إلى زيادة في عرض النقد بالمعنى الضيق ، ومعنى ذلك ان عرض النقد يؤثر عليه البنك المركزي والجمهور والبنوك التجارية.

أما فيما يخص الأهمية النسبية لعناصر عرض النقد بالمعنى الضيق فهي تختلف باختلاف تطور العادات المصرفية من حيث تعامل الجمهور مع البنوك واستخدام الشيكات في انجاز المعاملات.

(1) عوض فاضل الدليمي ، مصدر سابق ، ص 106 .

(2) عبد المنعم السيد علي ، دراسة في النقود والنظرية النقدية ، بغداد ، ط1 ، مطبعة العاني ، 1976 ، ص 94 – 95 .

(3) T.T. Sethi, Monetary Economics , New Delhi chanal and Company LTD , 1996 , P. 44 .

ويرى فيشر أن نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد تزداد ويزداد استخدام الشيكات بتطور شركات الأعمال والمؤسسات المالية ، وتحضر السكان وزيادة الثروة⁽¹⁾.

3- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (السيولة المحلية الخاصة) : يعرف هذا المفهوم أيضاً بمصطلح (السيولة المحلية) وهذا المفهوم بدأ يحظى به منذ السبعينات ، ويتكون من وسائل الدفع M1 مضافاً إليها الودائع الزمنية (الآجلة) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية⁽²⁾ .

وحسب المعادلة الآتية :

$$M2 = M1 + R2 + R3$$

حيث أن :

M2 = عرض النقد بالمفهوم الواسع

R2 = الودائع الآجل (الزمنية)

R3 = (الادخار) وودائع التوفير

حيث يطلق على الودائع الزمنية وودائع الادخار مصطلح (أشباه النقود)⁽³⁾ ، بسبب تمتعها بسيولة عالية، أي أنها يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة كبيرة ، ومما يجب ذكره أن عرض النقد بالمعنى الواسع يعتمد على حجم المطلوبات النقدية للبنك المركزي والمصارف التجارية أي صافي العملة في التداول والودائع فضلاً عن الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الإنفاق والادخار. ويشمل عرض النقد بالمعنى الواسع أيضاً اتفاقات إعادة الشراء الليلية والدولار الأوربي الليلي الذي يحتفظ به المقيمون الأجانب داخل الولايات المتحدة والأرصدة المشتركة لسوق العملة التي لا تتبع المؤسسات⁽⁴⁾ .

(1) هيل عجمي جميل الجنابي ، ورمزي ياسين يسع أرسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 62 .

(2) عوض فاضل الدليمي ، مصدر سابق ، ص 111 – 113 .

(3) خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الدفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 285 .

(4) باري سيجل ، ترجمة عبدا لله منصور ود. عبد الفتاح عبد الرحمن المجيد ، تقديم سلطان محمد سلطان ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقدون ، دار المريخ للنشر ، المملكة السعودية ، الرياض ، 1986 ، ص 57 .

وان عرض النقد M2 هو أكثر دقة من النوع الذي سبق ذكره من ناحية علاقته بالدخل القومي وبالإمكان استخدامه للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية ، والمفهوم الواسع لعرض النقد يعطي صورة أفضل في تحديد حجم عرض النقد في الاقتصاد الوطني للأسباب الآتية⁽¹⁾ .

أ- إن الهياكل المالية في الدول المتقدمة فقد أوجدت عدداً من الأصول المالية يمكن تحويلها إلى نقود قانونية وودائع جارية بسهولة وبفترة قصيرة نسبياً وبخسارة متدنية ، لأنها تكون قريبة للنقود من حيث أثرها على النشاط الاقتصادي والأسعار .

ب- إن ودائع الآجل وودائع التوفير عليها عائد على شكل فائدة على عكس العملة في التداول والودائع الجارية ، وفي حال وجود هذه الودائع يسمح للأفراد بأستثمار أموالهم في أصول تدر عائداً وبنفس الوقت يمكن استبدالها بالنقود ، وبذلك لا يضطر الأفراد إلى تركيب أموالهم على شكل أرصدة نقدية وودائع جارية يمكن السحب عليها بالشيكات .

4- عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) (السيولة المحلية الإجمالية)

يشير مفهوم عرض النقد بالمعنى الأوسع إلى سيولة المجتمع الاقتصادي ككل ، وعرض النقد يتحدد على أساس السيولة المحلية ولكنه يمتد إلى إبعاد أوسع يشمل الودائع الأخرى ، حيث يتم تحديدها بإضافة الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية أي المودعة لدى مؤسسات الادخار مثل جمعيات الادخار وصناديق الادخار إلى السيولة المحلية والإقراض⁽²⁾ .

ويرجع الأخذ بمفهوم عرض النقد الأوسع إلى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وجعل المؤسسات المالية العامة تمارس نشاط لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص ، ويمكن إستخراج عرض النقد بالمعنى الأوسع حسب المعادلة الآتية⁽³⁾ :

$$\text{حيث أن : } M3 = M2 + R4$$

$$M3 = \text{عرض النقد بالمعنى الأوسع}$$

$$R4 = \text{الودائع الأخرى}$$

(1) عوض فاضل الدليمي ، مصدر سابق ، ص 111 – 113 .

(2) مصدر نفسه، ص 110 .

(3) وداد يونس يحيى ، مصدر سابق ، ص 41 .

5- عرض النقد بالمعنى (M4)(M5):

تتكون السيولة العامة M4 من عرض النقد M3 زائداً بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات المتمثلة بالقروض سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية . وتتميز الأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل (حوالات الخزينة) خاصة ذات الأسواق النقدية والمالية المتطورة بسيولتها العالية وارتفاع درجة ضمانها من حيث قابلية بيعها عند الحاجة مع تعرضها لتقلبات محدودة في أسعارها ومعنى ذلك يمكن استرداد قيمها قبل ميعاد استحقاقها . أما السندات الحكومية الطويلة الأجل التي تستحق في فترة تزيد على السنة ضمن الممكن استرداد مبالغها بسهولة⁽¹⁾ ، وكذلك تتكون (M5) من (M4) زائداً شهادات الإيداع ، وهناك قليل من الاقتصاديين الذين يستعملون (M5) و (M4) في تحليلهم للتحركات النقدية⁽²⁾ . وهذين الشكلين الآخرين من عرض النقد في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية .

وخلاصة مما يتعلق بمقاييس عرض النقد إنها تعتمد على عنصرين أساسيين هما : صافي العملة في التداول والودائع ، إلا إن نسب مساهمة هذين العنصرين في تكوين عرض النقد تتباين من دولة إلى أخرى فقد تصل نسبة صافي العملة في التداول إلى (80)% من عرض النقد ، وقد تتخفف هذه النسبة إلى (20)% وبالعكس بالنسبة للودائع . ويرجع هذا الاختلاف في المساهمات النسبية لعناصر عرض النقد إلى عدة عوامل منها⁽³⁾ : مدى تطور النشاط الاقتصادي والعادات المصرفية فتزداد نسبة الودائع كلما كانت الخدمات المصرفية المتطورة وابتعاد الجهاز المصرفي عن الروتين في تقديم الخدمات وزادت ثقة الأفراد بهذا الجهاز من حيث قدرته والتسهيلات التي يقدمها في تحويل الصكوك إلى نقود قانونية وكذلك ثقة الأفراد مع بعضهم في تداول الصكوك ، وكما يزداد استخدام الصكوك أي تزداد مساهمة نقود الودائع في عرض النقد مع توسيع النشاط التجاري للقطاع الخاص وزيادة تعامله مع المصارف الأجنبية ، كما يمكن للدولة أن تلعب دورها في تشجيع الأفراد على التعامل بالصكوك إذا ما بادرت إلى قبول الإيفاء بالالتزامات تجاه المؤسسات الحكومية باستخدام هذه الوسيلة (الصكوك) للدفع.

(1).Bernier, Simon –Macroeconomic Dunod , paris , 1976 , T.2. P .32 .

(2) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، مصدر سابق ، ص 48 .

(3) وداد يونس يحيى ، مصدر سابق ، ص 41 .

المبحث الثاني

قنوات انتقال أثر السياسة المالية في عرض النقد M2

أدوات السياسة المالية لها دور كبير في السياسة الاقتصادية ، فضلاً عن الآثار التي تتركها على المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، فإنها تترك آثاراً نقدية ناتجة من جراء العجز (Deficit) أو الفائض (Surplus) في الموازنة العامة، فأن أثر السياسة المالية على السياسة النقدية تتوقف على الطريقة التي تمول بها الحكومة العجز في الموازنة ، فإذا قامت الحكومة بتمويل العجز بسبب إتباع سياسة مالية توسعية فإن أسعار الفائدة تقود إلى الإرتفاع وبالتالي ينخفض الإنفاق الخاص وخاصة الإنفاق الاستثماري ، ومسألة تمويل العجز ستؤثر على عرض النقد ، وإن مسألة التعامل بالسندات الحكومية ستؤثر على سعر الفائدة في سوق السندات (1) .

والتوسع المالي له دور كبير في إنتاج التوسع النقدي ، ومن الأمور الأخرى التي تؤثر خلالها عملية التمويل العجز هي قيام الحكومة بالإقتراض من البنك المركزي يقود إلى زيادة الاحتياطات النقدية الفائضة نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بسبب الإقتراض مما يؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقد . وخلاف ذلك إن تمويل العجز عن طريق بيع السندات للقطاع الخاص غير المصرفي أو إلى الجهاز المصرفي بدون احتياطات زائدة وإلى المستثمرين من القطاع الخاص في هذه الحالة لا يتغير عرض النقد (2)، والذي يعنينا بصفة خاصة في دراستنا هذه ، وهي الآثار النقدية للسياسة المالية ، فأن الحكومة تستطيع التأثير ، ليس فقط في حجم الموجودات المالية والحقيقية التي يحتفظ بها المجتمع ، وإنما أيضاً في محتوى أو تركيب هذه الموجودات ، فيتولد ذلك عن طريق سياسة الإقتراض الحكومية من جهة ، ومن جهة أخرى عن طريق استعمال الحكومة للنقد الحاصل من فائض الضرائب والمبادلات النقدية للسياسة المالية تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد ناتجة غالباً من وجود قناتين هما العجز أو الفائض في الموازنة العامة (3) .

(1) Rudiger Dornbush and stwen fisher, Macroeconomics, 7th edition, (New York: Irwin Mc Graw –Hill,1998) , P 259 –260 .

(2) باري سيجل ، البنوك والنقد والاقتصاد ، مصدر سابق ، ص 480 .

(3) عبد المنعم السيد علي ، ود. نزار سعد الدين العيسى ، النقد والمصارف والأسواق المالية ، مصدر سابق ، 385 .

المطلب الأول / العجز المالي في الموازنة العامة وأثره في عرض النقد

في نهاية الستينات لم تكن تلق الآثار النقدية الناجمة عن العجز في الموازنة العامة نصيباً مهماً في البحث الأكاديمي ، بل كان التركيز في الغالب منصباً على آثاره التخصيصية والتوزيعية (1) . ومنذ بداية العقد الثامن من القرن الماضي ، وأثر تفاقم مشكلات التضخم والمديونية الخارجية والعجز في موازين المدفوعات ، لاسيما في البلدان النامية والتي غالباً ما كانت السياسات المالية التوسعية التي اتبعتها هذه الأخيرة طوال عقود التنمية أحدى أبرز الأسباب المباشرة لحدوثها ، فقد تصاعد الإهتمام بالآثار النقدية الناجمة عن سياسة التمويل بالعجز ، سواء على حجم السيولة المحلية أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الحقيقية الفعالة للعملة أو أوضاع موازين المدفوعات في هذه البلدان .

بما أن عجز الموازنة يتأتى من قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة ، إذ تشكل الضرائب تيار متدفق من الجمهور إلى الحكومة ، وأما النفقات العامة تشكل تيار متدفق من النقود من الحكومة إلى الجمهور في صورة مشتريات من السلع والخدمات ومدفوعات تحويلية ، فعند تساوي هذان التياران يعني أن لدى الحكومة موازنة متوازنة ، وعندما تزداد النفقات العامة عن الإيرادات العامة يؤدي ذلك إلى وجود عجز في الموازنة العامة ، أما إذا قلت النفقات العامة عن الإيرادات العامة يؤدي ذلك إلى وجود فائض في الموازنة ، وقد يترك هذه العجز أو الفائض آثاراً على عرض النقد بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو عدم تأثيرها (2) .

وبشكل عام ، يمكن معرفة الآثار النقدية الناجمة عن العجز ، وذلك من خلال تتبع القنوات الآتية التي استخدمت في تمويل عجز الموازنة وانعكاسها على عرض النقد على النحو الآتي :

القناة الأولى / التمويل عن طريق اللجوء إلى القطاع غير المصرفي (الجمهور) :

عندما يتم تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من الجمهور غير المصرفي ، من خلال بيع السندات الحكومية وأذونات الخزنة للأفراد ومؤسسات المجتمع المالية ، فإن هذا النوع من التمويل يعرف بالعمل المالي الصافي للحكومة ، أي لا يترتب عليه تغير صافي في عرض النقد (3)، ويعزى

(1) محمود أبو العيون ، التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان 415 ، 416 ، يناير ابريل 1989 ، ص 302 .

(2) Bernard Laurens & dela ، “coordination of monetary and fiscal Policies “ , IMF working Paper No /98/25/, March 1998 , PP . 5-- 6.

(3) عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، مصدر سابق ، ص416.

ذلك إلى أن مصدر الأموال المقترضة عبارة عن نقود سبق خلقها ، وعملية الاكتتاب بالأوراق المالية الحكومية ليست سوى نقل للقوة الشرائية من قطاع إلى آخر، وبالتالي تتخفف الودائع الجارية (تحت الطلب) للمقترضين بينما تزيد الودائع الجارية للحكومة بنفس القدر ، وقد ينتج عن ذلك إنخفاض عرض النقد ، ولكن عندما تتفق الحكومة إيراداتها تلك ، فإن عرض النقود يزيد إلى أن يصل إلى مستواه الأول ، وبالتالي لن يكون هناك تغير صافي في عرض النقد .

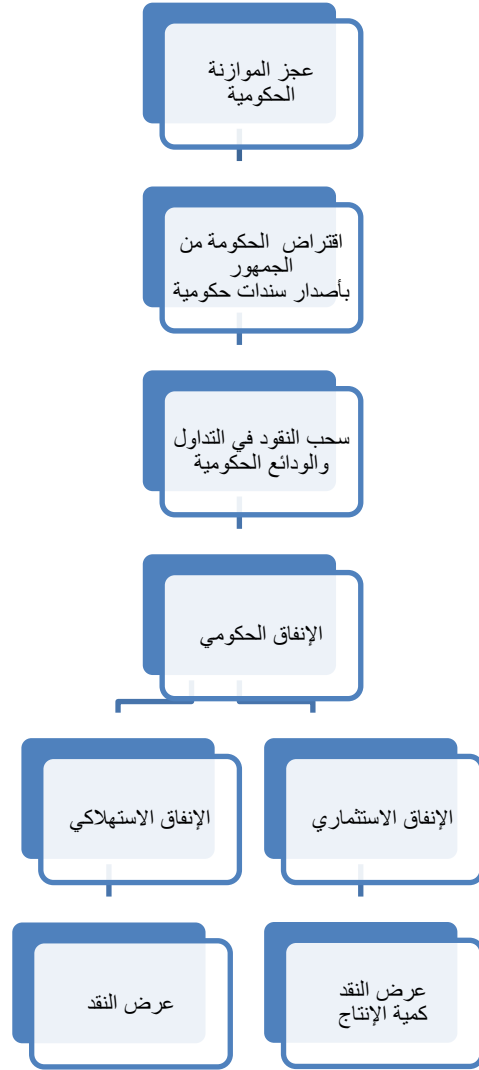
وعندما يزداد طلب الحكومة للأموال⁽¹⁾، فيتم سحب المدخرات أو الفوائض المالية للقطاع الخاص ، وتوجيهها لشراء السندات ذات الفائدة العالية ، مما يقلل من كمية النقد في التداول ، ولكن عندما تقوم الحكومة بالإففاق فإن عرض النقد سيعود إلى مستواه الحقيقي ، وهذا يعني أن عرض النقد في التداول سينخفض في بداية الأمر نتيجة لتوجه الأموال في التداول نحو شراء السندات الحكومية ، وفي هذه الحالة سيكون إقتناء الأفراد للأصول المالية أكثر من الأصول النقدية ، وبالتالي إنخفاض قيمة العملة المحلية وقوتها الشرائية ، وتراجع الطلب عليها .

فيما إذا كانت الحكومة راغبة في الإففاق الاستهلاكي أو الإففاق الاستثماري سوف يأخذ عرض النقد في التداول بالإنخفاض عند سحب الأموال من الأفراد ومن ثم سيرتفع عندما تقوم الحكومة بالإففاق ، ويمكن تمثيل أثر هذا الاقتراض بالمخطط التالي .

(1) عوض فاضل الدليمي ، (عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التضخم المالي) مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهدين ،

المجلد 15، العدد 7 ، بغداد ، 2001 ، ص 2 .

مخطط (2) الاقتراض من القطاع غير المصرفي



المصدر : عفرأ هادي سعيد ، (البنك المركزي والاقتراض الحكومي) ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، بغداد ، 2004 ، ص 64 .

عند اقتراض الحكومة من الجمهور يظهر تزامماً مالياً على الأموال المعدة للأقراض فيما بين الحكومة والقطاع الخاص في السوق المالية ، وعند طرح الحكومة للسندات واقتنائها من قبل الجمهور ، فهذه الأموال مهيئة لإستثمار القطاع الخاص ، إلا أن إصدار الحكومة للسندات وبأسعار فائدة مرتفعة شجع الأفراد على التحول من الأصول النقدية إلى الأصول المالية ذات المردود الثابت لذلك يطرح السؤال الآتي: **ما المقصود بالتزامم المالي؟** : ويقصد به هو زيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي) الذي يسبب تراجع إنفاق القطاع الخاص

لإغراض الاستهلاك والاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة وكلفة الاقتراض في السوق المالية المحلية⁽¹⁾ . إن الأثر التوسعي لزيادة الأنفاق الحكومي سيقابله أثر انكماشى لأنخفاض الإنفاق الخاص ، عندها سيحدث تزامناً مالياً ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض⁽²⁾ . فزيادة مبيعات السندات الحكومية في شكل زيادة الطلب على الأموال الخاصة ، والتي تدفع بأسعار الفائدة للارتفاع ، سيؤدي هذا الارتفاع إنخفاض الدافع لدى القطاع الخاص للاقتراض بسبب ارتفاع كلفته مما يفرض قيوداً على تمويل القطاع الخاص ويؤدي إلى انخفاض إنفاقه سواء على الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية ، ومن ثم سيحل الأنفاق الحكومي محل الأنفاق الخاص⁽³⁾ .

وترى المدرسة النقدية بصورة خاصة إن هذا الشكل من التمويل ، والذي يشير إلى وجود سياسة نقدية متشددة (Tight) سيفضي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وزيادة كلفة الاستثمار الخاص ، وبالتالي تراجعها في الأمد الطويل ، الأمر الذي يؤدي إلى محو الأثر التوسعي المباشر الذي يمارسه عجز الموازنة على مستوى الناتج (output) كلياً أو جزئياً ، متوقفاً ذلك على درجة استجابة الطلب على النقود للتغيرات في معدلات الفائدة أو ميل منحنى توازن السوق النقدية .

فالنقوديون المتطرفون يعتقدون أن النقود ليست بديلاً جيداً للسندات ، ومن ثم فإن الطلب على النقود غير من اتجاه التغيير في معدلات الفائدة على السندات ولذلك فإن ميل منحنى توازن السوق النقدية LM سوف يكون عمودياً⁽⁴⁾ كما موضح في الشكل (1) . وفي هذه الحالة ، فإن تحول منحنى توازن السوق الحقيقية IS_1 إلى اليمين نتيجة للسياسة المالية التوسعية (عجز الموازنة) من شأنه رفع معدلات الفائدة إلى I_2 .

وهذا من شأنه أن يعمل في الأجل الطويل على اتجاه مستوى الدخل (Y) ثابتاً دون تميز وذلك بدلاً عن المستوى (\bar{Y}) الذي كان متوقعاً بلوغه فيما لو تم إتباع سياسة نقدية مسابرة لتثبيت معدل الفائدة عند مستوى (I_1) . وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الممول بالإقتراض من الجمهور قد

(1) عماد محمد علي العاني ، اندماج الأسواق المالية الدولية اسبابه ، انعكاساته على الاقتصاد العالمي ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 272 .

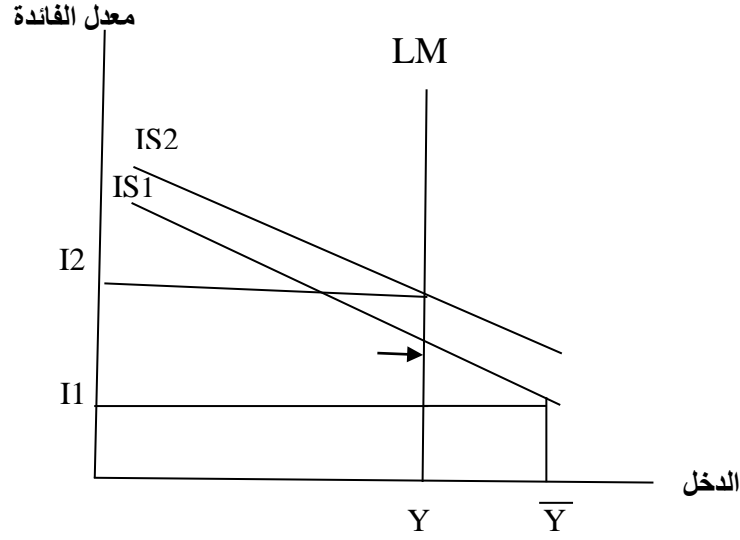
(2) Laurence Harris ,(Monetary Theory) , MC Graw – Hill book CO , New York, 1985, P. 438.

(3) عوض فاضل الدليمي ، عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي ، مصدر سابق ، ص 37 .

(4) Laurence Harris , op. cit , p 434 – 435 .

زاحمت القطاع الخاص مقداراً مساوياً من الاستثمار الخاص خارج الطلب الكلي ، أي أن أثر المزاخمة في هذه الحالة سيكون تاماً .

الشكل (1) أثر المزاخمة التامة



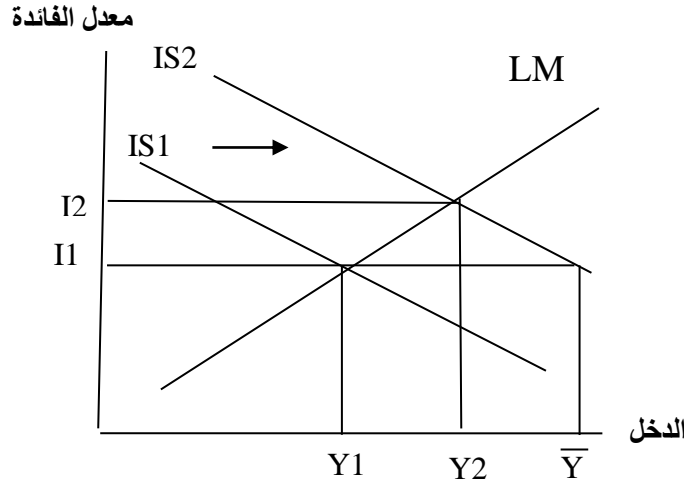
المصدر: Laurence Harris ,(Monetary Theory) , MC Graw – Hill book CO , New York, 1985, P.435.

ولقد قادهم هذا الاستنتاج للأعتقاد بعقم السياسة المالية التداخلية⁽¹⁾ أما الصورة الأقل تطرفاً لمنحنى (IM) ، فهي التي يكون ميله فيها موجباً (Positive) يشير بذلك إلى وجود نوع من الاستجابة للطلب على النقود تجاه التغير في معدلات الفائدة ، وهي الصورة التي أخذ يقبلها بعض النقوديون في الأخير، وكما يوضحه الشكل (2) .

وبلاحظ في هذا الشكل أن تحول منحنى توازن السوق الحقيقية (IS) إلى اليمين من (IS₁) إلى (IS₂) بسبب العجز (التوسع المالي) مع ثبات منحنى (IM)، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة من (I₁) إلى (I₂) ، فيما ازداد الدخل من Y₁ إلى Y₂ بدلاً من بلوغ المستوى \bar{Y} الذي يتوقع إحرازه إذا اتبعت السلطات النقدية سياسة مسيرة لتثبيت معدل الفائدة عند (I₁) ، ويتبين من ذلك أن أثر المزاخمة كان جزيئاً وذلك بسبب الميل الموجب لمنحنى IM .

(1 I bid, P. 438 .

الشكل (2) أثر المزاخمة الجزئي



المصدر : Laurence Harris ,(Monetary Theory) , MC Graw – Hill book CO , New York, 1985, P.438.

يرى (فريدمان) أن الحكومة وفي تنافسها على الأموال المعدة للإقراض في السوق المالية ، فإنها ستعتمد إلى طرح سندات بمعدلات فائدة مرتفعة ، الأمر الذي يشجع الأفراد على تغيير مكونات محفظتهم المالية لصالح السندات الحكومية ، مما يقلل من الطلب على سندات القطاع الخاص ، وبالتالي ارتفاع معدل الفائدة في الأجل الطويل ، ويستند (فريدمان) في رأيه هذا على اعتقاد، بأن السندات الحكومية هي بدائل قريبة لسندات القطاع الخاص ، فأن زيادة مبيعات السندات الحكومية ستؤدي إلى تراجع مبيعات سندات القطاع الخاص وتناقص الأموال المتاحة لتمويل استثماراته ومن ثم تراجع نشاطاته⁽¹⁾ .

الكينزيون يعتقدون بأن (أثر المزاخمة) لا يمكن أن يكون له هذا القدر من الأهمية ، وذلك ببساطة للحكومة أن تلجأ إلى السياسة المالية التوسعية (عجز الموازنة) وذلك في الحالات التي لا تتحقق فيها حالة الاستخدام التام في الأقتصاد فحسب . وبالتالي من شأن هذه السياسة إن تؤدي على حد تعبير (Ackley) إلى إزاحة البطالة فقط⁽²⁾ .

(1) H. R.vane & J.L . Thompson, Monetarism, Theory, Evidence and policy , martin Robertson, 1979 , P. 137.

ولمزيد من التفاصيل حول نظرية المحفظة المالية والمناقشات الكينزية والنقدية حول ذلك ينظر

Laurence , Harris , (Monetary Theory) , op – cit , p.p 430 — 438 .

(2) آكلي ، الأقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مصدر سابق ص، 536.

القناة الثانية / التمويل عن الطريق اللجوء إلى البنك المركزي :

بما أن السياسة النقدية لا تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فإنه ليس بمقدورها رفض طلب الحكومة بتمويل عجز موازنتها ، إذ تفضل الحكومة الاقتراض من البنك المركزي للإسباب الآتية :

1. سهولة الاقتراض من البنك المركزي من حيث تسهيلات متعلقة بالقوانين ومن حيث درجة تدخل الدولة في عمل البنك المركزي .

2. سرعة الحصول على القرض من خلال تمتع الحكومة عن غيرها كالقطاع الخاص بإمكانيات إدارية أو وسائل نقدية كالسحب على المكشوف أو تحديد نسبة معينة من القروض نسبة إلى الإيرادات أو النفقات .

3. يتميز القرض من البنك المركزي بأنخفاض كلفته مقارنة بالقروض التي يمكن أن تحصل عليها الحكومة من مصادر أخرى من حيث الفائدة على هذه القروض أو التكاليف الإدارية .

عند إقتراض الحكومة من البنك يعني التأثير في دخول الأفراد والناجم عن قيام الحكومة بزيادة إنفاقها نتيجة لهذا الإقتراض ، وبالتالي فإن ذلك سيزيد من الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من خلال قيام الأفراد بإيداع جزء من دخولهم النقدية لدى هذه البنوك ، مما يؤدي إلى توسع القاعدة المصرفية للائتمان، وبذلك يزداد عرض النقد ، وقيام الحكومة بتمويل العجز بهذه أو قيامها بإصدار نقدي جديد ، سيزيد من عرض النقد، ومن سيولة الأقتصاد عامة سواء كانت سيولة الأفراد أو سيولة البنوك التجارية⁽¹⁾ .

وإن أثر الاقتراض من البنك المركزي يتجسد بعرض النقد من خلال القنوات الآتية⁽²⁾ :

1- عند لجوء الحكومة إلى السحب على المكشوف ، يقود إلى الإصدار النقدي الجديد ، وبدورها تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للحكومة، وهذا ما أشار إليه النقديون إلى هيمنة الآثار النقدية على الآثار المالية عند تمويل الزيادة الأولية للإنفاق الحكومي بزيادة مساوية من

(1) عبد الرحمن عبيد جمعة ، ود. حلوب كاظم معة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد 9 ، 2012 ، ص 32 .

(2) عفرآ هادي سعيد ، (البنك المركزي والاقتراض الحكومي) ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، بغداد ، 2004 ، ص 65 .

النقد الجديد، وهذا يؤدي إلى ارتفاع عرض النقد ، وبالتالي تدهور في قيمة العملة الوطنية وانخفاض القوة الشرائية للعملة .

2- عملية تمويل العجز المالي تؤدي بصورة غير مباشرة ، نتيجة بيع الحكومة للسندات وإذون الخزنة إلى البنك المركزي ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإصدار وتداول بالأوراق المالية ، مما يسمح للحكومة التحكم في الكتلة النقدية والائتمان من دون حدوث أي خلل محتمل ناتج عن أساليب التدخل المباشر⁽¹⁾ .

3- إن زيادة مشتريات البنك المركزي لسندات الدين العام زيادة في إصدار وتداول النقود ، والزيادة في تمويل الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الأموال النقدية لدى الأفراد، ومن ثم زيادة إيداع الأفراد لهذه الأموال لدى المصارف التجارية بدلاً من الاحتفاظ بها بشكل أرصدة نقدية ، الذي يؤدي إلى تعزيز حجم الودائع المصرفية، وتحسين سيولة هذه المصارف ورفع قدرتها الائتمانية وبالتالي زيادة عرض النقد⁽²⁾ . ويؤدي الاقتراض الحكومي من البنك المركزي إلى زيادة عرض النقد مباشرة عن طريق زيادة حجم القاعدة النقدية، والتي تتكون من مجموع الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية زائداً العملة في التداول لدى الجمهور ويمكن التعبير عنها وفق المعادلة الآتية⁽³⁾ :

$$\text{القاعدة النقدية} = \text{المصادر} + \text{الاستخدامات البديلة}$$

حيث ان :

القاعدة النقدية = الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية + العملة في التداول لدى الجمهور
المصادر = ائتمان البنك المركزي (قروض للحكومة + قروض للمصارف التجارية + استثمارات البنك المركزي في السندات الحكومية عملات اجنبية ذهب)
الاستخدامات البديلة = النقد لدى الخزينة المركزية + الودائع لدى البنك المركزي (حكومية ، أجنبية)
+ صافي الحسابات الأخرى

(1) مرغريت كيلى ، عجز الموازنة المالية العامة والبرامج التي يدعمها الصندوق ، صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 20 ، العدد 31 ، سبتمبر 1983 ، ص 37 .

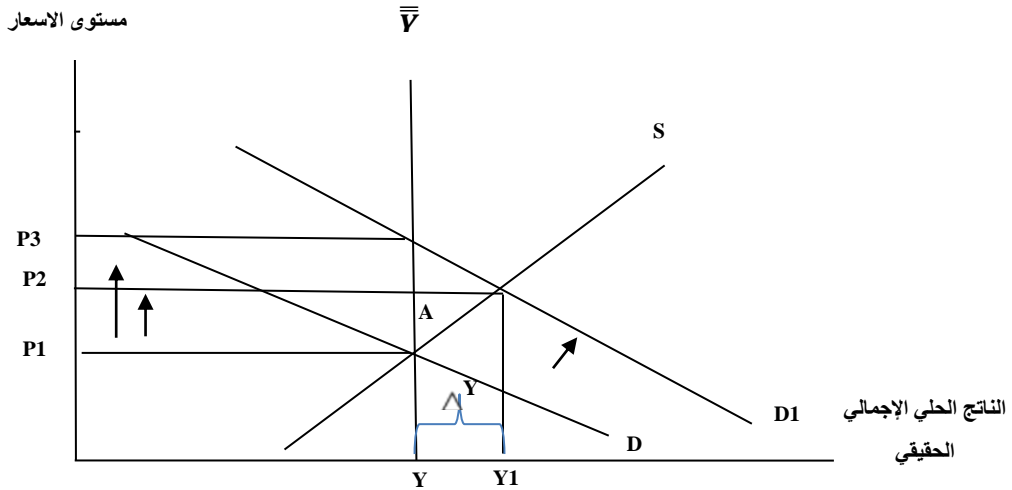
(2) عوض فاضل الدليمي ، (عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي) مصدر سابق ص23.

(3) عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، الجزء الأول ، ط2 ، 1986 ، ص 150 — 152.

يمكن أن نستنتج من المعادلة أعلاه أن أية زيادة تحصل في إحدى فقرات (المصادر) سوف تؤدي إلى زيادة حجم القاعدة النقدية ، فيما تؤدي أية زيادة في إحدى فقرات (الاستخدامات) سوف تؤدي إلى تناقص حجم القاعدة النقدية ، وهذا معناه أن تمويل العجز الحكومي من خلال البنك المركزي ، سواء بشكل قروض ائتمانية أو سندات حكومية ، سوف يؤدي ذلك إلى تزايد حجم القاعدة النقدية بسبب التغيير الموجب في جانب الموجودات للبنك المركزي ، الأمر الذي يعمل على زيادة عرض النقد إما مباشرة من خلال الزيادة في حجم العملة المصدرة ، أو بصورة غير مباشر من خلال الزيادة في حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية .

أن زيادة عرض النقد يمكن أن تكون لها آثار سلبية على الاقتصاد خصوصاً إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الإستخدام الكامل هذه الآثار سوف تنعكس على شكل ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي ، في حين إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى دون مستوى الاستخدام فإن زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقد سوف يكون لها التأثير الأكبر على الدخل والنتائج من الأسعار والشكل الآتي يبين ذلك :

الشكل (3) أثر عجز الموازنة الحكومية (الممول بالأصدار النقدي) على النشاط الاقتصادي



المصدر :

-William J. Baumol and Alan S. Blinder, 'Macroeconomics Principles and Policy', 11th ed., South-Western, USA, 2009, p.308.

نلاحظ من الشكل السابق إن المنحنى (S) يمثل منحى العرض الكلي ومنحنى (D) يمثل منحى الطلب الكلي فأذا ما حصلت زيادة في الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقود فإن المنحنى ينتقل من

D إلى D_1 مما يؤدي إلى زيادة الدخل من Y إلى Y_1 وإلى إرتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 وذلك في ظل وجود طاقات إنتاجية عاطلة أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام كما في \bar{Y} فإن زيادة الطلب الكلي بشكل كامل على المستوى العام للأسعار فينتقل من P_1 إلى P_2 .

بالنسبة للدول النامية فإن العجز في موازنتها هو الصفة الغالبة حيث أن هذه الدول تعاني من عدم وجود أسواق محلية متطورة لرأس المال مما يؤدي إلى عدم التمكن من بيع كميات كبيرة من الدين العام إلى القطاع الخاص غير المصرفي ، وكذلك تناقص قدرة حكومات هذه الدول على الاقتراض من الخارج مع تزايد حجم مديونيتها الخارجية، من حيث مقاديرها المطلقة أو بالنسبة لدخولها أو صادراتها، وارتفاع معدلات الفائدة على هذه القروض ، مما يعمل على رفع خدمة الدين في هذه الدول الأمر الذي يرهق اقتصادياتها ، كما أن الحكومة تحصل على ميزة من خلال تمويل العجز في موازنتها بالإصدار النقدي ، لأن ذلك لا يرتب عليها التزامات ، من حيث أن الفوائد التي تدفعها ، تعود وتأخذها على أنها أرباح من البنك المركزي ، أما الإقتراض بأشكاله الأخرى فإنه يؤدي إلى تعاضم الحكومة وخدمة هذا الدين (1) .

القناة الثالثة / التمويل عن طريق اللجوء إلى المصارف التجارية :

عندما تقترض الحكومة من المصارف التجارية لغرض تمويل عجز الموازنة فان هذا الاقتراض سيواجه وضعان هما (2) .

الوضع الأول : عندما تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطات نقدية فائضة ، تستطيع من خلالها تلبية احتياجات الحكومة من الأموال دون الحاجة إلى تقليص قروضها المعدة لإقراض القطاع الخاص، وذلك لتوفر احتياطات فائضة لديها ، فإن الاستثمار الخاص لن يتأثر بالضرورة بالاقتراض الحكومي ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في عرض النقد نتيجة لذلك بسبب التوسع في الائتمان المصرفي وارتفاع دخول الأفراد ، وفي هذه الحالة فإن الاقتراض من المصارف التجارية يتضمن أثراً نقدياً توسعياً على عرض النقد.

الوضع الثاني : إذا كانت المصارف التجارية لا تتمتع بأحتياطات نقدية فائضة فإنها تلبية طلب الحكومة بأحدى الطريقتين أو بكليهما :

(1) عبد الرحمن عبيد جمعه ، ود. حالوب كاظم معلقة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مصدر سابق ، ص 33-34 .

(2) عبد المنعم السيد علي ، ود نزار سعد العيسى ، مصدر سابق ، ص 386.

1 - تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية ، أو قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من عمليات السوق المفتوحة ، مما يزيد من الاحتياطيات الفائضة التي تسمح للبنوك بالتوسع بالائتمان ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة عرض النقد .

2 - فتقوم المصارف التجارية بتقليص قروضها للأفراد والمشاريع ، وهذا الأجراء لن يؤثر في عرض النقد ، بل سيبقى على حالة لان البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة غير أن حجم الائتمان الخاص سيقبل ، وكلفتة ستزداد نتيجة لذلك .

يمكن توضيح الإقتراض من المصارف التجارية وأثرها في عرض النقد من خلال النقاط التالية :

1- عندما تقرر البنوك التجارية على إبقاء الأموال الموجودة في حوزتها بصورة موجودات سائلة من غير السندات الحكومية على حالها، فإن ذلك يعني أن البنوك التجارية تعدل العلاقة بين الودائع والسيولة، والنتيجة في ذلك شراء السندات الحكومية من قبل المصارف سيزيد من إجمالي الموجودات ومن ثم عرض النقد أما إذا قررت المصارف الحفاظ على العلاقة بين الودائع والسيولة، أي تحل السندات الحكومية محل جزء من الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المصارف التجارية في محافظها، وبقيّة عناصر موجودات المصارف وخصوصاً الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، سيميل إلى إنخفاض نسبة الأموال المضافة بصورة سندات حكومية، أي أن عرض النقد لن يتأثر في هذه الحالة⁽¹⁾.

2- تتوجه السندات الحكومية إلى سوق الأموال المعدة للإقتراض مع توفر الفوائض النقدية لدى المصارف التجارية، بذلك تكون المصارف التجارية قادرة على مواجهة حاجة الحكومة والقطاع من الأموال، مما يساهم في زيادة عرض النقد، أما إذا توجهت السندات الحكومية إلى سوق الأموال المعدة للإقتراض مع عدم توفر المصارف التجارية لإحتياطيات نقدية إضافية إلا بمقدار أقل، وهذا يعني أن عجز الموازنة لن يكون له تأثير نقدي على عرض النقد⁽²⁾.

3- إذا قام البنك المركزي بمد السوق بقدر كاف من السيولة، فإن المصارف التجارية تستطيع شراء السندات الحكومية الجديدة ووضعها في محفظة الأوراق المالية دون أن يؤثر ذلك على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، مما يساهم في زيادة عرض النقد ، أما إذا لم يقوم البنك المركزي بمد السوق

(1) عوض فاضل الدليمي ، عجز الموازنة الحكومي والتزام المالي ، مصدر سابق ، ص 24 .

(2) عفراء هادي سعيد ، (البنك المركزي والاقتراض الحكومي) ، مصدر سابق 2004 ، ص 65 .

بالسيولة، فالسندات الحكومية الجديدة ستقلص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتفضل الائتمان الحكومي على الائتمان الخاص، ولايسمح بزيادة عرض النقد⁽¹⁾ .

القناة الرابعة : يمكن تمويل عجز الموازنة من خلال تغير نسب الضرائب بالإرتفاع

زيادة الضرائب ستؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة المالية وهذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، ولهذا الأسلوب في تمويل عجز الموازنة آثار محتملة أهمها :

أ - أثر المزاخمة : أن الحكومة من خلال زيادة الضرائب ستؤدي إلى تخفيض كل من الإيداع والاستهلاك اي إن الدولة قد تسحب جزء من الموارد المخصصة للإستهلاك والإيداع في القطاع الخاص وتحويل هذه الموارد للقطاع العام، وهذا يعني إن الضرائب عندما أثرت على إيداع القطاع الخاص بالإخفاض فأنها ستؤثر على استثمار القطاع الخاص بالإخفاض أيضاً، بمعنى أن الحكومة ستسحب الموارد المخصصة لإيداع القطاع الخاص وذلك لغرض تمويل الإنفاق العام⁽²⁾ .

مما يؤدي الى بروز ظاهرة مزاخمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص ، الامر الذي يقود إلى حدوث إنخفاض في التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص وهبوط حجم الاستثمار مقابل أرتفاع إنفاق القطاع العام⁽³⁾ .

ب - آثار على عرض النقد : من المرجح أن يكون هناك أثر لزيادة الضرائب على التغير في عرض النقود، مع زيادة الضرائب فإن عرض النقود سيخفض في البداية ولكن مع إعادة إنفاق هذه المبالغ فإن عرض النقود سيعود إلى الأرتفاع إلى مستواه السابق وبالتالي لن يكون هناك تغير صافي في عرض النقود⁽⁴⁾ . وتكون هناك مدة إبطاء بين فرض الضريبة وجبايتها، وخلال هذه المدة سيحدث إنخفاض في عرض النقود، وبعد ذلك الأثر سيزول بعد إنتهاء هذه المدة .

القناة الخامسة / التمويل عن طريق اللجوء إلى المصارف الخارجية :

مصادر التمويل السابقة كانت تمثل مصادر تمويل محلية لكن قد تلجأ الحكومة إلى الإقتراض من الخارج إذا كانت المصادر المحلية غير قادرة على تمويل العجز الحكومي، لذلك تلجأ الحكومة إلى إصدار السندات لغير المقيمين وبالعملة الأجنبية، الا انه الإقتراض الخارجي لا يظهر تأثيره

(1) عوض فاضل الدليمي ، عجز الموازنة الحكوميه والتزام المالي ، مصدر سابق ، ص24 – 25 .

(2) John Weiss , Economic policy in Development Countries , The Refarm Agenda , Prentice Hall, I Published , 1995, P. 30.

(3) I bid , P. 31.

(4) I bid , P. 32.

على عرض النقد إلا إذا نتج عند زيادة الأموال النقدية التي يحتفظ بها القطاع الخاص غير المصرفي ، وفي ظل نظام الصرف الثابت يؤدي التمويل الخارجي لعجز الموازنة إلى زيادة الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبية ، وهذا يفترض تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بأصدار العملة الوطنية مقابل حصيلة القروض الخارجية بالعملة الأجنبية وفي هذه الحالة فإن إنفاق الحكومة للأموال النقدية الجديدة التي حصلت عليها سيضع بين أيدي القطاع الخاص غير المصرفي نقوداً جديدة يتم إيداعها لدى المصارف مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات المصرفية ومن ثم زيادة القاعدة النقدية وعرض النقد بالمعنى الواسع، وهذه الحالة تتطابق في نتائجها مع قيام الحكومة بالإقتراض مباشرة من الجهاز المصرفي⁽¹⁾ . وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال طرح السندات الحكومية للبيع في الأسواق الخارجية هو أسلوب كثيراً ما تلجأ إليه الدول المتقدمة ذات الأسواق الواسعة للأوراق المالية وتتمتع بسيولة عالية ، وغالباً ما تكون وسيلة فعالة إذا ما عملت الحكومة على أن تجعل دخل هذه السندات مغرياً على شرائها من جانب القطاع الخاص غير المالي ، ولنجاح هذه الوسيلة يشترط أن تكون سعر الفائدة على هذه السندات موجباً ، أي أن يكون سعر الفائدة أعلى من معدل التضخم . أما في حالة محدودية قدرة السوق النقدي المحلية للوفاء بحجم الإصدارات من السندات الحكومية ، قد تلجأ الحكومة لعرض هذه السندات في السوق الخارجي مما يجعل من هذا المصدر عامل محدد لعرض النقود ، وأن قيام الحكومة بتنفيذ حصيلة بيع السندات الحكومية في الأسواق الخارجية لتمويل الإنفاق المحلي سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود .

بشكل عام إذا أنفقت حصيلة القرض الخارجي لتمويل مشروعات استثمارية مع افتراض عدم الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل فهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ، وأما إذا أنفقت حصيلة القرض الخارجي لتمويل نفقات استهلاكية سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي⁽²⁾ .

المطلب الثاني / الفائض وكيفية استخدامه وأثره في عرض النقود :

طرق تمويل عجز الموازنة الحكومية بينت كيف يمكن أن تؤثر تلك الطرق على مناسيب السيولة في الاقتصاد وكيف يمكن إن تكون لهذه الزيادة في السيولة من آثار سلبية أو إيجابية على مجمل الاقتصاد وفي المقابل يمكن أن يؤثر فائض الموازنة وطرق استخدامه على مناسيب السيولة في

(1) عبد الرحمن عبيد جمعة ، ود. حالب كاظم معة ، مصدر سابق ، ص 35 .

(2) محمد أبو العيون ، التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية في مصر ، مصدر سابق ، ص 302 .

الاقتصاد وكذلك تكون له أيضاً آثار سلبية وإيجابية . أن الآثار النقدية لفائض الموازنة عموماً والتغير في عرض النقد خاصة تعتمد على كيفية استخدام الحكومة لذلك الفائض ، من حيث إيداعه لدى البنك المركزي أو المصارف التجارية أو استخدام الفائض لتسديد ديون الحكومة ، ويمكن التعرف على ذلك عن طريق معادلة الأساس النقدي من خلال ميزانية البنك المركزي وكما يأتي⁽¹⁾ .

الأساس النقدي = الأصول لدى البنك المركزي - المطلوبات على البنك المركزي

حيث يتكون الأساس النقدي من :

- العملة في التداول لدى الجمهور

- الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية

وتتمثل مصادر الأساس النقدي (الأصول) في :

- ائتمان البنك المركزي للحكومة والمصارف التجارية

- استثمارات البنك المركزي في السندات الحكومية

- الذهب والعملات الأجنبية

أما مطلوبات البنك المركزي فتتمثل في :

- الودائع لدى البنك المركزي (ودائع المصارف أو ودائع حكومية أو أجنبية)

- صافي الحسابات الأخرى

- رأس المال والاحتياطي

لذلك تمارس المكونات السابقة للمصادر أو المطلوبات تأثير مباشر على الأساس النقدي بالزيادة أو النقصان فأى زيادة في الأصول لدى البنك المركزي (المصادر) سوف يؤدي ذلك إلى زيادة القاعدة النقدية إما بصورة احتياطيات نقدية مصرفية أو عملة متداولة لدى الجمهور . بينما تمارس المطلوبات على البنك المركزي إنكماش في الأساس النقدي (القاعدة النقدية) . ويمكن توضيح الإنخفاض والأرتفاع في الأساس النقدي من خلال الجدول الآتي :

(1) عبد الرحمن عبيد جمعة، ود. حلوب كاظم معلقة ، مصدر سابق ، ص 36 .

جدول (1)
العوامل المؤثرة على القاعدة (الأساس) النقدي

العامل	اتجاه تغير العامل	اتجاه تغير القاعدة النقدية
أ - العوامل التي تزيد القاعدة النقدية 1- الأوراق المالية : الأوراق المالية الحكومية وأوراق المؤسسات العامة والقبول المصرفي 2- قروض الخصم 3- حسابات الذهب وشهادات حقوق السحب الخاصة 4- فائض تمويل تحصيل الأوراق المالية 5- أصول البنك المركزي الأخرى 6- عملات وزارة المالية أجمالي (أ) النقدية	↑ ↑ ↑ ↑ ↑ ↑	↑ ↑ ↑ ↑ ↑ ↑
ب - العوامل التي تخفض القاعدة النقدية 1- ودائع وزارة المالية في البنك المركزي 2- الودائع الأجنبية وغيرها مع البنك المركزي 3- خصوم البنك المركزي الأخرى وحسابات رأس المال أجمالي (ب) النقدية : القاعدة النقدية : اجمالي (أ) – اجمالي (ب)	↑ ↑ ↑	↓ ↓ ↓

المصدر: يوسف بن عبد الله الزامل وآخرون ، النقود والبنوك والاسواق المالية وجهة نظر شمولية ، اصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ، الاصدار الثامن عشر ، 2001، ص145.

أن أية تغيير في العوامل الستة الأولى يعني زيادة في القاعدة النقدية ، وبينما أية زيادة في العوامل الثلاثة الأخيرة سوف يؤدي إلى إنخفاض القاعدة النقدية وبالتالي على مناسيب السيولة في الاقتصاد ، وعموماً فإن هناك أربع حالات لإستخدام فائض الميزانية يمكن حصرها كالآتي (1) :

أ . يمكن استخدام فائض الموازنة العامة لزيادة نقد الخزينة وودائعها لدى البنك المركزي أو لتسوية ديون الخزينة للبنك المركزي ، وفي هذه الحالة سينخفض عرض النقد لدى الجمهور بسبب تقليص حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك مما يؤدي إلى تقليص وفترة الائتمان وارتفاع كلفته . وقد يعمل البنك المركزي على مواجهة ذلك جزئياً عن طريق سياسة نقدية متساهلة .

ب . أما إذا استخدم الفائض لزيادة ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية فإن متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني اللازم ستزداد أيضاً ، مما يؤدي مبدئياً إلى تقليص عرض النقد لدى الجمهور نتيجة الفائض المذكور ، ولكن بدرجة تقل عن الحالة الأولى ، وكذلك سيؤدي الفائض في هذه الحالة إلى تقليص القاعدة الائتمانية للبنوك التجارية ولكن بدرجة تقل أيضاً من الحالة السابقة ، وذلك لأن البنوك لن تفقد من احتياطها النقدي شيئاً .

ج . ولكن إذا أطفأت الخزينة سندات حكومية تحتفظ بها البنوك التجارية فإن احتياطيات الأخيرة النقدية سترتفع ، إذ بينما أدى الفائض إلى تقليل الاحتياطيات المذكورة بنفس المقدار ، فإن إطفاء السندات سيعيد هذه الاحتياطيات إلى وضعها السابق ، وبينما يقلل الفائض من عرض النقد ، إلا إنه يزيد من احتياطيات المصارف التجارية في حالة إطفاء السندات الحكومية لديها ، إذ يسمح لها ذلك بإقراض مقادير مساوية لحجم الأوراق الحكومية المدفوعة مضروباً بمعامل الإقراض (الذي هو معكوس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني) .

د . أما إذا استخدمت الحكومة فائض الموازنة العامة في إطفاء ديونها وسنداتها لدى الجمهور ، أن هذا الاستخدام لن يؤثر على حجم الاحتياطيات النقدية المتاحة للمصارف التجارية ، ولا على قاعدتها الائتمانية وذلك لأن ودائع الجمهور لدى البنوك ستزداد كلما أطفأت الحكومة جزء من سنداتها ، وهكذا لن يكون هناك تأثير أيضاً على عرض النقد لدى الجمهور لأن الفائض سيعود كمدفوعات لأطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الأفراد .

(1) عبد المنعم السيد علي ، ود. نزار سعد الدين العيسى ، مصدر سابق ، ص 387 - 388 .

نستنتج مما سبق إن مجمل تأثيرات الفائض الضريبي على الاقتصاد يعتمد في جزء منه على طريقة استخدام الفائض ، فبعض استخداماته تؤدي إلى إنكماش عرض النقد لدى الجمهور وحجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك ، مما يدفع إلى تخفيض الإنفاق في القطاع الخاص ، وذلك بتقليل وبرة الائتمان وزيادة كلفته . ومن ناحية أخرى ، فإن استخدام الفائض لإطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية أو جمهور المستثمرين خارج القطاع المصرفي قد يزيد فعلاً من عرض الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه نظراً إلى انطواء السياسة المالية على مثل هذه الآثار المهمة على عرض النقد ، فإن الضرورة تقتضي أن يسود تعاون وثيق بين الخزينة والبنك المركزي ، أو بين السلطة المالية والسلطة النقدية . وهذا يستوجب أن يكون هناك توافق بينهما ، ليس فقط حول الأهداف التي يسعيان إليها ، وإنما حول وسائل تحقيق هذه الأهداف كذلك .

الفصل الثاني

الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق

المبحث الأول

واقع وآثار السياسة المالية في الاقتصاد العراقي
للمدة (1990-2014)

المبحث الثاني

أثر السياسة المالية على عرض النقد في العراق

المبحث الأول

واقع وآثار السياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2014)

المطلب الأول / ملامح الاقتصاد العراقي

إن الإقتصاد العراقي إقتصاد ريعي أو اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على إيرادات النفط في سد احتياجاته مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى نتيجة فشل اغلب المشاريع الصناعية الإنتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة وكذلك تراجع الإنتاج الزراعي المحلي ما يجعله اقتصاداً يعتمد على الاستيراد من الخارج لسد فائض الطلب المحلي من السلع الإنتاجية والأستهلاكية وذلك لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا لاعتماد على موارد النفط ، وفي ضوء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط فضلاً عن الاعتماد على الاستيراد وهذه الظروف تجعل الإقتصاد العراقي يتعرض لصدمات داخلية وخارجية تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي⁽¹⁾ . الإقتصاد العراقي لا يمتلك نهجاً اقتصادياً محدداً وإنما كان إقتصاد غير مخطط بشكل كامل او اقتصاد حر وإنما يعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض في ما بينها مع عدم وجود برامج إقتصادية واضحة ولا سيما بعد عام 2003 الأمر الذي أدى إلى تأخر أعمار البنى التحتية والإنتاجية والخدمات العامة⁽²⁾ . لقد مر الإقتصاد العراقي بظروف صعبة خلال مدة الدراسة أدت إلى زعزعة الاستقرار الإقتصادي ، وفي عقد التسعينات خاض العراق حرب الخليج الثانية نجم عنها فرض عقوبات إقتصادية وتعويضات مالية واستمرت هذه العقوبات حتى عام 2003 وقدرت الخسائر بحوالي 200 مليار دولار ، وفي عام 2003 وبعد احتلال العراق تعرض الإقتصاد العراقي إلى تدمير ما تبقى من البنى التحتية من خلال عمليات النهب والسلب والحرب⁽³⁾ .

⁽¹⁾ عبد الحسين جليل الغالبي وآخرون ، دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الأجنبي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم

الإدارية ، جامعة كربلاء ، المجلد (5) ، العدد (20) ، حزيران ، 2008 ، ص 91 .

⁽²⁾ احمد حسين الهيبي واخرون ، التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة من 1990-2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الأنبار ، مجلد (2) ، العدد(3)، 2010، ص8.

⁽³⁾ علي مظلوم جراح ، تأثير الحروب والنشاط الإقتصادي على البيئة في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة القادسية ، 2010 ، ص 64 .

- ونتيجة للظروف التي مر بها العراق يمكن بيان مشاكل الإقتصاد العراقي كالآتي :
1. الإقتصاد العراقي عانى من ارتفاع حجم المديونية الخارجية إذ تجاوز حجم المديونية 125 مليار دولار تقريباً عام 2003 (1) .
 2. تباطؤ معدلات نمو الاستخدام والنمو الإقتصادي والتوقف النسبي للنشاط الإقتصادي (2) .
 3. تدهور في النشاط الإقتصادي الخاص ولا سيما في القطاع الزراعي والصناعي مع تحسن في القطاع التجاري (3) .
 4. إرتفاع معدلات التضخم في الإقتصاد العراقي إلى مستويات قياسية خاصة في عقد التسعينات أصبح من النوع الجامح والمستمر (4) .
 5. ارتفاع معدلات البطالة مقابل انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ معدل البطالة 50% في عقد التسعينات من مجموع القوى العاملة في العراق (5)، وبلغ معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي في منتصف عقد التسعينات (2.12) % .
 6. ارتفاع معدل الانكشاف الإقتصادي إذ يصل هذا المعدل إلى 93% تقريباً وهو اختلال ناتج عن غياب التنوع الإقتصادي .
 7. تفاقم عمليات الفساد الإداري إذ جاء ترتيب العراق بالمرتبة الثالثة على المستوى الدولي في انتشار الفساد الإداري وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 .
 8. شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي والغموض في حجم عوائد النفط وقنوات إنفاقها وغياب كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية .

(1) علي مظلوم جراح ، تأثير الحروب والنشاط الإقتصادي على البيئة في العراق ، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص 64 .

(2) عماد محمد علي العاني ، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة ، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 34 .

(3) نفس المصدر ، ص 35 .

(4) محمد سلطان العاني ، تزامن التضخم والبطالة في الإقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة من 2003-2006 ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، مجلد 1 ، العدد (4)، 2011 ، ص 223 .

(5) نفس المصدر ، ص 228 .

9. الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير إذ أن أكثر من 90 % من مدخلات الإنتاج في الصناعة يتم استيرادها من الخارج⁽¹⁾.

وهناك مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي منها :

أ- اختلال هيكل الموازنة العامة يعد هذا الاختلال واحد من الاختلالات الهيكلية المهمة التي تعبت في توازن الإقتصاد الداخلي وهذا الاختلال يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة الناجم عن عدم تناسب حجم الإنفاق الحكومي مع الموارد ، فضلاً عن الاختلال في أوجه الإنفاق الحكومي إذ أزداد الإنفاق العسكري في الثمانينات على حساب تراجع الإنفاق عن بقية القطاعات الإقتصادية، وبعد فرض العقوبات الإقتصادية أزداد الإنفاق لتأمين مفردات البطاقة التموينية مع إنخفاض كبير في الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية⁽²⁾.

ب- اختلال هيكل الإنتاج ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج نرى أن قطاع النفط يحتل المرتبة الأولى لمساهمته في الناتج⁽³⁾.

ت- اختلال في ميزان المدفوعات إذ يعاني ميزان المدفوعات من عجز حاد أو ما يسميه الإقتصاديون بالاختلال الخارجي⁽⁴⁾.

والإقتصاد الذي يتصف بهذه المواصفات هو إقتصاد رخو يفتقر إلى دعائم أساسية قومية التي تجعل منه إقتصاد قادراً على تجنب الصدمات والنهوض في عمليات إعادة الأعمار⁽⁵⁾.

وعلى العموم أن الإقتصاد العراقي يمر بمرحلتين خلال مدة الدراسة :

- المرحلة الأولى : عانى فيها الإقتصاد العراقي من ظروف العقوبات الإقتصادية للمدة 1990 - 2002.

- المرحلة الثانية : تمثل مرحلة جديدة للعراق ودخول الإقتصاد العراقي في مرحلة إدارة إقتصادية

⁽¹⁾ عبد الجبار الحلفي ، الإقتصاد العراقي النفط - الاختلال الهيكل - البطالة سلسلة إصدارات مركز العراق لدراسات 30 ، 2008 ، ص 68 - 69 .

⁽²⁾ اسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، سلسلة كتب مركز العراق لدراسات 3 ، بغداد ، ص 45 .

⁽³⁾ خميس خلف موسى ، الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي للفترة من 1970 - 1999 ، مجلة العلوم الإنتاجية والإقتصادية ، جامعة الأنبار ، المجلد (1) ، العدد(1) ، 2002 ، ص 106 .

⁽⁴⁾ المصدر نفسه، ص113.

⁽⁵⁾ عبد الجبار الحلفي ، مصدر سابق ، ص 69 .

والدعوات المتصاعدة إلى تبني نهج إقتصاد السوق وذلك في كل ماتعرض له من تغيرات سياسية كبيرة للمدة (2003 – 2014) .

المطلب الثاني : الناتج المحلي الإجمالي

يمكن أن نعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها المقيمون في البلد خلال فترة زمنية (عادة سنة) والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم ولهذا يعني إن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد (1) .

يمكن تعريفه أنه قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد الوطني خلال مدة الدراسة ، أي قيمة ما ينتجه المجتمع في الداخل دون إن يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج (2) . وإن الناتج المحلي يمكن إن يعرف بأنه مجموع القيم المضافة الإجمالية التي تحققها الفروع المختلفة للنشاط الإقتصادي خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة ، أي القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي سيتم إنتاجها في الإقتصاد(3) .

ومن التعريف أعلاه يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الإقتصاد القومي ومدى تطوره ونموه فهو المؤشر الأكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الإقتصادي إذ أن أي تطور بالناتج ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد ويتميز الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد العراقي بإنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية فيه وأن قطاع النفط يساهم بدرجة كبيرة في تكوين هذا الناتج لذا يقسم الناتج المحلي الإجمالي من قبل أغلب الباحثين في الدول النفطية وذلك للتمييز بين الناتج المحلي الذي يحتوي على القطاع النفطي وبين من يستبعد القطاع النفطي من الناتج لبيان التغيرات التي تحدث بالناتج مفترضين الدور القليل للقطاع النفطي في المستقبل لأن النفط من الموارد الناضبة فضلاً عن الدخل المتحصل من القطاع النفطي يتحدد بقوى خارجية .

(1) محمود حسين الوادي واحمد العساف ، الإقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2009 ، ص38

(2) حسام علي داود وآخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 31
(3) Kind Leberger P . Charles , ((economic developmennt)) second editio , 1995,P 11.

1- تطور الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1990 _ 2002 :

بالاستعانة بالجدول (2) نرى إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في عام 1990 بلغت (55926.5) و (29711.1) مليون دينار وبلغت قيمة ناتج القطاع النفطي (36326.4) مليون دينار وكانت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج (64.95) ، وشهد عام 1991 إنخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (42451.6) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (24.09-%) وإنخفاضاً بالأسعار الثابتة إلى (10682) مليون دينار وبمعدل نمو سالب أيضاً بلغ (64.05-%) مع انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط إلى (45.15%) بسبب قيام حرب الخليج الثانية وتوقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية⁽¹⁾ .

الأعوام من 1992 _ 1995 شهدت زيادة في الناتج بالأسعار الجارية بمعدلات نمو مرتفعة وغير مسبوقه إذ بلغت (171.15%)، (179.43%)، (415.57%) و (303.75%) على التوالي وهذه النسب الكبيرة كانت نتيجة ارتفاع مستويات التضخم وكذلك ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج في هذه الأعوام أيضاً بلغت (46.14%)، (54.22%)، (53.67%) و (62.97%) ، ولم تقتصر الزيادة في الناتج على قطاع النفط وإنما ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج حتى وصلت في عام 1995 إلى (20.5%) بسبب سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي لتأمين المحاصيل الزراعية الأساسية لسد حاجة المواطنين الغذائية بعد توقف الاستيراد بسبب فرض العقوبات الاقتصادية⁽²⁾ .

أما الناتج بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو موجبة ولكن متناقصة للمدة نفسها إذ بلغت (32.59%)، (30.29%)، (3.85%) و (1.12%) نتيجة تصاعد حدة الضغوط التضخمية الناتجة عن سياسة الإصدار النقدي المفرط .

شهد عام 1996 إنخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بعد أن كان (6695482.9) مليون دينار في عام 1995 إذ إنخفض إلى (6500924.6) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (2.91-%) مع إنخفاض في نسبة مساهمة قطاع النفط إلى (57.08%) في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة معدل نمو موجب بلغ (11.02%) ونتيجة ذلك يعود إلى الانخفاض الكبير في معدلات التضخم

(¹) صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951-2006) ، الطبعة الأولى ، دار المدى للثقافة والنشر ، 2009 ، ص 446 .

(²) سلام كاظم شاني ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من 1988-2009 رسالة ماجستير . مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2011 ، ص 83 .

بسبب توقيع مذكرة التفاهم مع استئناف تصدير النفط مقابل الحصول على الغذاء والدواء⁽¹⁾ وأن الناتج بالأسعار الجارية عاود الإرتفاع خلال الأعوام 1997_2000 ولكن بمعدلات نمو متباينة إذ بلغت (132.17%)، (13.47%)، (101.24%) و (45.7%) وشهدت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج ارتفاعاً أيضاً بلغت (83.31%) في عام 2000 في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة نمواً ايجابياً أيضاً وبمعدلات نمو متباينة بلغت (21.24%)، (34.86%)، (17.58%) و (1.41%) .

في حين عام 2001 و 2002 سجلتا نمواً سالباً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ بلغ (17.72%) و (-0.7%) مع تراجع نسبة مساهمة قطاع النفط إلى (74.55%) و (70.74%) على التوالي وسبب هذا التراجع يعود إلى أحداث 11 أيلول عام 2001 وترتب على ذلك تراجع في مستوى النشاط الإقتصادي العالمي ، وبالتالي سجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نمواً موجباً في عام 2001 بلغ (2.31%) وفي عام 2002 سجل نمواً سالباً بمقدار (6.90%-) يعود ذلك لوجود البطاقة التموينية لما حققت من استقراراً اقتصادياً واجتماعياً في المجتمع لأنها ساهمت في تقليل أعباء الحصار والآثار التي ترتبت على الإقتصاد .

2 _ تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة 2003 _ 2014:

عند بداية هذه المدة دخل العراق منعطفاً جديداً في المستويات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولقد تم تغيير النظام السياسي في العراق ، وخلال هذه المدة طرأ تحسناً ملحوظاً على نمو الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد رفع العقوبات الإقتصادية . ويرجع السبب في هذا التحسن الذي طرأ على النمو الإقتصادي ولا سيما بعد عام 2006 وما بعدها إلى بعض السياسات التشجيعية ، كالتحرر الجزئي للأسعار وتشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي ، وزيادة التخصيصات المالية لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومحاولة تحرير القطاع الزراعي من القيود والتي تحد من تطوره⁽²⁾. وبيّن من الجدول (2) إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية استمر بالإنخفاض بعد أن كان (41022927.4) مليون دينار في عام 2002 إلى (29585788.6) مليون دينار في عام 2003 وبمعدل نمو سالب بلغ (27.88%-) مع إنخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج إلى (68.78%) والسبب يعود إلى حرب الخليج الثالثة وانتهت بالاحتلال وما نتج عنها من توقف مؤقت في تصدير النفط مع توقف ما بقي من المشاريع الإنتاجية ، وسجل الناتج بالأسعار الثابتة انخفاصاً أيضاً

(1) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العراقي ، 2008 ، ص 274 .

(2) رشيد باني الظالمي ، الزراعة في العراق ، مطبعة الانباري ، الكاظمية ، 2001 ، ص 240

وبمعدل نمو سالب بلغ (33.10-%) . وخلال الأعوام 2004 و 2005 عاود الناتج بالأسعار الجارية للارتفاع وبمعدلات نمو موجبة بلغت (79.94%) و(38.13%) على التوالي مع زيادة ناتج قطاع النفط الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ولكن نسبة مساهمة هذا القطاع في هذين العامين إنخفضت إلى (57.87%) و(57.63) على التوالي والسبب يعود إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاعات الخدمات والنقل⁽¹⁾، وفي حين الناتج بالأسعار الثابتة فقد حقق نمواً موجباً أيضاً بلغ (54.16%) و(4.40%) .

الأعوام 2006 و 2007 شهدت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو بلغت (29.99%) و(12.80%) وكذلك حقق الناتج بالأسعار الثابتة معدلات نمو موجبة بلغت (10.16%) و(1.38%) ، في حين أن إيرادات النفط مستمر بالارتفاع يعود ذلك للارتفاع المستمر في أسعار النفط ، ولكن بقيت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج تسير نحو الانخفاض فبلغت (55.29%) و(54.73%) على التوالي .

شهد عام 2008 زيادة الناتج بالأسعار الجارية والثابتة إذ بلغ معدل النمو السنوي للناتج بالأسعار الجارية (44.33%) وبالأسعار الثابتة (6.40%) وتعود هذه الزيادة للناتج نتيجة انخفاض معدل التضخم بشكل كبير نتيجة إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار فضلاً عن التحسن الكبير في الوضع الأمني⁽²⁾ .

وفي حين إن نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج ارتفعت إلى (56.00%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، وشهد عام 2009 تراجعاً في الناتج بالأسعار الجارية بلغ (139330210.6) مليون دينار بعد أن كان (155636783.3) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو سالب مقداره (10.47-%) وسجل الناتج بالأسعار الثابتة معدل نمو موجب مقداره (6.01%) مع تراجع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج إلى

(1) سلام كاظم شاني ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من 1988- 2009 ، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص 83 .

(2) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 ، ص 48 .

(40.65%) بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة وأنتقلت إلى بقية الدول وأدت إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وإنخفاض أسعار النفط والسلع الأخرى⁽¹⁾ .

في حين الأعوام 2010 و 2011 شهدت زيادة في الناتج بالأسعار الجارية بمعدلات نمو بلغت (27.04%) و(22.77%) على التوالي ، أما الناتج بالأسعار الثابتة لقد سجلت معدلات نمو موجبة أيضاً بلغت (5.86%) و(9.60%) على التوالي ، أما نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج عاودت الإرتفاع فبلغت (41.80%) و(42.73%) على التوالي بسبب عودة أسعار النفط للإرتفاع مرة أخرى . شهدت الأعوام 2012 و 2013 زيادة في الناتج بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو موجبة (16.97%) و(6.63%) على التوالي مع إنخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج بلغت (49.73%) و(46.32%) على التوالي بسبب إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، أما الناتج بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو موجبة فبلغت (10.57%) و(7.8%) على التوالي .

شهد عام 2014 تراجعاً في الناتج بالأسعار الجارية إذ انخفض الناتج إلى (260610438.4) مليون دينار بعد أن كان (271091777.5) مليون دينار في العام السابق وبمعدل نمو سالب بلغ (3.86%) وسجل الناتج بالأسعار الثابتة معدل نمو سالب أيضاً مقداره (3.89%) مع إنخفاض ناتج قطاع النفط ناتج عن إنخفاض أسعار النفط العالمية ويرجع هذه الإنخفاض إلى زيادة الكمية المعروضة في الأسواق العالمية مقابل إنخفاض الطلب وإذا كان لإرتفاع الكمية المنتجة والمصدرة الدور الواضح في إرتفاع نسبة المساهمة في حجم الناتج المحلي الإجمالي من النفط بلغ (46.47%) .

يتبين مما تقدم أن النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي كان معززاً بارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط التي كانت طاغية على باقي قطاعات الأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

(1) وسام حسين علي و أسلام محمد محمود ، سعر الصرف وآثره على التضخم في العراق للمدة من 2005 - 2009 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد للمدة 10 - 11 / 5 / 2011 ، ص 242.

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014)
مليون دينار

السنوات	GDP بالأسعار الجارية (1)	ناتج قطاع النفط (2)	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP % (3)	معدل النمو GDP بالأسعار الجارية % (4)	GDP بالأسعار الثابتة 100 = 1988 (5)	معدل النمو GDP بالأسعار الثابتة % (6)
1990	55926.5	36326.4	64.95	—	29711.1	
1991	42451.6	19166.1	45.15	-24.09	10682	-64.05
1992	115108.4	53115.8	46.14	171.15	14163.5	32.59
1993	321646.9	167951.7	52.22	179.43	18453.6	30.29
1994	1658325.8	890014.4	53.67	415.57	19164.9	3.85
1995	6695482.9	4215918	62.97	303.75	19571.2	1.12
1996	6500924.6	3710428.5	57.08	-2.91	21728.1	11.02
1997	15093144	11152807.8	73.89	132.17	26342.7	21.24
1998	17125847.5	11746242.9	68.59	13.47	35525	34.86
1999	34464012.6	26926753.9	78.13	101.24	41771.1	17.58
2000	50213699.9	41834912	83.31	45.7	42358	1.41
2001	41314568.5	30799376.2	74.55	-17.72	43335.1	2.31
2002	41022927.4	29021398.8	70.74	-0.71	40344.9	-6.90
2003	29585788.6	20349772	68.78	-27.88	26990.4	-33.10
2004	53235358.7	30808541.6	57.87	79.94	41607.8	54.16
2005	73533598.6	42379784.7	57.63	38.13	43438.8	4.40
2006	95587954.2	52851810.9	55.92	29.99	47851.4	10.16
2007	107828462.8	59018094.5	54.73	12.80	48510.6	1.38
2008	155636783.3	87166401.2	56.00	44.33	51617.6	6.40
2009	139330210.6	59631453.7	40.65	-10.47	54720.8	6.01
2010	177008632.3	73990612.2	41.80	27.04	57925.9	5.86
2011	217327107.4	92881300.0	42.73	22.77	63486.8	9.60
2012	254225490.7	126435557.5	49.73	16.97	70201.3	10.57
2013	271091777.5	125573889.5	46.32	6.63	75685.8	7.8
2014	260610438.4	121131113.9	46.47	-3.86	72736.2	-3.89

المصدر : وزارة التخطيط _ الجهاز المركزي للإحصاء _ مديرية الحسابات القومية .

- وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ،

النشرة السنوية (2007 _ 2014) .

- الأعمدة (3 ، 4 ، 6) من عمل الباحث

المطلب الثالث: مسار الإيرادات العامة والنفقات العامة للمدة (1990_ 2014) :

تمثل السياسة المالية جناح رئيس للسياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يمكن للحكومة التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ، وإن للسياسة المالية في العراق الدور القيادي في عقد التسعينات إذ كان لهذه السياسة الدور الكبير في المحافظة على مستويات المعيشة للمواطن العراقي بسبب اعتماد المواطن على الدولة في توفير الحاجات الأساسية بعد فرض العقوبات الاقتصادية فقد وجهت الدولة نصف إنفاقها العام بشكل نفقات تحويلية للمواطن بدون مقابل وتمثلت هذه النفقات في دعم المزارعين من أجل سد الاحتياجات من السلع الزراعية فضلاً عن دعم البطاقة التموينية ودعم الوقود ولكن كان هذا على حساب إرتفاع معدلات التضخم ، وبعد 2003 توسع الإنفاق الحكومي ليشمل فقرات أخرى منها هيئة دعاوي الملكية و نفقات استيراد الطاقة الكهربائية و نفقات الانتخابات ومنح الشركات والهيئات⁽¹⁾ .

وعند صدور قانون وزارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 والذي نظم الإجراءات التي تحكم وتبني تنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق والأمور المتعلقة ، وقد وضعت السياسة المالية أسس واتجاهات التخطيط المالي في العراق وتحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية وتهيئة وسائل إعداد الخطة والإشراف على تنفيذها⁽²⁾ .
والآن سيتم تحليل تطور النفقات والإيرادات في العراق للمدة (1990 _ 2014) :

أولاً_ تطور حجم النفقات العامة للمدة (1990 _ 2014) :

تميزت هذه المدة بتزايد حجم الإنفاق الحكومي بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص ، بسبب ظروف الحرب وما تبعها من آثار سلبية ، وفرض العقوبات الدولية ، إذ ازدادت النفقات العامة بمعدلات نمو قد فاقت الزيادة الحاصلة في الإيرادات العامة سواء كانت بالأسعار الجارية أم الثابتة باستثناء مدة ما بعد عام 2003 . كما أن نسبة الزيادة في النفقات العامة قد تركزت على الإنفاق الجاري في أغلب الأحيان أكثر من نسبة الزيادة في الإنفاق الاستثماري عدا بعض الحالات النادرة والتي أنصبت على

(1) احمد حسن الهيتي وآخرون ، التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة من 1990- 2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، مصدر سابق ، ص 12

(2) فلاح حسن ثويني ، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الإشارة إلى العراق بعد 2003 ، جامعة القادسية ،

المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد 17 - 18 / 3 / 2009 ، المجلد الثاني ، ص 136 .

أعادة بناء ما دمرته الحرب، لذا فإن هيكل النفقات العامة غالباً ما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للإنفاق الحكومي خلال مدة الدراسة .

وسيتم تناول تطور النفقات العامة في العراق على مرحلتين وعلى النحو الآتي :

1- تطور النفقات العامة للمدة (1990 _ 2002) : الجدول (3) يوضح تطور النفقات العامة ، ففي عام 1990 بلغت النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة (14179) و(8795.91) مليون دينار ونسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (25.35%) ، وأزادت النفقات العامة بالأسعار الجارية في عام 1991 إلى (17497) مليون دينار بمعدل نمو يبلغ (23.40%) والنفقات بالأسعار الثابتة إنخفضت بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (56.93%) أي أن الزيادة في النفقات العامة كانت زيادة ظاهرية وليست حقيقية بسبب إرتفاع معدلات التضخم الناتج عن التمويل بالعجز وانخفاض الإيرادات النفطية وتوقف تصدير النفط بعد حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، ونسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي أزدادت في عام 1991 إلى (41.22%) . شهد عام 1992 زيادة كبيرة في النفقات العامة بالأسعار الجارية إذ بلغت (32883) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (87.94%) ومعدل النمو بالأسعار الثابتة بلغ (2.27%) وهي التي تمثل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة أما النسبة المتبقية (85.67%) فهي زيادة ظاهرية وإنخفضت نسبة النفقات إلى الناتج المحلي إذ بلغت (28.57%) بعد أن كانت (41.22%) في العام السابق . واستمرت الزيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية في الأعوام 1993 - 1995 بمعدلات نمو مرتفعة بلغت (109.70 ، 189.74 ، 246.36) % وبلغ حجم الإنفاق لهذه الأعوام (68954)، (199442) و(690783) مليون دينار هذه الزيادة في النفقات العامة في المدة من 1990 _ 1995 كانت تتركز في دعم الإنتاج الزراعي من أجل سد حاجة البلد من المحاصيل الزراعية بعد توقف الاستيراد وهذه الزيادة كانت ممولة عن طريق الإفراط في الإصدار النقدي الجديد الذي سبب ارتفاع معدلات التضخم⁽¹⁾ ، وهذا ما يعكسه النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة إذ سجلت معدلات نمو سالبة بلغت (31.83%)، (51.15%) و(23.27%) أي أن الزيادة كانت ظاهرية وليست حقيقية ، أما نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي فقد شهدت إنخفاضاً فبلغت (21.44%)، (12.03%) و(10.32%) على التوالي . وفي عام 1996 شهدت النفقات العامة

(1). أكرم عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ،

بالأسعار الجارية انخفاضا بلغ (542542) مليون دينار بعد إن كانت في العام السابق (690783) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-21.46%) والسبب هو اتخاذ الحكومة إجراءات تقشفية لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم والغاء الدعم والإعفاءات فضلاً عن توقيع مذكرة التفاهم، أما معدل نمو النفقات بالأسعار الثابتة كانت سالبة أيضا بلغ (-7.13%) فضلاً عن أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي إنخفضت إلى (8.35%) . شهد عام 1997 زيادة مرة أخرى في النفقات العامة إذ بلغت (605802) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (11.66%) في حين إن معدل النمو السنوي للنفقات بالأسعار الثابتة كانت سالبة (-9.24%) أي إن الزيادة ليست زيادة حقيقية وإنما كانت ظاهرية ، وواصلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإنخفاض إذ بلغت (4.01%) .

واصلت النفقات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في عامي 1998 و 1999 وبمعدلات نمو متباينة بلغت (51.95%) و(12.28%) على التوالي في حين كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة مختلفة في عام 1998 إذ كان معدل النمو (32.39%) وهذه تمثل زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (19.56%) كانت زيادة ظاهرية بسبب التضخم ، ولكن عام 1999 كان معدل النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة سالباً بلغ (-0.26%) يعني إن هذه الزيادة كانت ظاهرية ، أما نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي فزادت في عام 1998 إلى (5.37%) ولكن في عام 1999 عاودت الانخفاض مرة أخرى إلى (3%) .

واستمرت الزيادة في النفقات العامة في الأعوام 2000 _ 2002 إذ بلغت (1498700)، (2079727) و(2518285) مليون دينار وبمعدلات نمو بلغت (45.0%)، (38.1%) و(21.68%) على التوالي ، وقد سجلت النفقات بالأسعار الثابتة معدلات نمو سنوية بلغت في عام 2000 (38.13%) التي تمثل زيادة حقيقية (6.87%) زيادة ظاهرية ، أما عام 2001 فكان (18.67%) وهي زيادة حقيقية والمتبقي (19.43%) زيادة ظاهرية ، وعام 2002 كان (1.98%) تمثل زيادة حقيقية في النفقات العامة مقابل (19.7%) زيادة ظاهرية ، أما نسبة النفقات العامة إلى الناتج إنخفضت إلى (2.98%) عام 2000 ولكنها ارتفعت في العامين التاليين لتصل إلى (5.03%) و(6.13%) على التوالي .

2 - تطور النفقات العامة للمدة (2003-2014) : شهد عام 2003 إنخفاضاً في النفقات العامة إذ بلغت (1982548) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (21.27-%) أما النفقات بالأسعار الثابتة فقد سجلت أيضاً معدل نمو سالب بلغ (40.6-%) وكانت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي (6.70%) والسبب في هذه الإنخفاض هو احتلال العراق وتعطيل الكثير من المشاريع العامة . لكن شهد عام 2004 عودة الزيادة في النفقات العامة وبمعدل نمو مرتفع جداً بلغ (1520.01%) وكان النمو بالأسعار الثابتة بلغ معدلاً مرتفعاً أيضاً بلغ (1175.98%) أي أن هذه النسبة الكبيرة كانت زيادة حقيقية والنسبة (344.03%) هي زيادة ظاهرية وشهدت نسبة النفقات العامة إلى الناتج ارتفاعاً كبيراً إذ بلغت (60.33%) ، وتعزى هذه الزيادة في النفقات إلى زيادة الإنفاق من أجل السيطرة على الوضع الأمني وكذلك تعديل الأجور والرواتب والمخصصات . تراجعت النفقات العامة بالأسعار الجارية في عام 2005 إذ بلغت (26375175) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (17.88-%) وكذلك سجل معدل النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة قيمة سالبة بلغت (40.04-%) وإنخفضت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي إلى (35.87%) . وعاودت النفقات العامة الزيادة في عامي 2006 و 2007 بمعدلات نمو بلغت (47.13%) و (0.58%) في حين أن معدل النمو بالأسعار الثابتة كان سالباً (3.98-%) و(23.13-%) على التوالي ، ومعنى ذلك أن الزيادة في النفقات العامة كانت ظاهرية ، وشهدت نسبة النفقات العامة إلى الناتج زيادة في عام 2006 بلغت (40.60%) ولكنها إنخفضت في العام اللاحق بلغت (36.19%) وصلت النفقات العامة إلى أعلى مستوى لها عام 2008 ، إذ ارتفعت النفقات العامة بالأسعار الجارية إلى (59403375) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (52.19%) ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة بلغ (48.24%) ، في حين أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (38.16%) ، وأن سبب هذه زيادة في النفقات يعود إلى الزيادة في النفقات التشغيلية لا سيما الرواتب فضلاً عن زيادة النفقات الاستثمارية . تراجعت النفقات العامة إلى (52567025) مليون دينار عام 2009 بالأسعار الجارية ، إذ حققت معدل نمو سالب (11.50-%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالب أيضاً (8.95-%) ، كما تراجعت نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (37.72%) وكان ذلك بسبب السياسات الإنكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة للأزمة المالية في تلك المدة . عاودت النفقات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في الأعوام 2010 _ 2013 بمعدلات نمو موجبة ومتباينة بلغت (33.41 ، 12.29 ، 33.49 ، 13.30)% وقد سجلت النفقات بالأسعار الثابتة معدلات نمو موجبة ومتباينة أيضاً بلغت (30.21 ، 6.35 ، 25.88 ، 11.24)% ، أما نسبة

النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ازدادت في عام 2010 إذ بلغت (39.62%) ولكنها في عام 2011 إنخفضت هذه النسبة إلى (36.23%) ولكنها ارتفعت في العامين التاليين لتصل إلى (41.35%) (43.94%) على التوالي .

سجل عام 2014 إنخفاضاً كبيراً في النفقات العامة إذ بلغت بالأسعار الجارية (83556226) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (29.85%-) أما بالأسعار الثابتة سجلت معدل نمو سالب أيضاً (31.40%-) وكما تراجع نسبة النفقات إلى الناتج فبلغت (32.06%) والسبب في هذا الإنخفاض جاء لإنخفاض النفقات بشقيها (الجارية والاستثمارية) نتيجة لعدم إقرار الموازنة .

جدول (3)

تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014)

مليون دينار

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الجارية (1)	معدل نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية % (2)	نسبة النفقات العامة الى الجارية GDP بالأسعار (3)	النفقات العامة بالأسعار الثابتة 100=1988 (4)	معدل النمو النفقات العامة بالأسعار الثابتة % (5)
1990	14179	—	25.35	8795.91	—
1991	17497	23.40	41.22	3788.05	-56.93
1992	32883	87.94	28.57	3874.06	2.27
1993	68954	109.70	21.44	2640.80	-31.83
1994	199442	189.24	12.03	1289.92	-51.15
1995	690783	246.36	10.32	989.78	-32.27
1996	542342	-21.46	8.35	919.24	-7.13
1997	605802	11.66	4.01	834.32	-9.24
1998	920501	51.95	5.37	1104.58	32.39
1999	1033552	12.28	3	1101.68	-0.26
2000	1498700	45.0	2.98	1521.73	38.13
2001	2069727	38.1	5.03	1805.85	18.68
2002	2518258	21.68	6.13	1841.50	1.98
2003	1982548	-21.27	6.70	1093.51	-40.6
2004	32117491	1520.01	60.33	13952.96	1175.98
2005	26375175	-17.88	35.87	8366.19	-40.04
2006	38806679	47.13	40.60	8033.27	-3.98
2007	39031232	0.58	36.19	6157.54	-32.13
2008	59403375	52.19	38.16	9154.60	48.24
2009	52567025	-11.50	37.72	8334.54	-8.95
2010	70134201	33.41	39.62	10853.21	30.21
2011	78757666	12.29	36.23	11541.86	6.35
2012	105139576	33.49	41.35	14528.28	25.88
2013	119127556	13.30	43.94	16161.23	11.24
2014	83556226	-29.85	32.06	11086.89	-31.40

المصدر : - وزارة المالية ، دائرة الموازنة

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرات السنوية (2006 _ 2008 _ 2009 _ 2013_2014)

- الأعمدة (2 _ 3 _ 5) من عمل الباحث

- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .

ثانياً _ تطور الإيرادات العامة للمدة (1990 _ 2014) :

في بداية التسعينات أخذت الإيرادات العامة بالتراجع وقد استمرت هذه الحالة خاصة بالأسعار الثابتة ، وذلك بسبب ظروف العقوبات الاقتصادي وحرب الخليج الثانية وما لحقت بها من اضطرابات أمنية وسياسية وبعد العمل بمذكرة التفاهم واستئناف تصدير النفط ارتفعت الإيرادات العامة ، كما شهدت الإيرادات العامة زيادات كبيرة بعد عام 2003 ، وغالباً ما كان سبب تلك الزيادة يعود إلى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية وهذا يعكس الطبيعة الأحادية للاقتصاد العراقي .

1- تطور الإيرادات العامة للمدة 1990 _ 2002 :

يمكن توضيح تطور الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (4) . ففي عام 1990 بلغت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة (8491) و(5267.4) مليون دينار ونسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (15.2%) ، وتراجعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (4228) مليون دينار عام 1991 ، إذ حققت معدل نمو سالب مقداره (50.2-%) أما معدل النمو بالأسعار الثابتة كان سالباً أيضاً بلغ (82.6-%) ، كما تراجعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي إلى (10%) ، وأن سبب هذا التراجع يعود إلى إحداث حرب الخليج الثانية وتراجع الإيرادات النفطية فضلاً عن الأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية والتي أدت إلى صعوبة تحصيل بعض الإيرادات العامة .

عاودت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في الأعوام 1992 - 1995 بمعدلات نمو مرتفعة بلغت (185.2، 78.3، 19.4، 317.0) % وحجم الإيرادات لهذه الأعوام بلغت (5047)، (8997)، (25659) و (106986) مليون دينار وحققت الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة معدلات نمو سالبة بلغت (35.0- ، -42.1 ، -52.1 ، -7.6) % بسبب لجوء الدولة لسياسة التمويل بالعجز التي أصبحت السبيل الرئيسي بعد توقف الصادرات النفطية في توفير الموارد المالية لغرض تمويل الإنفاق الحكومي المركزي أي أن الزيادة في الإيرادات العامة كانت نقدية غير حقيقية الذي دفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع ، أما نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي لقد شهدت انخفاضاً بلغ (4.4 ، 2.8 ، 1.5 ، 1.6) % على التوالي.

وقد ارتفعت الإيرادات العامة في عامي 1996 و 1997 إلى (178013) و(410537) مليون دينار بالأسعار الجارية محققة نمو سنوياً (66.4%) و(130.76%) على التوالي ، أما بالأسعار الثابتة بلغت

نسبة النمو (96.8%) و(87.5%) في حين أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد حققت زيادة متواضعة مقارنة بالسنة السابقة ، إذ بلغت (2.7%) وكان ذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية بموجب مذكرة التفاهم .

أستمرت الزيادة في الإيرادات العامة في الأعوام 1998 _ 2000 بلغت (520430)، (719065) و(1133034) مليون دينار بمعدلات نمو متفاوتة بلغت (26.8 ، 38.2 ، 57.6%) على التوالي ، وأما الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو مرتفعة بلغت في عام 1998 (10.5%) التي تمثل زيادة حقيقية والمتبقي (16.3%) زيادة نقدية ، أما عام 1999 كان معدل النمو بالأسعار الثابتة (22.7%) وهي زيادة حقيقية والمتبقي (15.5%) زيادة نقدية ، عام 2000 كان معدل النمو يبلغ (50.1%) التي تمثل زيادة حقيقية في الإيرادات العامة مقابل (7.5%) زيادة نقدية ، وإنخفضت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج عام 2000 إلى (2.3%) بعد إن كانت (3.0%) في عام 1998 .

واصلت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية الأرتفاع في عامي 2001 و 2002 وبمعدلات نمو بلغت (13.8%) و(52.9%) على التوالي ، وبالمقابل كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة مختلفة ، كان معدل النمو سالب (-2.2%) عام 2001 يعني أن الزيادة كانت نقدية ، ولكن عام 2002 كان معدل النمو بالأسعار الثابتة موجب (28.1%) تمثل زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (24.8%) زيادة نقدية ، أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت في هذه الأعوام لتصل إلى (3.1%) و(4.8%) على التوالي .

2_ تطور الإيرادات العامة للمدة (2003 _ 2014) :

وبعد الحرب الاخيرة في عام 2003 أرتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (2146346) مليون دينار وبمعدل نموي سنوي بلغ (8.9%) يقابله معدل نمو سالب بالأسعار الثابتة (-17.9%) ، أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد أرتفعت إلى (7.3%) بسبب زيادة الإيرادات النفطية .

كما أرتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (329882739) مليون دينار عام 2004 ، بمعدل نمو سنوي (1436.7%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو السنوي (1110.3%) ، كما أرتفعت

نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي فبلغت (62.0%) ، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط والصادرات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة . استمرت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية بالزيادة في الأعوام 2005 _ 2007 بمعدلات نمو متذبذبة بلغت (22.8 ، 21.1 ، 11.3)% أما بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو سالبة (-10.3 ، -21.0 ، -14.9)% يعني أن هذه الزيادة كانت نقدية، أما نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي إنخفضت إلى (50.6%) عام 2007 بعد أن كانت (55.1%) عام 2005. حققت الإيرادات العامة أعلى مستوى لها عام 2008 مقارنة بالسنوات السابقة إذ بلغت (80252182) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي (47%) ، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة (43.2%) كما بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (51.6%) ، وأن هذه الزيادة في الإيرادات العامة كانت بسبب زيادة العوائد النفطية .

فيما انخفضت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية عام 2009 إلى (55209353) مليون دينار ، إذ حققت معدل نمو سالب (-31.2%) ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة لقد كان سالباً أيضاً بلغ (-29.2%) ، أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت إلى (39.6%) ، وكان ذلك بسبب الأزمة العالمية عام 2008 .

عاودت الإيرادات العامة الارتفاع في الأعوام 2010 - 2012 بلغت (70178232)، (108807392) و(119817224) مليون دينار وبمعدلات نمو متفاوتة بلغت (27.1 ، 55.0 ، 10.1)% ، أما النفقات بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو متفاوتة أيضاً بلغت (24.1 ، 46.8 ، 3.8)% ، وأما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي أرتفعت إلى (50.1%) في عام 2011 ثم تراجعت هذه النسبة إلى (47.1%) عام 2012 ، سبب ذلك عودة أسعار النفط للارتفاع مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة . تراجعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية عامي 2013 و 2014 إلى (113840076) و(105386623) مليون دينار على التوالي ، إذ حققت معدل نمو سالب بلغت (-5.0%) و (-7.4%) على التوالي ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً أيضاً (-6.7%) و(-9.5%) على التوالي ، كما تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (42.0%) و(40.4%) وأن سبب هذا التراجع يعود إلى الهبوط السريع في أسعار النفط العالمية التي أدت إلى إنخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي إنخفاض الإيرادات العامة .

جدول (4)

تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014)

مليون دينار

معدل نمو الإيرادات العامة % (5)	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة 100=1998 (4)	نسبة الإيرادات العامة إلى GDP بالأسعار الجارية (3)	معدل نمو الإيرادات العامة % (2)	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية (1)	السنوات
—	5267.4	15.2	—	8491	1990
-82.6	915.3	10.0	-50.2	4228	1991
-35.0	594.6	4.4	19.4	5047	1992
-42.1	344.6	2.8	78.3	8997	1993
-51.8	166.0	1.5	185.2	25659	1994
-7.6	153.3	1.6	317.0	106986	1995
96.8	301.6	2.7	66.4	178013	1996
87.5	565.4	2.7	130.6	410537	1997
10.5	624.5	3.0	26.8	520430	1998
22.7	766.5	2.1	38.2	719065	1999
50.1	1150.4	2.3	57.6	1133034	2000
-2.2	1124.9	3.1	13.8	1289246	2001
28.1	1441.4	4.8	52.9	1971125	2002
-17.9	1183.9	7.3	8.9	2146346	2003
1110.3	14328.9	62.0	1436.7	32982739	2004
-10.3	12847.5	55.1	22.8	40502890	2005
-21.0	10154.9	51.3	21.1	49055545	2006
-14.9	8638.7	50.6	11.3	54599451	2007
43.2	12367.6	51.6	47.0	80252182	2008
-29.2	8753.5	39.6	-31.2	55209353	2009
24.1	10860.0	39.6	27.1	70178223	2010
46.8	15945.6	50.1	55.0	108807392	2011
3.8	16556.4	47.1	10.1	119817224	2012
-6.7	15443.9	42.0	-5.0	113840076	2013
-9.5	13983.5	40.4	-7.4	105386623	2014

المصدر: وزارة المالية ، دائرة الموازنة

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرات السنوية (2006 - 2008 - 2009 - 2013 - 2014)
- الأعمدة (2 - 3 - 5) من عمل الباحث
- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

المطلب الرابع : تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (1990 - 2014) :

تعبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للبلد ، إذ إنها توضح نتيجة المركز المالي للبلد في الداخل من خلال بيان حجم الفائض أو العجز أو التوازن في بعض الحالات النادرة .

أولاً / طبيعة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

صدرت أول موازنة عامة في العراق في تشرين الثاني من عام 1921م بعد تأسيس الحكومة الوطنية ، إذ تم إعداد هذه الموازنة استناداً إلى أحكام قانون أصول المحاسبات العثماني الصادر عام 1911م والتعليمات التي تم إصدارها من قبل سلطة الإنتداب البريطاني والتعليمات التي أصدرتها الحكومة العراقية المؤقتة في ذلك الوقت ⁽¹⁾، وعند صدور نظام السلطة في الأمور المالية المرقم 715 لسنة 1924 أصبحت الأمور المتعلقة بتنظيم الموازنة وتنفيذها مستمدة من هذا النظام ومن قانون المحاسبات العثماني بسبب عدم وجود برلمان دستوري في ذلك الوقت حتى صدور القانون العراقي عام 1925م ، والذي تناول بعض الأحكام المالية الخاصة بقواعد الموازنة وأسس تشريعها ، وبعد صدور قانون أصول المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940 المعدل ، قد اعتمد بعد ذلك المرجع الوحيد الذي يتولى تنظيم شؤون الموازنة فضلاً عن بعض الأحكام المتفرقة الواردة في قوانين خطط التنمية المتعاقبة حتى صدور قانون الموازنة الموحدة رقم 107 لسنة 1985⁽²⁾ .

تضمنت الفقرة الثالثة من المادة 107 في الدستور العراقي الجديد سنة 2005 ، على انه من اختصاص السلطات الاتحادية وضع الموازنة العامة للدولة ، في حين نصت الفقرة السابعة من المادة أعلاه صلاحية السلطات الاتحادية في وضع مشروع الموازنة العامة الجارية والاستثمارية كما جاء في الفقرة الرابعة من المادة 77 ، أن من صلاحية مجلس الوزراء إعداد مشروع الموازنة يكون من قبل مجلس الوزراء ويعرض على السلطة الاتحادية ، بناء على ما جاء في الدستور العراقي الجديد وتشترك كل من وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الإنمائي فضلاً عن البنك المركزي العراقي في إعداد الموازنة العامة بأعداد مؤشرات اقتصادية ومالية عن السنة المالية القادمة وبناءً على ذلك تعد وزارة المالية توجيهات إعداد

⁽¹⁾ محمد عوض رضوان ، الاتجاهات الحديثة في تطور الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية - دراسة مقارنة القاهرة ، مصر ، دار النهضة العربية ، ط2 ، 2009 ، ص 14 - 15 .

⁽²⁾ خديجة جمعة الزويني ، الفساد واثرة في الموازنة العامة للدولة ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد 73 ، 2008 ، ص5.

الموازنة العامة ، وإبتداءً من حزيران من كل سنة تعمل وزارة المالية على تعميم هذه التوجيهات إلى الوزارات كافة للعمل بموجبها وبضمنها الحدود المالية القصوى وذلك لإعداد المقترحات لموازنتها⁽¹⁾ .

يتم تقدير الإيرادات العامة استناداً إلى تحديد حجم الصادرات النفطية ومستويات الأسعار المتوقعة خلال السنة المالية ، فضلاً عن تحديد حصيلة الإيرادات الضريبية من خلال أسعار الضرائب وأسعار الرسوم التي تقرضها الدولة لقاء خدمات معينة وكذلك تقدير مدى إمكانية الحصول على القروض العامة ومدى الحاجة لها وتحليل أنواعها وآثارها وشروطها ومدى إمكانية تسويق الدين العام للجمهور ، وعادة ما يتم تجسيد أهداف الموازنة العامة من خلال توزيع الإيرادات المقدرة على أوجه الإنفاق المستهدفة على شكل نسب مئوية وبدرجة انحراف تتراوح بين 5 % إلى 7 %⁽²⁾ . أن الاعتماد على النفط كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة أدى إلى تراجع أهمية الموارد المالية الأخرى كالضرائب والرسوم وبشكل خاص الضرائب المباشرة لضعف الأوعية الضريبية بل لعدم كفاءة الأنظمة المكلفة بتقدير وجباية الضرائب⁽³⁾ .

وأن اعتماد الموازنة العامة على عائدات النفط وبصورة رئيسية يعد حالة شاذة والتي تعكس الطابع الريعي والمشوه والمتخلف للهيكل الاقتصادي ، كما أنها تثير حالة من القلق على مستقبل الاقتصاد في حالة تعرض البلد إلى مخاطر خارجية كأنخفاض أسعار النفط العالمية ، فضلاً عن العامل الأمني والذي ينعكس أثره بشكل مباشر على الإنتاج النفطي⁽⁴⁾ .

أن عملية عرض الموازنة العامة للدولة وتشريعها يكون بعملة واحدة وهي العملة الوطنية ، في حين أن أغلب إيرادات الموازنة (النفطية) أصلاً تتم بعملة أجنبية ، أما إنفاق الموازنة العامة يتم بعملتين هما العملة الوطنية والعملة الأجنبية ، إذ تستخدم العملة الوطنية للإنفاق الداخلي ، أما العملة الأجنبية فتستخدم للمدفوعات الخارجية⁽⁵⁾ .

(1) محمد خالد المهاني وحسن عبد الكريم سلوم ، الموازنة الفيدرالية للعراق - الاتجاهات ومعدلات النمو للإنفاق والإيرادات للفترة 2004 - 2007 ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة الثلاثون ، العدد 68 ، 2008 ، ص 3.

(2) عبد الحسين محمد العنبي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2006 ، ص 81 .

(3) إسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل معالجته - رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، ص 430 .

(4) مهدي الحافظ ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة ، منشورات الجمل بغداد ، ط 1 ، 2009 ، ص 167 .

(5) أحمد أبريهي العلي ، الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي ، جامعة القادسية ، المؤتمر العلمي الأول ، 17 - 18 آذار 2009 ، ص 8 .

ثانياً / تطور الموازنة العامة في العراق : يمكن توضيح حالة الموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (6) ويتم ذلك من خلال مرحلتين :

1 - تطور الموازنة العامة للمدة 1990 _ 2002 :

من خلال الاستعانة بالجدول (5) والذي يبين أن الموازنة العامة قد حققت عجزاً مقداره (5688) مليون دينار عام 1990، وأما بالأسعار الثابتة حققت أيضاً عجز مقداره (3528.5) مليون دينار ، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (10.2%) ، وكان ذلك بسبب تزايد النفقات العامة بجانبها الجارية والاستثمارية لإعادة بناء ما دمرته حرب الخليج الأولى . وقد ارتفع العجز بالأسعار الجارية ليلبلغ (13269) مليون دينار عام 1991 بمعدل نمو (133.3%) ، وإذا أخذنا التضخم بنظر الاعتبار فأن الحالة تشير إلى تناقص العجز ، إذ أن معدل نمو العجز كان سالباً (-18.6%) كما كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (31.3%). وارتفعت قيمة العجز بالأسعار الجارية عام 1992 إلى (27836) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (109.3%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو (14.2%) في حين كانت نسبته (24.2%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وكان ذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة لإعادة بناء ما دمرته حرب الخليج الثانية .

كما ارتفع مقدار العجز خلال السنوات التالية بالأسعار الجارية ، إلا أن قيمته الحقيقية قد استمرت بالتراجع، إذ كانت الزيادة في العجز نقد ظاهري بسبب ارتفاع معدلات التضخم. وقد انخفض العجز بالأسعار الجارية عام 1997 مقارنة بالسنة السابقة لها ليصل إلى (195265) مليون دينار مليون دينار وحقق معدل نمو سالب بلغ (-46.4%) ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (-56.5%) ، ويعد هذا أدنى مستوى للعجز الحقيقي خلال مدة الدراسة ، كما تراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.3%) وسبب هذا التراجع في قيمة العجز هو زيادة الإيرادات العامة على الرغم من ارتفاع النفقات العامة إلا أن الزيادة في نسبة الإيرادات العامة لا سيما النفطية كانت أكبر من نسبة الزيادة في النفقات العامة وقد استمرت حالة العجز في الموازنة العامة طوال مدة العقوبات الدولية ، إذ أخذت بالارتفاع في الحالتين (الاسمية والحقيقية) حتى بلغ حجم العجز عام 2001 بالأسعار الجارية (790481) مليون دينار وبمعدل نمو (116.2%) أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو العجز (85.8%) ، كما كانت نسبته (1.9%) من الناتج المحلي الإجمالي .

إنخفض مقدار العجز مرة أخرى بالأسعار الجارية عام 2002 مقارنة بالسنة السابقة ليصل (547160) مليون دينار ، وحقق معدل نمو سالب (-30.8%) ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة لقد كان سالباً

مقداره (-42.0%) ، أما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى (1.3%) والسبب في هذا الانخفاض بالعجز هو زيادة الإيرادات العامة عن السنة السابقة .
ومن الجدير بالذكر أن الحكومة لجأت إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وعده أحد المصادر الرئيسية لهذا التمويل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني⁽¹⁾ .

2 - تطور الموازنة العامة للمدة 2003 _ 2014 :

وبعد حرب الخليج الثالثة عام 2003 ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق إزدادت عائدات العراق النفطية الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة رغم تراجع الإيرادات الأخرى (الضريبية وغير الضريبية) ، في الوقت الذي كان فيه الإنفاق العام قد تركز على النفقات الجارية بشكل رئيسي وقد كانت الزيادة في الإيرادات العامة قد فاقت الزيادة في النفقات العامة مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته بالأسعار الجارية (163798) مليون دينار ، إذ كان معدل نمو العجز السنوي سالباً (-70.1%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل نمو العجز سالباً أيضاً (-77.4%) ، وأن الفائض في هذه المدة كان متأثراً من زيادة إيرادات مصدر واحد فقط وهو النفط في ظل تراجع حجم نسبة ونسبة الإيرادات الأخرى ، وقد بلغت نسبة الفائض (0.6%) من الناتج المحلي الإجمالي .

استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة سواء كانت بالأسعار الجارية أم الثابتة ، إذ بلغت قيمة الفائض بالأسعار الجارية (14127715) مليون دينار عام 2005 ، بمعدل نمو (1532.8%) ، يقابله أعلى حالة فائض بالأسعار الثابتة بمقدار (4481.3%) مليون دينار وبمعدل نمو (1092.2%) ، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (19.2%) ، وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات العامة لا سيما النفطية وتراجع النفقات العامة .

كما تحققت أعلى حالة فائض بالأسعار الجارية عام 2008 بقيمة (20848807) مليون دينار مقارنة بالسنوات السابقة بمعدل نمو (33.9%) ، أما بالأسعار الثابتة بلغت قيمة الفائض (3213) مليون دينار

(1) . إسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل معالجته - رؤية في مستقبل

الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق ، ص 44 .

بمعدل نمو (30.4%) ، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت (13.4%) وكما ذكرنا سابقاً فإن سبب الفائض في هذه المدة هو زيادة أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية ، إذ ارتفعت أسعار النفط وبشكل غير مسبوق من قبل ، إذ إزدادت بمعدلات أكبر من الضعف خلال تلك المدة . تراجع حجم الفائض عام 2009 إلى (2642328) مليون دينار بالأسعار الجارية ، إذ حققت معدل نمو سنوي في تلك المدة (-87.3%) ، وفي المقابل كان معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة سالباً (87%) كما تراجع الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.9%) ، وأن سبب تراجع الفائض كان نتيجة لإنهيار أسعار النفط نتيجة للأزمة المالية في تلك المدة ، إذ هبطت إلى أدنى مستوى لها ومن ثم إنخفاض الإيرادات النفطية .

كما تحققت أدنى حالة فائض بالأسعار الجارية والثابتة عام 2010 فبلغت قيمة الفائض بالأسعار الجارية (44022) مليون دينار بمعدل نمو سالب (-98.3%) ، أما بالأسعار الثابتة بلغت قيمة الفائض (6.7) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالباً أيضاً (-98.4%) ، أما نسبة الفائض إلى الناتج كانت (0.02%) ، فكان سبب التراجع في قيمة الفائض هو زيادة النفقات العامة ولا سيما (النفقات التشغيلية) بالرغم من ارتفاع الإيرادات العامة . وتحققت أعلى حالة فائض بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة عام 2011 بقيمة (30049726) مليون دينار بمعدل نمو (68160.7%) ، أما بالأسعار الثابتة بلغت قيمة الفائض (4403.7) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (65626.9%) ، وأما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي فكانت (13.8%) وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات النفطية مما أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة وفي الوقت الذي لم تزداد فيه بل تراجعت النفقات العامة للبلاد .

إنخفض مقدار الفائض بالأسعار الجارية عام 2012 ليصل إلى (14577648) مليون دينار ، وبمعدل نمو سالب بلغ (-51.5%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً أيضاً (-53.9%) ، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لزيادة النفقات العامة وذلك لإرتفاع كل من الإنفاق الجاري والاستثماري وعلى الرغم من ذلك ارتفاع الإيرادات العامة .

شهد عام 2013 عجزاً في الموازنة العامة بالأسعار الجارية والثابتة فبلغت قيمة العجز بالأسعار الجارية (5287480) بمعدل نمو سالب (-63.7%) ، أما بالأسعار الثابتة بلغت قيمته (717.3) مليون دينار بمعدل نمو سالب (-64.6%) ، أما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (2%) ، سبب هذه العجز هو انخفاض الإيرادات العامة نتيجة إنخفاض إيرادات الصادرات النفطية التي تعزى إلى

إنخفاض أسعار النفط العالمية . فقد سجلت الموازنة العامة بالأسعار الجارية والثابتة فائضاً مالياً عام 2014 بلغ (21830397) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو موجب مقداره (312.9%) ، أما بالأسعار الثابتة بلغت قيمة الفائض (2896.6%) وبمعدل نمو موجب أيضاً (303.8%) أما نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى (8.4%) وكان ذلك بسبب انخفاض حجم النفقات العامة لا سيما (النفقات الجارية والاستثمارية).

يتضح أن حالة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي كانت ومازالت قد ارتبطت وبشكل رئيسي بالإيرادات النفطية ، والتي تتحدد في ضوء أسعار النفط العالمية (العامل الخارجي) وكمية الإنتاج المحلي للنفط (العامل الداخلي) لذلك فإن تغيرات هذه العوامل سوف ينعكس أثرها وبشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة ، كما أن حالات الفائض والتي تحققت بعد عام 2003 قد لا تشير إلى تحسن الأحوال ، إذ إن تنظيم الموازنة التقديرية غالباً ما يتم بعجز معين (وأن كان التقدير يعتمد على سعر أدنى من السعر الحالي للنفط الخام) وعند الشروع بتنفيذ بنود الإنفاق قد تبرز صعوبات تعيق التنفيذ الأمر الذي يعطل أنجاز أغلب المشاريع الاستثمارية ، ولهذا لا تتفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل ، وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض في الموازنة والتي غالباً ما تكون ناجمة عن بطء التنفيذ في الإنفاق العام، لا سيما الاستثماري.

جدول (5)

الفائض أو العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (1990 - 2014)

مليون دينار

السنوات	الفائض أو العجز بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	الفائض أو العجز بالأسعار الثابتة 100=1988 (3)	معدل النمو % (4)	نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (5) %
1990	-5688	—	-3528.5	—	-10.2
1991	-13269	133.3	-2872.7	-18.6	-31.3
1992	-27836	109.8	-3279.5	14.2	-24.2
1993	-59957	115.4	-2296.2	-30.0	-186
1994	-173783	189.8	-1124.0	-51.1	-10.5
1995	-583798	235.9	-836.5	-25.6	-8.7
1996	-364529	-37.6	-617.6	-26.2	-5.6
1997	-195265	-46.4	-268.9	-56.5	-1.3
1998	-400071	104.9	-480.1	78.5	-2.3
1999	-314487	-21.4	-335.2	-30.2	-0.9
2000	-365666	16.3	-371.3	10.8	-0.7
2001	-790481	116.2	-689.7	85.8	-1.9
2002	-547160	-30.8	-400.1	-42.0	-1.3
2003	163798	-70.1	90.3	-77.4	0.6
2004	865248	428.2	375.9	316.3	1.6
2005	14127715	1532.8	4481.3	1092.2	19.2
2006	10248866	-27.5	2121.6	-52.7	10.7
2007	15568219	51.9	2463.2	16.1	14.4
2008	20848807	33.9	3213.0	30.4	13.4
2009	2642328	-87.3	418.9	-87.0	1.9
2010	44022	-98.3	6.7	-98.4	0.02
2011	30049726	68160.7	4403.7	65626.9	13.8
2012	14577648	-51.5	2028.1	-53.9	5.8
2013	-5287480	-63.7	-717.3	-64.6	-2
2014	21830397	312.9	2896.6	303.8	8.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3 - 4)

— الأعمدة (2 - 4 - 5) من عمل الباحث

المطلب الخامس : تطور عرض النقد (M2) في العراق :

يعد عرض النقد من أهم المتغيرات النقدية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي في مرحلة زمنية معينة ويطلق عليه (الكتلة النقدية) فالتغيرات فيه تدفع إلى تغيرات مهمة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الناتج والأسعار وأسعار الصرف وأسعار الفائدة . يعد البنك المركزي هو السلطة النقدية التي تتحكم بعرض النقد سواء من خلال إصدار النقود القانونية أو من خلال المضاعف النقدي (Money multiplier) أو الرقابة المصرفية والائتمانية .

وقد ذهب ساميلسون إلى أكثر من ذلك إذ يرى إن البنوك والناس شركاء متعاونون في هذه العملية (البنوك تخلق النقود عن طريق التوسع المضاعف للاحتياجات ويوافق الناس على الاحتفاظ بنقودهم في مؤسسات الإيداع)⁽¹⁾.

وبوضع هذين الأمرين معا يستطيع البنك المركزي أن يحدد عرض النقد إلا أن هذا التحديد وهذه العلاقة ليست مطلقة بل تخضع لمجموعة من العوامل في مقدمتها استقلالية السلطة النقدية، واستجابة الجهاز المصرفي لإجراءات وفعاليات البنك المركزي بأستخدام أدواته الكمية والنوعية . هذا فضلاً عن عوامل أخرى هي العجز المزوج لميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية .

من هذه المنطلقات الفكرية نرى أن فلسفة السياسة النقدية بالنسبة إلى متغير عرض النقد تقوم أساساً على فكرة اتخاذ التدابير التي تمكن السلطة النقدية من ضبط التوسع النقدي بنسبة ثابتة ومستقرة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومع حاجة المتعاملين في الاقتصاد . وهو السبيل الذي يقلل من التقلبات الاقتصادية ويؤدي إلى استقرار أكبر ويقلل من عنصر عدم التأكد كما يراه النقديون ويدافعون عن هذه العلاقة هي $\Delta M/M = \Delta Y/Y$ ⁽²⁾ .

ولكن ستقتصر هذه الدراسة على استعراض تطور عرض النقود بالمعنى الواسع M2 فقط وعلى مرحلتين وكما يلي:-

(1) . بول . أ . ساملسون ووليام و . د . نورد هاوس ، الاقتصاد ، ترجمة د . هشام عبد الله ، ط2 ، الاردن ، الأهلية للنشر

، 2006 ، ص 549 .

(2) جيمس جوارتييني وريجارب استروب ، مصدر سابق ، ص 434 .

1_ تطور عرض النقد M2 في العراق خلال المدة 1990_ 2002 :

في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على العراق دمرت أغلب البنى التحتية والاقتصادية ، أعقبها فرض العقوبات الاقتصادية التي عزلت العراق بصورة شبة تامة عن العالم الخارجي إذ توقف تقريباً التبادل التجاري ، وبعد توقف تصدير النفط الذي يعد المورد الأساسي للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية إستيراداته وحاجاته الأخرى بعد أن كان العراق يعتمد على الاستيراد في تلبية 71% من احتياجاته الاستهلاكية عام 1989⁽¹⁾ . لذلك لجأت الدولة إلى الإصدار النقدي وتمويل الموازنة بالعجز فتزايد عرض النقد بشكل كبير مما أدى إلى تخفيض قيمة العملة المحلية وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل لم يسبق له مثيل⁽²⁾ من خلال الاستعانة بالجدول (6) نرى أن عرض النقد في عام 1990 بلغ (26983) مليون دينار وقد ازداد عام 1991 ليصل إلى (31722) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (17.5%) واستمر عرض النقد في عام 1992 بالزيادة بمعدلات اكبر إذ بلغ (56829) مليون دينار وبمعدل نمو اكبر من عام 1991 بلغ (79.1%) وكان السبب في هذه الزيادة هو فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وما نجم عنه من انخفاض الإيرادات النفطية مقابل تزايد الإنفاق الحكومي لتلبية متطلبات المواطنين المعيشية فضلاً عن إعادة الأعمار مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لسد العجز المالي الكبير .

استمر عرض النقد بالزيادة في عام 1993 إذ بلغ عرض النقد (113666) مليون دينار وبمعدل نمو (100%) أما عامي 1994 و 1995 فقد شهد زيادة غير مسبوقه عن باقي السنوات بمعدلات نمو كبيرة بلغت (143.6%) و(179.3%) على التوالي .

شهد عام 1996 وعلى خلاف السنوات السابقة التي زاد فيها عرض النقد بمعدلات وصلت تقريباً إلى (200%) ، إذ بلغ عرض النقد (1084172) مليون دينار لينخفض معدل نمو عرض النقد في ذلك العام إلى (40.2%) وهذا الإنخفاض جاء نتيجة توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) فضلاً عن الإجراءات التقشفية لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم. شهد عام 1997 زيادة

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، أبو ظبي ، 1991، ص 115 .

(2) عبد المنعم السيد علي، وهيل عجمي الجنابي ، الاقتصاد السياسي في العراق 1988 - 1992 ، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد الأول ، القاهرة ، 1992 ، ص102.

في عرض النقد ولكن بمعدل نمو أقل من عام 1996 إذ إنخفض معدل النمو إلى (14.6%) . وكان عام 1998 شهد زيادة في معدل النمو في عرض النقد إذ بلغ (32.5%) إذ بلغ عرض النقد (1646240) مليون دينار والسبب يعود إلى قصف الطائرات الأمريكية ببغداد مرة أخرى من أجل الضغط على النظام الحاكم فزادت الحكومة الإصدار النقدي من أجل تغطية نفقاتها (1) .

استمرت الزيادة في عرض النقد عام 1999 بمعدل نمو بلغ (12.8%) . أما الأعوام 2000 _ 2002 فقد استمر عرض النقد بالزيادة بمعدلات متزايدة بلغت (19.2 ، 28.2 ، 35.7%) على التوالي ، أما حجم السيولة المحلية لهذه الأعوام فقد كانت (2214072) ، (2838048) و (3852241) مليون دينار نتيجة التوقعات المتشائمة لدى أفراد المجتمع بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق .

مما تقدم يتبين خلال المدة (1990 - 2002) شهد الاقتصاد العراقي في عقد التسعينات وبداية الألفية لغاية 2002 زيادة واضحة وكبيرة جداً في عرض النقد الذي انعكس بصورة مباشرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار والزيادة في معدلات التضخم وبالتالي إنخفاض في قيمة الدينار العراقي .

2_ تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة 2003 _ 2014

شهد عام 2003 استمرار الزيادة في عرض النقد إذ بلغ حجم السيولة المحلية (6953420) مليون دينار بمعدل نمو سنوي مرتفع الذي يعد أعلى معدل نمو في هذه المدة بلغ (80.6%) ويعزى ذلك إلى رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدهم النقدية لدى المصارف أو زيادة تلك الأرصدة من أجل تقادي كلفة إستبدال العملة أو لتقادي المخاطر الأمنية . وشهد عامي 2004 و 2005 استمرار الزيادة في عرض النقد وبمعدلات نمو متناقصة إذ بلغت (65.3%) و (27.5%) على التوالي وهذا الانخفاض في معدل نمو عرض النقد ناتج عن سعي البنك المركزي في مواجهة التضخم بعد صدور قانونه المرقم 56 لسنة 2004 الذي منحه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية(2) .

(1) . محمد صالح سلمان ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي 1980 - 2005 ، مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 16 ، العدد 58 ، حزيران 2010 ، ص 147 .

(2) مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي ، البنك المركزي

العراقي ، بغداد ، آذار ، 2012 ، ص 2 .

شهدت الأعوام 2006 _ 2008 استمرار الزيادة في عرض النقد ولكن بمعدلات نمو متباينة إذ كانت منخفضة في عام 2007 بلغت (27.9%) بعد إن كانت في عام 2006 (43.6%) أما عام 2008 شهدت ارتفاعاً في معدل النمو إذ بلغ (29.5%) ، إذ استمرت الزيادة في عرض النقد خلال الأعوام 2009 و 2010 وبمعدلات نمو وصلت إلى (30.1%) و(32.6%) على التوالي ، يعود ذلك إلى زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد . لقد استمر عرض النقد بالزيادة خلال الأعوام 2011 _ 2014 وبمعدلات نمو متباينة بلغت (3.4، 16.1 ، 4.5 ، 19.5)% على التوالي يعود سبب ذلك لتأخير أثر الموازنة العامة خلال تلك السنين ، أما حجم السيولة المحلية لهذه الأعوام بلغت (72067309)، (75336128) و(87526585) و(90566930) مليون دينار .

جدول (6)

تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (1990 _ 2014)

مليون دينار

السنوات	عرض النقد M2	معدل النمو السنوي %
1990	26983	—
1991	31722	17.5
1992	56829	79.1
1993	113666	100.0
1994	276866	143.6
1995	773337	179.3
1996	1084172	40.2
1997	1242569	14.6
1998	1646240	32.5
1999	1857406	12.8
2000	2214072	19.2
2001	2838048	28.2
2002	3852241	35.7
2003	6953420	80.6
2004	11498148	65.3
2005	14659350	27.5
2006	21050249	43.6
2007	26919996	27.9
2008	34861927	29.5
2009	45355289	30.1
2010	60289168	32.6
2011	72067309	19.5
2012	75336128	4.5
2013	87526585	16.1
2014	90566930	3.4

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية ، عدد خاص ، 2003 ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

المبحث الثاني : أثر السياسة المالية على عرض النقد في العراق

المطلب الأول: العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد

أولاً / تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد خلال مرحلة الإصدار النقدي وما بعد 2003 : لتوضيح تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد يتم ذلك من خلال مرحلتين :

1 - تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد للمدة (1990 _ 2002) : ويتبين من خلال الجدول (7) الذي يضم الإيرادات العامة وعرض النقد للمدة (1990 _ 2002)، نلاحظ عام 1990 أن الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة بلغت (8491) و(5267.4) مليون دينار وعرض النقد بلغ (26983) مليون دينار لنفس المدة ، وفي حين تراجعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة عام 1991 فبلغت (4228) و(915.3) مليون دينار بمعدلات نمو سالبة بلغت (50.2-%) و(82.6-%)، وأما بالنسبة لمؤشر عرض النقد فقد تنامي لنفس المدة بمقدار (31722) مليون دينار بمعدل نمو موجب بلغ (17.5%) ويمكن رجوع ذلك كله إلى أثر جراء حرب الخليج الثانية مع قوات التحالف الدولي في 1/17 /1991 وهذا ما أوقع العراق في مشاكل عديدة تضاف إلى سلسلة المشاكل والاضطرابات التي مر بها مما أدى إلى إنخفاض إيرادات الصادرات النفطية وهذا ما دفع الحكومة للجوء للإصدار النقدي الجديد وتمويل الموازنة بالعجز فتزايد عرض النقد . وعاودت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية الارتفاع في الأعوام 1992 _ 1995 بمعدلات نمو موجبة مرتفعة إذ بلغت (19.4 ، 78.3 ، 185.2 ، 317.0)% رافقه زيادة في عرض النقد بمعدلات نمو مرتفعة أيضاً بلغت (79.1 ، 100 ، 143.6 ، 179.3)% ، أما الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو سالبة بلغت (35.0- ، 42.1- ، 51.8- ، 7.6-)% ويعود سبب ذلك إلى العقوبات التي منعت عن العراق كل مصادر إيراداته الخارجية دعت الحكومة للالتفاف للتمويل الداخلي في توفير الإيرادات لتغطية النفقات العامة ما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة وهذه الزيادة في الإيرادات هي زيادة نقدية وليست زيادة حقيقية وهذا السبب الذي دفع بمعدلات التضخم نحو التصاعد الحزوني ، وسبب تنامي عرض النقد بشكل كبير في هذه الأعوام بسبب الإصدار النقدي الواسع والناشئ عن عوامل مالية ومصرفية حيث كان المسار التوسعي لمنح الائتمان الحكومي من قبل الجهاز المصرفي لتمويل العجز المالي للحكومة

دور كبير في تنامي عرض النقد وفي زيادته في توسيع القاعدة النقدية نتيجة الإصدار النقدي المتواصل⁽¹⁾.

أما عام 1996 هبط معدل النمو السنوي للإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (66.4%)، وأما بالأسعار الثابتة كان معدل النمو السنوي مقداره (96.8%)، وأما معدل النمو السنوي لعرض النقد هبط أيضاً إلى (40.2%) وذلك بسبب تطبيق مذكرة التفاهم والتي أدت إلى زيادة في الإيرادات النفطية. أما في العامين 1997 و 1998 هبطت معدلات النمو السنوية للإيرادات العامة بالأسعار الجارية من (130.6%) إلى (26.8%)، وكذلك بالأسعار الثابتة هبطت أيضاً من (87.5%) إلى (10.5%)، وأما عرض النقد شهد زيادة في معدلته السنوي من (14.6%) إلى (32.5%) بسبب لجوء الحكومة للإصدار النقدي مرة أخرى بعد قصف الولايات المتحدة العراق عام 1998 وبالتالي أن زيادة إصدار النقود قد أدى إلى ارتفاع حدة التضخم. وأصلت الإيرادات العامة الزيادة عامي 1999 و 2000 بمعدلات نمو متزايدة بلغت (38.2%) و(57.6%) وبالأسعار الثابتة كانت (22.7%) و(50.1%)، وأما عرض النقد استمر بالزيادة في نفس المدة بمعدلات نمو متزايدة بلغت (12.8%) و(19.2%) على التوالي شهدت الأعوام 2001 و 2002 استمرت الإيرادات العامة وعرض النقد بالزيادة وبلغت معدلات النمو بالأسعار الجارية (13.8%) و(52.9%) على التوالي، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة كانت سالبة (-2.2%) عام 2001 وهذه الزيادة في الإيرادات العامة كانت زيادة نقدية التي دفعت بمعدلات التضخم نحو الارتفاع، وكانت (28.1%) عام 2002 تمثل زيادة حقيقية والمتبقي (24.8%) زيادة نقدية، أما معدلات النمو لعرض النقد ازدادت في هذه الأعوام إذ بلغت (28.2%) و(35.7%).

2 - تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد للمدة 2003 _ 2014:

وبعد حرب الخليج الثالثة عام 2003 ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد، إذ ازدادت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.9%)، في حين كان معدل النمو بالأسعار الثابتة سالب بلغ (-17.9%) وهذا يعكس الزيادة النقدية للإيرادات العامة بسبب التضخم، وأما بالنسبة لعرض النقد ازداد في هذه السنة بمعدل نمو سنوي (80.6%)، وكان ذلك بسبب الحرب الأخيرة عام 2003 التي تعرض لها البلد وتدهور الظروف الأمنية والسياسية ومخاطر بقاء العملة في التداول مع ضرورة الاحتفاظ بالعملة تحت الطلب لإغراض التوقعات المستقبلية التي يشهدها البلد، وهذا فضلاً عن

(1) عبد المنعم السيد علي وهيل عجمي، (الاقتصاد السياسي في العراق)، (1988 - 1992)، مصدر سابق، ص 102.

تزايد الصادرات النفطية . كما ارتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة عام 2004 وبمعدلات نمو أعلى خلال مدة الدراسة بلغت (1436.7%) بالأسعار الجارية وبلغت (1110.3%) بالأسعار الثابتة، وأما معدل النمو عرض النقد كان (65.3%) بسبب الإصدار النقدي الكبير الذي قام به البنك المركزي العراقي لأسباب عديدة كاستبدال العملة العراقية القديمة بالعملة الجديدة والاحتياطات النقدية الأجنبية كأحتياطات فائضة نتيجة الواردات الأجنبية الناجمة من زيادة الإيرادات النفطية. وكما واصلت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في الأعوام 2005 _ 2007 حققت معدلات نمو متذبذبة (22.8 ، 21.1 ، 11.3)% على التوالي وأما معدلات النمو بالأسعار الثابتة كانت سالبة بلغت (10.3 ، -21.0 ، -14.9)% على التوالي، وهذا يعني أن سبب الزيادة في الإيرادات العامة كانت نقدية غير حقيقية التي دفعت بمعدلات التضخم نحو الارتفاع في تلك المدة، وقد ازداد عرض النقد خلال هذه الأعوام بمعدلات نمو متباينة (27.5 ، 43.6 ، 27.9)%، وقد استمرت الإيرادات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات مسجلة تفاوتاً بين الأسعار الجارية والثابتة حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2008 قياساً بالأعوام السابقة ، إذ ارتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي (47.0)%، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة بلغ (43.2)%، في حين عرض النقد استمر بالزيادة بمعدل نمو سنوي بلغ (29.5)% يعود سبب ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية والتي أدت إلى زيادة صافي الموجودات الأجنبية. وقد تراجع الإيرادات العامة بالأسعار الجارية عام 2009 إذ حققت معدل نمو سالب (31.2)% ، أما بالأسعار الثابتة كان معدل النمو سالباً (29.2)% وأن سبب هذا التراجع كان نتيجة لإنهيار أسعار النفط بفعل الأزمة المالية التي كان قد شهدتها الاقتصاد العالمي في تلك المدة والتي توضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي للبلاد النفطية ، أما عرض النقد ازداد في نفس العام بمعدل نمو بلغ (30.1)% سبب ذلك يعود لزيادة ودائع الأفراد لدى المصارف. شهدت الأعوام 2010 _ 2012 عودة الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة بالارتفاع، إذ كانت معدلات النمو بالأسعار الجارية متفاوتة بلغت (27.1 ، 55.0 ، 10.1)%، وأما بالأسعار الثابتة كانت معدلات النمو السنوية (24.1 ، 46.8 ، 3.8)% ، وفي نفس الفترة استمر عرض النقد بالزيادة وبمعدلات نمو متناقصة بلغت (32.6 ، 19.5 ، 4.5)% على التوالي، وسبب ذلك يعود للارتفاع الحاصل في عوائد النفط والتي أسفرت عن الزيادة في الإنفاق الحكومي على خطتي التنمية في تلك المدة. وقد تراجعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية في الأعوام 2013 و 2014 وبمعدلات نمو سالبة (5.0)% و(7.4)%، أما بالأسعار الثابتة كانت معدلات النمو سالبة أيضاً

(6.7%) و(9.5%)، أما الزيادة في عرض النقد استمرت في هذه الأعوام بمعدلات نمو متناقصة بلغت (16.1%) و(3.4%) بسبب تراجع أسعار النفط العالمي إلى مستويات غير مسبوقه وبالإضافة إلى ذلك عدم إقرار الموازنة الاتحادية عام 2014 .

جدول (7) الإيرادات العامة وعرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 _ 2014)

مليون دينار

السنوات	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	معدل نمو %	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة	معدل النمو %	عرض النقد M2	معدل النمو %
1990	8491	—	5267.4	—	26983	—
1991	4228	-50.2	915.3	-82.6	31722	17.5
1992	5047	19.4	594.6	-35.0	56829	79.1
1993	8997	78.3	344.6	-42.1	113666	100.0
1994	25659	185.2	166.0	-51.8	276866	143.6
1995	106986	317.0	153.3	-7.6	773337	179.3
1996	178013	66.4	351.6	96.8	1084172	40.2
1997	410537	130.6	565.4	87.5	1242569	14.6
1998	520430	26.8	624.5	10.5	1646240	32.5
1999	719065	38.2	766.5	22.7	1857406	12.8
2000	1133034	57.6	1150.4	50.1	2214072	19.2
2001	1289246	13.8	1124.9	-2.2	2838048	28.2
2002	1971125	52.9	1441.4	28.1	3852241	35.7
2003	2146346	8.9	1183.9	-17.9	6953420	80.6
2004	32982739	1436.7	14328.9	1110.3	11498148	65.3
2005	40502890	22.8	12847.5	-10.3	14659350	27.5
2006	49055545	21.1	10154.9	-21.0	21050249	43.6
2007	545994551	11.3	8638.7	-14.9	26919996	27.9
2008	80252182	47.0	12367.6	43.2	34861927	29.5
2009	55209353	-31.2	8753.5	-29.2	45355289	30.1
2010	70178223	27.1	10860.0	24.1	60289168	32.6
2011	108807392	55.0	15945.6	46.8	72067309	19.5
2012	119817224	10.1	16556.4	3.8	75336128	4.5
2013	113840076	-5.0	15443.9	-6.7	87526585	16.1
2014	105386623	-7.4	13983.5	-9.5	90566930	3.4

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5 _ 7)

ويمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى فرعين أساسيين هما :

أولاً _ الدين العام الداخلي

نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات المتمثلة بحرب الخليج الثانية وما تلاها من حصار اقتصادي وتوقف صادرات العراق النفطية سبب كل ذلك عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة منذ عام 1990 واستمر هذا العجز حتى عام 2003 كما هو واضح في جدول (5) . ونتيجة لهذا العجز في الموازنة لجأت الحكومة العراقية إلى أسلوب التمويل التضخمي من خلال أدوات الدين العام المتمثلة بالسندات وحوالات الخزينة، الأمر الذي جعل السياسة النقدية سياسة مسخرة للسياسة المالية هدفها الأساسي هو تمويل العجز المالي الحكومي . وتجدر الإشارة هنا بأنه يمكن التأكيد على أن الدين العام يلعب دوراً مهماً في تخفيف هذه الموجات التضخمية ، من خلال التأثير في عرض النقد وكيفية إنفاق مبالغ الدين في مشاريع استثمارية تعمل على زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتوسع مرونة الجهاز الإنتاجي، كما يعتمد تأثير أدوات الدين العام (السندات الحكومية وحوالات الخزينة) على التضخم تبعاً لتباين هاتين الأداةين من حيث أجل الاستحقاق ونسبة الفائدة الممنوحة عليها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الأثر النقدي الذي يتعلق بالجهة التي سوف تقوم بتمويل ذلك الدين عن طريق اقتنائها لأدوات الدين العام .

وفي ما يتعلق بالجهات التي تستثمر أموالها ، فإنها تفضل تلك الأصول التي تتميز بقصر آجال استحقاقها وارتفاع فوائدها ، أما الجهات المقترضة (المقصود بها الحكومة) فأنها تفضل أصول مالية طويلة الأجل ونسبة فائدة منخفضة بغض النظر عن الهدف منها سواء كان تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة أو معالجة التضخم .

وفي العراق فإن كلتا الأداةين (السندات الحكومية وحوالات الخزينة) لم تحقق للسياسة النقدية غايتها في معالجة التضخم ، بل بالعكس لعب الدين العام دوراً بارزاً في تفاقم مشكلة التضخم سواء من حيث أدوات الدين أو من حيث الجهة التي تقتني هذه الأدوات ، ويمكن التمييز بين أدوات الدين العام كما يلي (1) :

(1) قحطان شمران حسن القيسي ، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2005 ، ص 88 .

أ- تتميز حوالات الخزينة بكونها قصيرة الأجل في استحقاقها على الرغم من انخفاض نسبة الفائدة عليها، وبسبب الظروف التي مر بها العراق جعل تمويل العجز عن طريق هذه الأداة تمويل تضخمي لكونها قصيرة الأجل في استحقاقها إضافة ما يترتب عليها من فوائد .

ب- تتميز السندات الحكومية في طول آصالتها وارتفاع نسبة الفوائد عليها ، وإن استخدام هذه الأداة في تمويل الدين العام يساعد على معالجة التضخم خاصة إذا تم طرحها على الجمهور أو على المصارف التجارية بشرط أن تؤثر على قدرة المصارف في منح الائتمان .

وبعد عام 2003 سعى البنك المركزي سعياً حثيثاً إلى تطوير عمليات السوق المفتوحة من خلال العمليات الإقراضية المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي بدأ البنك المركزي في تطبيقها في إطار تفعيل أدواته غير المباشرة في إدارة السيولة العامة والسيطرة على مناسبيها وصولاً إلى تحديد أسعار فائدة توازنية في السوق النقدي . حيث يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدي وذلك بالإدارة السليمة للسيولة من خلال المزادات (بيع وشراء) والأوراق المالية الحكومية (السندات أو الحوالات الخزينة) (1) .

وقد تضمنت سياسة البنك المركزي الجديدة مزادات الأوراق المالية الحكومية (حوالات الخزينة) لمدة (91) يوم إذ سعى البنك المركزي إلى تطبيقها منذ الشهر السابع من عام 2004 وكذلك الحوالات لمدة (63) يوم و(28) إذ تم تطبيقها في الشهر الأول من عام 2006 وكان الهدف من هذه المزادات ما يلي (2) :

أ- توليد حالة من الاستقرار في السيولة لدى المصارف ضمن نفق أسعار تسهيلات الإقراض والإيداع للبنك المركزي .

ب- تنشيط حركة السوق قصيرة الأجل .

ت- امتصاص العرض الفائض في السيولة العامة .

ث- أداة لتمويل نفقات العامة .

إن إقامة مثل هذه المزادات سيساعد على إدارة الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف ، فتقوم وزارة المالية بالتهيئة للإعلان عن بيع الحوالات عن طريق إصدار منشور للعرض والإعلان ، يدرج فيه مواصفات العرض كافة مثل نوع الورقة المالية وزمان انعقاد المزاد ووقت إعلان نتائج المزاد ومضاعفات

(1) افتخار محمد ناجي الرفيعي ، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق ، مصدر سابق ، ص 167.

(2) مصدر نفسه ، ص 167.

المبالغ ، ومبلغ العطاء غير التنافسي والحد الأقصى الممنوح من المبالغ وكذلك بالنسبة للعطاء التنافسي وأي معلومات أخرى بتطلبها المزاد ، ويقوم البنك المركزي بعد ذلك نيابة عن وزارة المالية بعده الوكيل المالي ، بأدائه المهام كافة اللازمة لتنفيذ مزادات بيع الحوالات . ومن خلال الجدول (8) يمكن استعراض المجموع الكلي للدين الداخلي وعلاقته مع عرض النقد M2 ويتم ذلك من خلال مرحلتين .

المرحلة الأولى / تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي وعرض النقد للمدة (1990_2002):

إذ يتضح أن المجموع الكلي للدين العام الداخلي بالأسعار الجارية والثابتة قد بلغ (5750) و(3567) مليون دينار عام 1990 في حين بلغ حجم السيولة المحلية لنفس المدة (26983) مليون دينار ، إذ ازداد حجم الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية إلى (46473) مليون دينار عام 1991 بمعدل نمو سنوي مقداره (708.2%) ، أما الدين العام بالأسعار الثابتة كان معدله السنوي يبلغ (182.1%) تمثل زيادة حقيقية والمتبقي (526.1%) زيادة نقدية، وعرض النقد كان (31722) مليون دينار بمعدل نمو قدره (17.5%)، وأن سبب هذه الزيادة يعود إلى فرض العقوبات الاقتصادية وانقطاع الصادرات النفطية العراقية مما أدى ذلك للجوء للإستدانة داخلياً من الجهاز المصرفي لغرض تمويل الإنفاق الحكومي . تزايد حجم الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية خلال المدة (1992 _ 1995) بمعدلات نمو مرتفعة بلغت (62.1 ، 82.7 ، 134.9 ، 186.8)% على التوالي ، أما بالنسبة للدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو سالبة بلغت (11.8 ، -40.6 ، -60.30 ، -36.5)% على التوالي ، أي أن الزيادة كانت نقدية وليست حقيقية ، أما بالنسبة لعرض النقد ازداد خلال هذه المدة بمعدلات نمو مرتفعة بلغت (79.1 ، 100 ، 143.6 ، 179.3)% على التوالي . وسبب هذه الزيادة نتيجة الإستدانة داخلياً من كل من البنك المركزي والمصارف التجارية وذلك لعدم توفر وسائل تمويل أخرى غير تضخمية ، وقد أدى ذلك إلى زيادات كبيرة في عرض النقد والدين العام الداخلي . واصل الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية ارتفاعه خلال المدة (1996_1997) إلى (1270646) و(1479306) مليون دينار ولكن بنسب اقل من الأعوام السابقة إذ بلغت معدلات النمو السنوية (37.1%) عام 1996 وإنخفضت لتصل إلى (16.4%) عام 1997 في حين كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة مختلفة إذ بلغت عام 1996 (62.1%) وهذه تمثل زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (25%) زيادة نقدية بسبب التضخم ، لكن عام 1997 بلغ (5.4-%) يعني زيادة نقدية ، أما عرض النقد شهد تزايداً ولكن بنسب اقل إذ بلغت (40.2%) و(14.6%) على التوالي بسبب حصول خزانة الدولة على الموارد النفطية بعد استئناف

التصدير بشكل جزئي يعود إلى تطبيق مذكرة التفاهم ومن ثم التقليل من التمويل بالإصدار النقدي . وواصل الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية الزيادة في عامي 1998 _ 1999 بمعدلات نمو متناقصة بلغت (32.9%) و(12.2%) على التوالي ، أما الدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو موجبة عام 1998 بلغت (15.8%) ومعدلات نمو سالبة عام 1999 بلغت (0.4%-) ، ولكن عرض النقد استمر بالزيادة في نفس المدة بمعدلات نمو متدنية بلغت (32.5%) و(12.8%) على التوالي. استمرت الزيادة في الدين العام الداخلي في الأعوام (2000 _ 2002) وبمعدلات نمو سنوية متفاوتة بلغت (17.3 ، 37.4 ، 2.3) % على التوالي ، وسجل الدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة معدلات نمو سنوية بلغت (11.7%) وهي زيادة حقيقية والمتبقي (19.3%) نقدي ، وفي عام 2002 كان سالب (14.3%-) والتي تعني أن هذه الزيادة كانت نقدية ، أما بالنسبة لعرض النقد واصل زيادته وبمعدلات نمو سنوية مرتفعة تدريجياً بلغت (19.2 ، 28.2 ، 35.7) % على التوالي .

المرحلة الثانية / تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي وعرض النقد M2 للمدة (2003_2014):

شهد عام 2003 استمرار الزيادة في الدين العام الداخلي إذ بلغت بالأسعار الجارية (5543684) مليون دينار بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ (52.6%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي (15.1%) ، أما بالنسبة لعرض النقد ازداد بمعدل نمو بلغ (80.6%) وكان ذلك بسبب الحرب الأخيرة وتردي الوضع الأمني والتدهور السياسي الأمر الذي أدى إلى الإستدانة داخلياً لغرض تغطية الإنفاق العام واتجاه نحو القضايا العسكرية والأمنية وتسيير المرافق العامة .

وشهد عامي 2004 و 2005 استمرار الزيادة في الدين العام الداخلي إذ كان بالأسعار الجارية (5925061) و(6255578) مليون دينار وبمعدلات نمو متناقصة بلغت (6.9%) و(5.6%) أما بالأسعار الثابتة كانت معدلاته السنوية سالبة (15.8%-) و(22.9%-) على التوالي ، وأما عرض النقد كانت معدلاته متناقصة بلغت (65.3%) و(27.5%) على التوالي ، وهذا الإنخفاض في معدلات النمو السنوية للدين العام الداخلي وعرض النقد بسبب تزايد إيرادات النفط الخام وبفعل تغيير سياسات البنك المركزي نحو الاستقلال عن السياسة المالية . شهدت الأعوام 2006 - 2008 إنخفاض بالدين العام الداخلي بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو سالبة بلغت (15.2- ، -2.1 ، -14.2) % وحجم الدين العام لهذه الأعوام بلغت (5307008) ، (5193705) و(4455569) مليون دينار، أما الدين العام

بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو سالبة أيضاً بلغت (0.44-، -25.2، -16.5) % على التوالي ، وقد ازداد عرض النقد خلال هذه الأعوام بمعدلات نمو سنوية متفاوتة بلغت (43.6، 27.9، 29.5) % على التوالي ، يعود سبب ذلك إلى تحسين الإيرادات النفطية وبخاصة بعد إنتهاء الحصار الاقتصادي بعد عام 2003 . عاود الدين العام الداخلي الزيادة في عامي 2009 و 2010 بمعدلات نمو بلغت (89.3%) و(8.9%) على التوالي ، في حين أن معدل النمو بالأسعار الثابتة كانت (94.8%) و(6.2%) على التوالي ، أما عرض النقد استمر بالزيادة بمعدلات نمو سنوية بلغت (30.1%) و(32.6%) وسبب ذلك يعود للإزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت إلى بقية الدول ومن ضمنها العراق عام 2008 مما أدى ذلك إلى إنخفاض الإيرادات النفطية العراقية . أما الأعوام 2011 - 2013 شهد تراجع بالدين العام الداخلي بلغ (7446859) ، (6547519) و(4255549) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (18.9-، -12.1، -35.2) % على التوالي ، أما الدين العام بالأسعار الثابتة كانت معدلاته سالبة أيضاً بلغت (23.2-، -17.1، -36.2) % ، وأما الزيادة في عرض النقد أخذت بالاستمرار في هذه الأعوام وبمعدلات نمو متباينة (19.5، 4.5، 16.1) % على التوالي ، سبب ذلك يعود للإرتفاع الحاصل في عوائد النفط . سجل عام 2014 ارتفاعاً بالدين العام الداخلي إذ بلغت (9520019) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (123.7%) ، أما بالأسعار الثابتة سجلت معدل نمو موجب أيضاً (118.8%) ، ولقد سجل عرض النقد معدل نمو سنوي بلغ (3.4%) وهو أدنى معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة ، والسبب في ذلك هو الإنخفاض الكبير في الإيرادات النفطية مما أدى ذلك للجوء للإستدانة داخلياً من الجهاز المصرفي .

جدول (8)

الدين العام الداخلي وعرض النقد M2 للمدة (1990 _ 2014)

مليون دينار

السنوات	الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	الدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة 100=1988 (3)	معدل النمو % (4)	عرض النقد M2 (5)	معدل النمو % (6)
1990	5750	—	3567	—	26983	—
1991	46473	708.2	10061.3	182.1	31722	17.5
1992	75318	62.1	8873.5	-11.8	56829	79.1
1993	137596	82.7	5269.7	-40.6	113666	100.0
1994	323242	134.9	2090.6	-60.3	276866	143.6
1995	926988	186.8	1328.2	-36.5	773337	179.3
1996	1270646	37.1	2152.9	62.1	1084172	40.2
1997	1479306	16.4	2037.3	-5.4	1242569	14.6
1998	1965807	32.9	2358.9	15.8	1646240	32.5
1999	2205019	12.2	2350.4	-0.4	1857406	12.8
2000	2585887	17.3	2625.6	11.7	2214072	19.2
2001	3552885	37.4	3099.9	18.1	2838048	28.2
2002	3633388	2.3	2656.9	-14.3	3852241	35.7
2003	5543684	52.6	3057.7	15.1	6953420	80.6
2004	5925061	6.9	2574.1	-15.8	11498148	65.3
2005	6255578	5.6	1984.3	-22.9	14659350	27.5
2006	5307008	-15.2	1098.6	-0.44	21050249	43.6
2007	5193705	-2.1	821.8	-25.2	26919996	27.9
2008	4455569	-14.2	686.6	-16.5	34861927	29.5
2009	8434049	89.3	1337.2	94.8	45355289	30.1
2010	9180806	8.9	1420.7	6.2	60289168	32.6
2011	7446859	-18.9	1091.3	-23.2	72067309	19.5
2012	6547519	-12.1	904.7	-17.1	75336128	4.5
2013	4255549	-35.0	577.3	-36.2	87526585	16.1
2014	9520019	123.7	1263.2	118.8	90566930	3.4

المصدر: العمود (1)

- السنة (1990) - وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية .
- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث :
- السنوات (1991 _ 2002) ، المجموعة الإحصائية عدد خاص 2003 ، ص 17 .
- السنوات (2003 _ 2006) ، النشرة السنوية ، 2006 .
- السنوات (2007 _ 2010) ، النشرة السنوية ، 2010 .
- السنوات (2011 _ 2014) ، النشرة السنوية ، 2014 .
- العمود (3) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .
- الاعمدة (2 ، 4) من عمل الباحث .
- الاعمدة (5 ، 6) بيانات جدول (7) .

ثانياً _ الضرائب العامة

تؤدي الضرائب دوراً فعالاً في موازنة الدولة وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال دور السياسة الضريبية في التحكم في الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد ، ويتصف النظام الضريبي في العراق بمجموعة من الخصائص أهمها⁽¹⁾ :

1. انه جمع بين الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل ورأس المال) وغير المباشرة (الرسوم الكمركية ورسم الطابع ورسم التسجيل العقاري ورسوم الإنتاج).
2. كثرة الإعفاءات والسماحات في القانون الضريبي بهدف التقليل من الأثر السلبي للضرائب اقتصادياً واجتماعياً.
3. يتميز القانون الضريبي بكثرة التعديلات التي طرأت عليه.
4. يعتبر قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 الملف العربي مقيماً بمجرد دخوله العراق بغض النظر عن المدة التي يقضيها.
5. وتعد الضرائب وسيلة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لتمويل خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة .

وتتجلى أهمية الضرائب لإي بلد بصورة عامة في دورها التمويلي وتختص هذه الأهمية في تنفيذ السياسة المالية التي تتطلب حشد الموارد الاقتصادية لمواجهة الإنفاق العام ، وتعد الضرائب وسيلة من وسائل التمويل الإجباري والتي تتميز بأهمية خاصة في الدول النامية إذ تعد حصيلة الضرائب إحدى صور الإدخار الإجباري⁽²⁾ ، وإذا كان للضرائب أن تحقق أهداف اقتصادية فأن في مقدمة هذه الأهداف في البلاد النامية هي استخدام حصيلتها لتمويل الموازنة العامة وسنحاول في هذه المطلب تحليل العلاقة بين الضرائب وعرض النقد من خلال مرحلتين .

(1) طالب محسن جابر ، ناجحة عباس ، فاطمة عبد جواد ، الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971 - 2005) ، مؤتمر الإصلاح الضريبي بي السادس للفترة (2 - 22 / 2006) ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، 2006 ، ص 76 .

(2) ابتسام علي حسين العزاوي ، تحليل أثر العوامل الاقتصادية على الطاقة الضريبية وقياسه في الاقتصاد العراقي 1985 - 1995 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، 2002 ، ص 78

المرحلة الأولى / تحليل العلاقة بين الضرائب وعرض النقد للمدة (1990 _ 2002) :

يمكن توضيح العلاقة بين الضرائب وعرض النقد M2 خلال مدة الدراسة نلاحظ أن تلك العلاقة غير مستقرة ومتذبذبة كما موضح في الجدول (9) . في المدة 1990 نلاحظ أن الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية والثابتة بلغت (915) و(567.6) مليون دينار ، وأما عرض النقد بلغ (26983) مليون دينار لنفس المدة . تراجمت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية من (915) إلى (411) مليون دينار عام 1991 ، إذ حققت معدل نمو سالب (55.1-%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً أيضاً (84.3-%) ، أما معدل النمو لعرض النقد كان (17.5%) ويعزى ذلك إلى الإضطرابات السياسية والأمنية في تلك المدة والتي أدت إلى عدم قدرة الدولة من تحصيل أغلب الإيرادات الضريبية مما أدى ذلك إلى لجوء الدولة إلى وسائل تمويل غير اعتيادية تمثلت بالإصدار النقدي الجديد .

إذ نلاحظ أن الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية قد ارتفعت حصيلتها بشكل كبير من (578) مليون دينار عام 1992 إلى (13641) مليون دينار عام 1995 على التوالي ، وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت (40.6 ، 124.9 ، 164.3 ، 297) % على التوالي ، النمو بالأسعار الثابتة كانت سالبة بلغت (-23.5 ، -26.9 ، -55.4 ، -12.0) % على التوالي وتنامى عرض النقد بشكل لافت للنظر خلال هذه المدة بمعدلات نمو متزايدة بلغت (79.1 ، 100.0 ، 143.6 ، 179.6) % على التوالي ، بسبب لجوء الدولة إلى وسائل التمويل الأخرى ومن ضمنها الإيرادات الضريبية لتعويض هذا النقص في التمويل، وربما نسبة الزيادة هذه هي زيادة نقدية وليست زيادة حقيقية ناتجة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وأما سبب تنامي حجم السيولة المحلية خلال هذه الأعوام نتيجة الإصدار النقدي المفرط. ففي عام 1996 ارتفعت الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية بلغت (29699) مليون دينار بمعدل نمو سنوي مقداره (117.7%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو السنوي (157.5%) ، وبالمقابل سجل عرض النقد معدل نمو سنوي بلغ (40.2%) بسبب الرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية وكذلك أدراك السلطات المالية إنذاك أهمية هذا العامل في التخفيف من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال القيام بأمتهاص الفوائض النقدية لدى الأفراد خاصة قد جعلها تصدر تشريعات ضريبية من شأنها تفعيل دور الضرائب وزيادة إيراداتها وتنويعها⁽¹⁾. وبعد استقرار الوضع الأمني، وأثناء مدة العقوبات الدولية ازدادت أهمية الضرائب بسبب تراجع الإيرادات النفطية ، إذ ارتفعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية عام 2002 إلى (593678) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ

(1) هدى العزاوي ، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق بحث مقدم للمؤتمر العلمي الضريبي الأول

(28.8%) وبالأسعار الثابتة كان معدله (8.0%) ، وأما عرض النقد ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ (35.7%) .

المرحلة الثانية / تحليل العلاقة بين الضرائب وعرض النقد M2 للمدة (2003 _ 2014) :
 لقد تراجعت حصيللة الضرائب بالأسعار الجارية عام 2003 إلى (349) مليون دينار ، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب بلغ (99.9%) ، أما بالأسعار الثابتة كان معدله السنوي سالب أيضاً بلغ (100%) وأن عرض النقد ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ (80.6%) كان ذلك بسبب الحرب الأخيرة عام 2003 التي تعرض لها العراق وتدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية وأغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي صعب من مهمة تحصيل الضرائب ، هذا فضلاً عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لا سيما الضريبية ، وبالتالي ازدادت رغبة الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية لدى المصارف لتفادي كلفة استبدال العملة مما أدى ذلك إلى تنامي حجم السيولة المحلية . استمرت حصيللة الضرائب بالتذبذب في المعدلات النمو السنوية ضمن مستويات متواضعة حتى بلغت أعلى حصيللة لها عام 2009 بمقدار (3334809) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي بلغ (238.3%) يقابله نمو بالأسعار الثابتة (248%) ، وكان معدل النمو لعرض النقد يبلغ (30.1%) بسبب تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بفعل الأزمة المالية العالمية عام 2008 .

وقد تراجعت حصيللة الضرائب بالأسعار الجارية إلى (1532438) مليون دينار عام 2010 ، إذ حققت معدل نمو سالب بلغ (54.0%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدله السنوي سالب أيضاً (55.2%) ، فأن عرض النقد فقد ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ (32.6%) سبب ذلك يعود لزيادة العوائد النفطية ، وعاودت حصيللة الضرائب بالأسعار الجارية الزيادة في الأعوام 2011 _ 2013 وبمعدلات نمو متباينة بلغت (16.3، 47.6، 9.2%) على التوالي، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة بلغت (10.2، 39.2، 7.3%) على التوالي ، فاستمرت الزيادة في عرض النقد بمعدلات نمو متباينة أيضاً بلغت (19.5، 4.5، 16.1%) على التوالي ، سبب ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى ذلك لإنخفاض المستمر في الإيرادات النفطية . في عام 2014 إنخفضت حصيللة الضرائب بالأسعار الجارية إلى (1885127) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (34.4%) وأما معدل النمو بالأسعار الثابتة كانت سالبة (35.9%) ، وحجم السيولة المحلية ازداد وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.4%) وهو أدنى معدل نمو خلال مدة الدراسة ، يعود سبب ذلك إلى عدم إقرار الموازنة العامة للدولة لهذا العام .

جدول (9)

الضرائب وعرض النقد M2 للمدة (1990 - 2014) مليون دينار

السنوات	الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة (3) 100=1988	معدل النمو % (4)	عرض النقد M2 (5)	معدل النمو % (6)
1990	915	_____	567.6	_____	26983	_____
1991	411	-55.1	89.0	-84.3	31722	17.5
1992	578	40.6	68.1	-23.5	56829	79.1
1993	1300	124.9	49.8	-26.9	113666	100.0
1994	3436	164.3	22.2	-55.4	276866	143.6
1995	13641	297.0	19.5	-12.0	773337	179.3
1996	29699	117.7	50.3	157.5	1084172	40.2
1997	72264	143.3	99.5	97.8	1242569	14.6
1998	129081	78.6	154.9	55.6	1646240	32.5
1999	229548	77.8	244.7	58.0	1857406	12.8
2000	328113	42.9	333.2	36.2	2214072	19.2
2001	460895.5	40.5	402.1	20.7	2838048	28.2
2002	593678	28.8	434.1	8.0	3852241	35.7
2003	349	-99.9	0.2	-100.0	6953420	80.6
2004	159644	45643.3	69.4	35929.1	11498148	65.3
2005	495282	210.2	157.1	126.5	14659350	27.5
2006	591229	19.4	122.4	-22.1	21050249	43.6
2007	1228336	107.8	194.3	58.8	26919996	27.9
2008	985837	-19.7	151.9	-21.8	34861927	29.5
2009	3334809	238.3	528.7	248.0	45355289	30.1
2010	1532438	-54.0	237.1	-55.2	60289168	32.6
2011	1783593	16.3	261.4	10.2	72067309	19.5
2012	2633357	47.6	363.9	39.2	75336128	4.5
2013	2876856	9.2	390.3	7.3	87526585	16.1
2014	1885127	-34.4	250.1	-35.9	90566930	3.4

المصدر : العمود (1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث . المجموعة الإحصائية للبنك المركزي ، عدد خاص 2003

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، سنوات متفرقة .

- العمود (3) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .

- الاعمدة (2 ، 4) من عمل الباحث .

- الاعمدة (5 ، 6) بيانات جدول (7) .

ثانياً / تحليل العلاقة بين النفقات العامة وعرض النقد خلال مرحلة الإصدار النقدي وما بعد 2003

توضح بيانات الجدول (10) تحليل العلاقة بين النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للمدة 1990-2014 ويتم ذلك من خلال مرحلتين :

1 - تحليل العلاقة بين النفقات العامة وعرض النقد M2 للمدة (1990 - 2002) :

من خلال الجدول (10) نرى أن النفقات العامة بالأسعار الجارية ازدادت إلى (17497) مليون دينار عام 1991 بعد أن كانت (14179) مليون دينار عام 1990 وبمعدل نمو سنوي بلغ (23.40%) ، في حين كان معدل النمو بالأسعار الثابتة سالب بلغ (56.93%-) ، أما عرض النقد قد ازداد وبمعدل نمو (17.5%) وكان ذلك بسبب التضخم وانخفاض قيمة النقود نتيجة العقوبات الدولية والتزام الحكومة بتوفير السلع الأساسية للأفراد . كما ازدادت النفقات العامة بالأسعار الجارية من (17497) مليون دينار عام 1991 إلى (32883) مليون دينار عام 1992 وبمعدل نمو سنوي بلغ (87.94%) لقد كانت الزيادة بالأسعار الثابتة سجلت معدل نمو سنوي بلغ (2.27%) ، وهذا يعني أن (85.67%) من معدله السنوي بالأسعار الجارية كان بسبب التضخم والذي يعد أحد الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة ، في حين أن (2.27%) يمثل معدل النمو الحقيقي في النفقات العامة ، أما عرض النقد تتنامى وبمعدل نمو سنوي مقداره (79.1%) ، وتعزى هذه الزيادة في تلك المدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب وتأهيل البنى التحتية . كما ازدادت حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية في الأعوام 1993 _ 1995 وقد حققت نمواً سنوياً بلغ (109.70، 189.24، 246.36)% على التوالي ، أما معدلات النمو بالأسعار الثابتة كانت سالبة (-31.83، -51.15، -23.27)% على التوالي ، بالنسبة لعرض النقد تتنامى بشكل كبير وبمعدلات نمو متزايدة بلغت (100.0، 143.6، 179.3)% على التوالي ، وهذا يعني أن سبب الزيادة في النفقات العامة يعود لظاهرة التضخم في تلك المدة ، إذ التجأت الدولة إلى الإصدار النقدي كمصدر رئيسياً لتمويل الزيادة في النفقات العامة بسبب تراجع أو عدم كفاية مصادر التمويل الأخرى .

ازدادت النفقات العامة بالأسعار الجارية عام 1998 إلى (920501) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (51.95%) ، أما بالأسعار الثابتة كان معدله السنوي (32.39%) إذ كانت (19.56%) من الزيادة ناجمة عن التضخم و (32.39%) تمثل زيادة حقيقية في تلك المدة ، وكان معدل النمو لعرض النقد بلغ (32.5%) ، وأن زيادة النفقات في تلك المدة ناجم عن زيادة الإيرادات العامة واتجاه الحكومة لتلبية

اغلب الحاجات الأساسية . استمرت الزيادة في حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية في الأعوام 2000 _ 2002 وبمعدلات نمو منخفضة بلغت (45.0، 38.1، 21.68)% على التوالي ، أما معدلات النمو بالأسعار الثابتة كانت منخفضة كذلك (38.13، 18.67، 1.98)% على التوالي ، أما بالنسبة لمعدلات النمو عرض النقد كانت متزايدة تدريجياً بلغت (19.2، 28.2، 35.7)% على التوالي ، بسبب تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على العراق فزادت السلطات النقدية الإصدار النقدي لتمويل متطلبات الإنفاق العسكري والمدني إثر أحداث الحرب .

2 - تحليل العلاقة بين النفقات العامة وعرض النقد M2 للمدة (2003 _ 2014) :

لقد تراجعت النفقات العامة بالأسعار الجارية عام 2003 إلى (1982548) مليون دينار، إذ حققت معدل نمو سالب (21.27%) أما معدل النمو بالأسعار الثابتة كان سالبا بمقدار (40.6-%) وكان معدل النمو عرض النقد يبلغ (80.06%) كان ذلك بسبب توقف أغلب المشاريع والخطط التنموية في تلك المدة بسبب حرب الخليج الثالثة التي تعرض لها بلدنا مما أدى ذلك إلى رغبة الجمهور بالاحتفاظ بأرصدتهم النقدية لدى المصارف . فيما عاودت الزيادة في حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية وصلت إلى (32117491) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (1520.01%) كما أن الزيادة بالأسعار الثابتة لقد شهدت نمواً بنسبة (1175.98%) أما عرض النقد أستمتر بالزيادة وبمعدل نمو متناقص بلغ (65.3%) وتعود هذه الزيادة لزيادة النفقات العسكرية نتيجة التدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديلات الرواتب والمخصصات الوظيفية ، و يعزى سبب هذه الزيادة إلى زيادة النفقات الجارية بشكل خاص . لقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات مسجلة تفاوتاً بين الأسعار الجارية والثابتة حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2008 مقارنة بالأعوام السابقة ، إذ ارتفعت النفقات العامة بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي بلغ (52.19%) ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة بلغت (48.24%) في حين كان معدل النمو عرض النقد (29.5%) يعود سبب ذلك إلى زيادة حجم النفقات بشكل عام والناجم عن زيادة الإيرادات العامة . في عام 2009 تراجعت النفقات العامة بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سالب بلغ (11.50-%) ، أما بالأسعار الثابتة كان معدلها سالب أيضاً (8.95-%) أما عرض النقد ازداد وبمعدل نمو مقداره (30.1%) وكان سبب ذلك لظروف الأزمة المالية وما تبعها من بعض السياسات الانكماشية في تلك المدة .عاودت النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة الزيادة في الأعوام 2010 _ 2013 إذ كانت معدلات النمو بالأسعار الجارية متفاوتة بلغت (33.41 ، 12.29 ، 33.49 ، 13.30)% على التوالي ، وكانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة متباينة بلغت (30.21 ، 6.35 ، 25.88 ، 11.24)% على التوالي ، واستمرت الزيادة في عرض النقد وبمعدلات نمو متباينة بلغت (32.6 ، 19.5 ، 4.5 ، 16.1)% على التوالي ، سبب ذلك يرجع

للارتفاع الحاصل في الإيرادات النفطية والتي أدت إلى زيادة الإنفاق العام على خطتي التنمية في تلك المدة . وفي عام 2014 تناقصت النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة إذ كانت معدلات النمو بالأسعار الجارية والثابتة سالبة بلغت (29.85-%) و (31.40-%) على التوالي ، أما عرض النقد استمر بالزيادة وبمعدل نمو متناقص (3.4%) سبب ذلك لعدم إقرار الموازنة الاتحادية الأمر الذي أدى إلى انخفاض النفقات الجارية والاستثمارية في تلك المدة .

جدول (10) النفقات العامة وعرض النقد M2 في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2014)

(مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	النفقات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (3)	معدل النمو % (4)	عرض النقد M2 (5)	معدل النمو %
1990	14179	_____	8795.91	_____	26983	_____
1991	17497	23.40	3788.05	-56.93	31722	17.5
1992	32883	87.94	3874.06	2.27	56829	79.1
1993	68954	109.70	2640.80	-31.83	113666	100.0
1994	199442	189.24	1289.92	-51.15	276866	143.6
1995	690783	246.36	989.78	-32.27	773337	179.3
1996	542342	-21.46	919.24	-7.13	1084172	40.2
1997	605802	11.66	834.32	-9.24	1242569	14.6
1998	920501	51.95	1104.58	32.39	1646240	32.5
1999	1033552	12.28	1101.68	-0.26	1857406	12.8
2000	1498700	45.0	1521.73	38.13	2214072	19.2
2001	2069727	38.1	1805.85	18.68	2838048	28.2
2002	2518258	21.68	1841.50	1.98	3852241	35.7
2003	1982548	-21.27	1093.51	-40.6	6953420	80.6
2004	32117491	1520.01	13952.96	1175.98	11498148	65.3
2005	26375175	-17.88	8366.19	-40.04	14659350	27.5
2006	38806679	47.13	8033.27	-3.98	21050249	43.6
2007	39031232	0.58	6157.54	-32.13	26919996	27.9
2008	59403375	52.19	9154.60	48.24	34861927	29.5
2009	52567025	-11.50	8334.54	-8.95	45355289	30.1
2010	70134201	33.41	10853.21	30.21	60289168	32.6
2011	78757666	12.29	11541.86	6.35	72067309	19.5
2012	105139576	33.49	14528.28	25.88	75336128	4.5
2013	119127556	13.30	16161.23	11.24	87526585	16.1
2014	83556226	-29.85	11086.89	-31.40	90566930	3.4

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (4، 7) .

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر السياسة المالية في عرض
النقود في العراق

المبحث الأول

توصيف النموذج وصياغته

المبحث الثاني

قياس وتحليل نتائج النموذج في العراق

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في عرض النقود

في العراق

تمهيد

يعد الاقتصاد القياسي أداة مهمة لبيان العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية كميًا ، ومن خلاله يتم بناء النماذج الرياضية بهدف تقييم الظواهر الاقتصادية المستقلة Independent variables الأكثر معنوية في التأثير على المتغيرات المعتمدة Dependent variables فضلاً عن هذا فإن التحليل القياسي يحتل أهمية بالغة من حيث إن النظرية الاقتصادية لم تعد تعتمد على الأسلوب الوصفي فقط وإنما احتل الأسلوب الكمي أهمية متنامية باستمرار إذ تم التعبير عن الظواهر الاقتصادية وإثباتها من خلال الأرقام وهو ما يعبر عنه الاقتصاد القياسي ، ويجعل النظرية أكثر قبولاً أو أكثر رفضاً لقدرته على إثبات صحة فرضيات النظرية الاقتصادية ويجعلها أكثر قبولاً .

في هذا الفصل سيتم توصيف النماذج المستخدمة في الدراسة ومن ثم صياغتها بأشكالها المختلفة ، إذ تم في هذا الفصل صياغة الصيغة الخطية فقط . تم الاعتماد في تقدير النماذج المختلفة للدراسة من خلال النظام الإحصائي الجاهز (Eviews) . وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول / توصيف النموذج وصياغته

من أجل بيان أثر السياسة المالية في عرض النقود في العراق للمدة 1990 - 2014 سنقوم ببناء النموذج لهذا الغرض وسوف يأخذ المراحل الآتية :

أولاً: توصيف النموذج القياسي :

ويقصد به تحديد توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج (1) ، وفي النموذج الحالي فأن المتغيرات التابعة والمستقلة كما يأتي :

١- المتغير التابع : وهو المتغير الذي يتأثر في النموذج ويرمز له بـ $(y)^{(2)}$.

ويعتبر عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) متغير تابع في النموذج .

٢- المتغيرات المستقلة : وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به .
ثانياً : صياغة النموذج القياسي : يقصد بصياغة النموذج العملية التي يتم من خلالها التعرف على الدالة الواحدة مثل معادلة الطلب أو معادلة العرض أو مجموعة معادلات كنموذج السوق مثلاً وتسمى بالمعادلات الآتية (3)، وتعد مرحلة صياغة النموذج أهم وأصعب مراحل بناء النموذج لأنها تتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها. والنموذج الذي سوف نستخدمه هو نموذج لمعادلة واحدة يعتمد على بيانات سلسلة زمنية للمدة (1990 - 2014) .

ومعادلة النموذج جاءت بالنحو التالي :

$$MS2 = B0 + B1R + B2 TX + B3 N+ B4 GX + ui \dots$$

(1) Stepheng . Schm : Econometrics , Newyork , MC graw (1) Hill Lrmin , 2005 , P15 .

(2) عادل عبد الغني محبوب ، الاقتصاد القياسي ، الموصل ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الطبعة الأولى ، 1982 ، ص 22 .

(3) حسين علي بخيت وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، الأردن ، دار اليازدي العلمية للطباعة والنشر ، 2009 ، ص 22 .

حيث أن $MS2 =$ عرض النقد بالمعنى الواسع

$R =$ الإيرادات العامة

$TX =$ الضرائب

$N =$ الدين العام الداخلي

$GX =$ النفقات العامة

وهنا سوف يتم تناول كيفية بناء النموذج القياسي لقياس تأثير السياسة المالية على عرض النقود في العراق للمدة (1990 - 2014) ، من خلال اختبار مختلف متغيرات السياسة المالية والمتمثلة بالإيرادات العامة والضرائب والدين العام الداخلي بالإضافة إلى النفقات العامة باعتبارها متغيرات مستقلة والتي بإمكانها التعبير عن حجم الآثار التي تتركها على عرض النقود بأعتماد أسلوب الإنحدار الخطي البسيط. وفيما يخص المتغيرات التي سيتم تناولها وبحثها هي المتغيرات المستقلة والتابعة وكالاتي :

أ - المتغيرات المستقلة : وقد اشتملت على مجموعة من متغيرات السياسة المالية التي يتم إدخالها في النماذج القياسية وكالاتي :

1. النفقات العامة : تعد النفقات العامة أحد أدوات السياسة المالية المهمة التي تستخدم

لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة والركود وغيرها في معظم البلدان ولا سيما البلدان النامية التي تعاني من هذه المشاكل بصورة كبيرة ولهذا فأن لمتغير الإنفاق العام أهمية لا بد من دراستها في دولة العينة المختارة (العراق) ، وقد تم إدخالها كمتغير مستقل ويرمز لها بـ (EX) وبملايين الدنانير بالأسعار الجارية وهذا المتغير حسب منطوق النظرية الاقتصادية له آثار إيجابية في عرض النقد .

2. الإيرادات العامة : تم الاعتماد على إجمالي الإيرادات العامة ورمز لها بـ (R) وبملايين

الدنانير بالأسعار الجارية وحسب منطوق النظرية الاقتصادية فأن لها تأثير إيجابي في عرض النقود من حيث قوة العلاقة واتجاهها وهذا ما سيوضحه تقديرات النموذج .

3. الضرائب : تم الاعتماد على إجمالي الضرائب ورمزنا له بـ (TX) وبملايين الدنانير بالأسعار الجارية وحسب منطوق النظرية الاقتصادية فإن لها تأثير سلبي في عرض النقد من خلال قوة العلاقة واتجاهها .

4. الدين العام الداخلي : ويتضمن هذا المتغير إقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية . وهنا المتغير مهم بالنسبة للسياسة المالية من أجل تحقيق أهداف السياسة في تخفيض نسبة العجز ونسبة الدين العام . وقد تم إدخالها كمتغير مستقل ورمزنا لها بـ (N) وبملايين الدنانير بالأسعار الجارية وهذا المتغير حسب منطوق النظرية الاقتصادية له تأثير إيجابي في عرض النقد.

ب - المتغير التابع :

تضمن النموذج القياسي متغير اقتصادي نقدي واحد هو عرض النقد (M2) يمثل هذا المتغير عرض النقد بالمعنى الواسع والذي يتضمن عرض النقد الضيق مضافاً إليها الودائع الزمنية :

$$M2 = M1 + TD$$

حيث إن $M1 =$ عرض النقد بالمعنى الضيق الذي يتضمن العملة لدى الجمهور مضافاً إليها الودائع الجارية .

$TD =$ الودائع الزمنية .

نعتمد في هذه النموذج على $M2$ كمقياس لعرض النقد وذلك بالاعتماد على ما أكده كلاً من الكلاسيك والنقوديون بأن M المستعملة في دوال تحديد الطلب هي $M2$ ومما يزيد من تأكيد أهمية هذا المقياس هو أن توظيفات هذا المقياس غالباً ما تكون قصيرة الأجل وهو ما يتناسب مع أهداف السياسة النقدية التي تكون قصيرة الأجل ، ويعد هذا المتغير مهم بالنسبة للسياسة النقدية من أجل تحقيق أهم هدف داخلي للسياسة وهو التوازن الداخلي . علماً أن البيانات تم الاعتماد عليها بالأسعار الجارية .

المبحث الثاني : قياس وتحليل نتائج النموذج في العراق

يتناول هذا المبحث قياس وتحليل أثر السياسة المالية من خلال قنواتها المتمثلة بالمتغيرات (R, T, N, G) في عرض النقد MS2 وبالأعتماد على الصيغة الخطية في هذا النموذج ومطابقتها مع منطوق النظرية الاقتصادية واجتيازها للأختبارات الإحصائية والقياسية .

المطلب الأول: أختبار أستقراريه السلاسل الزمنية

يعد اختبار استقراريه السلاسل الزمنية من الاختبارات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة المسار الزمني للمتغير موضوع الدراسة، وتأتي أهمية هذا الأختبار في معرفة إتجاه السلسلة الزمنية هل مستقرة (stationary) أم غير مستقرة (non stationary) إذ ان عدم استقراريه السلسلة الزمنية يؤدي الى نتائج تقديرية غير دقيقة لان الانحدار يكون إنحدار زائف (spurious regression) اي أن متوسط وتباين المتغير غير ثابت عبر الزمن، سيؤدي الى عدم دقة المقدرات الاحصائية وارتفاع قيمة R² فضلاً عن ارتفاع معنوية كلاً من (F.T).

لذا لا بد من التأكد من سكون هذه السلاسل لكل متغير على حدى سيتم استخدام أختبار جذر الوحدة (unit root) التأكد من استقراريه البواقي حيث يستلزم اجراء انحداراً ذاتياً لكل سلسلة مع الفروق الاولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخاله بتباطى سنة واحدة كمتغير مستقل وفق المعادلة الآتية:

$$\Delta y_t = B_1 + \delta t_{-1} + \ell_t \dots (1)$$

إذ تشير Δ الى الفروق الاولى للسلسلة y_t ويتم اختبار فرض العدم بان المعلمة $\delta = 0$ اي بوجود جذر للوحدة في السلسلة لمعنى انها غير ساكنة واذا كانت $\delta \neq 0$ فأننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة، اي ان المتغير ساكن أو مستقر⁽¹⁾، ويمكن إضافة الزمن (T) حد ثابت، إذا كان حد الخطأ ℓ_t

(1) عابد بن عابد العبدلي، تقرير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله

في المعادلة رقم (1) يعاني من الارتباط الذاتي، فيمكن ان يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطنة فتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالتالي:

$$\Delta y_t = B_1 + B_2 T + \delta t_{-1a} \sum_{i=1}^M \Delta y_t + \ell_t \dots (2)$$

وهذا النموذج يدعى باختبار ديكي فولار الموسع (augment dicey – fuller) إذ تصبح (ℓ_t) غير مرتبطة ذاتياً ويتم اختبار فرضية العدم $\delta = 0$ أي بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (t) المقدر للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية dicey – fuller فإذا كانت قيمة (t) المقدر أكبر من القيمة الجدولية (الدرجة) في قيمتها المطلقة فأنها تكون معنوية إي نفرض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة إي أن السلسلة ساكنة ومستقرة، اما إذا كانت أقل من القيمة الجدولية فان السلسلة غير ساكنة non stationary وبالتالي نقوم باختبار الفرق الاول للسلسلة وهكذا⁽¹⁾ ولكن سنقتصر على استخدام اختبار واحد وهو اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) الذي طور من قبل ديفيد ديكي وليام فولر والذي يعد أفضل الأختبارات والذي يأخذ الصيغ التالية:⁽²⁾

$$\Delta x_t = a_1 x_{t-1} + \sum B_1 \Delta x_{t-i} + et \dots (1)$$

اي بدون قاطع واتجاه عام

$$\Delta x_t = a_0 + a_1 x_{t-1} + \sum B_i \Delta x_{t-i} + et \dots (2)$$

اي بوجود قاطع

⁽¹⁾ ينظر في ذلك :

- ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد 19 ، 2011 ، ص247.

- عابد ابن عابد العبدلي ، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ، مصدر سابق، ص19.

⁽²⁾ عثمان نقار ومنذر العواد، منهجية (BOX – JENKIUS) في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على

اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سوريا، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ، 27 ، العدد 3 ، 2011 ، ص130.

$$\Delta x_t = a_0 + a_2 + a_1 x_{t-1} + \sum B_i \Delta x_{t-i} + et \dots (3)$$

اي بوجود قاطع واتجاه عام

اذ ان x يمثل السلسلة المراد اختبارها

Δ يمثل الفروق الاولى للسلسلة

et يمثل حد الخطأ العشوائي

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات النموذج ومعرفة هل أن المتغيرات مستقرة أم لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) بعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (11) .

جدول (11)

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة

الفروق الأولى			المستوى			المتغيرات
C	b	A	C	B	A	
-	-	-	-0.015	-2.227	-2.456**	M2
-4.98*	-4.73*	-4.27*	-2.099	-0.332	0.498	EX
-	-	-	-5.212*	0.029	0.835	N
-	-	-	-3.604**	-0.598	0.1744	TX
-4.43*	-4.563*	-4.171*	-1.944	0.060	1.012	R

a تعني الانحدار بدون قاطع

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

c تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه

*, **, تعني معنوي عند مستوى 1% و 5% على التوالي .

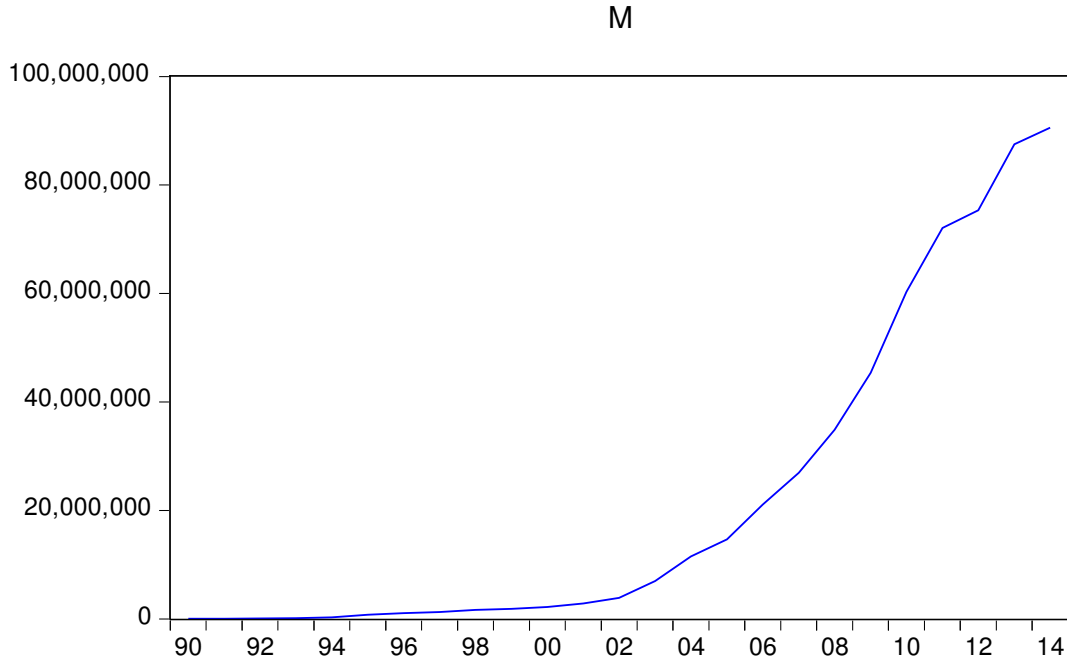
المصدر / نتائج الاختبار في برنامج Eviews 7 .

من نتائج التقدير التي تم الحصول عليها من اختبار (ADF) باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 7 ولجميع المتغيرات نستطيع أن نقرر ما يلي .

1- متغير عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) :

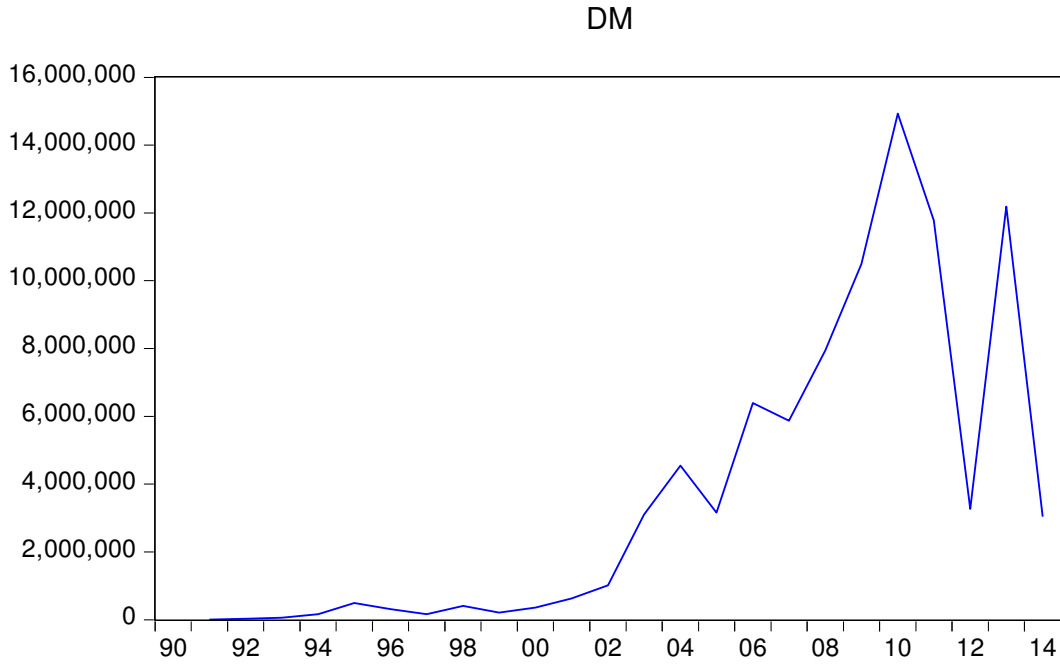
القيمة المحسوبة المطلقة لإختبار (ADF) وللصيغة (A) هي (2.456) اكبر من القيمة الجدولية المطلقة (1.958) وبمستوى معنوية 5% ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة مما يدل على أستقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير .

شكل (4) عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) للمدة (1990 – 2014)



المصدر: نتائج برنامج Eviews7

شكل (5) الفروق الاولى لعرض النقد MS2 (1990 – 2014)

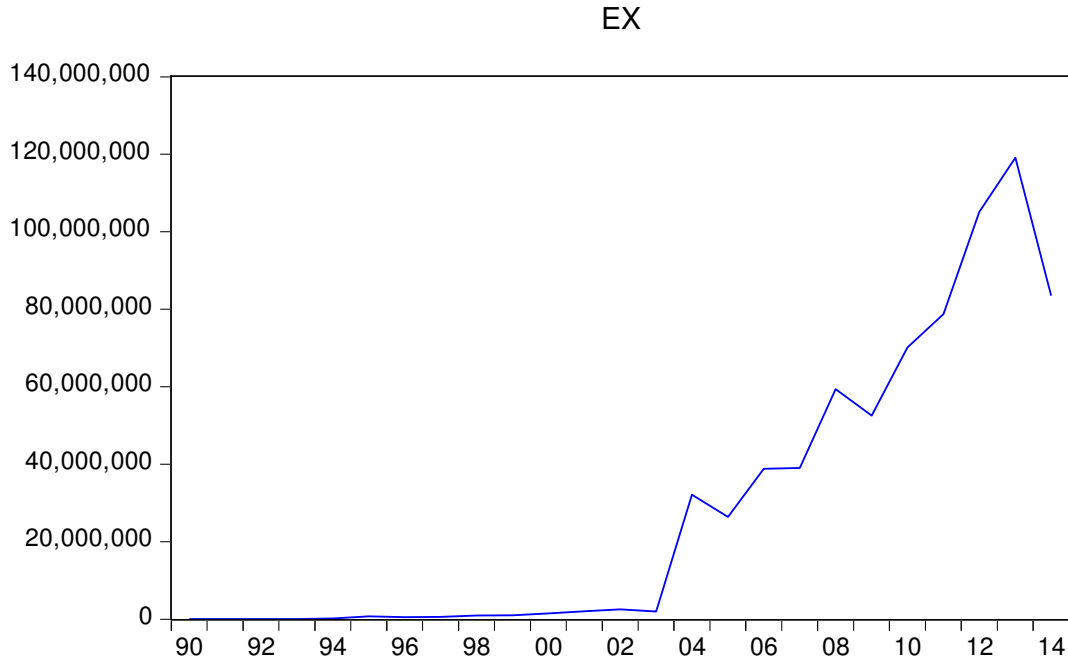


المصدر : نتائج برنامج Eviews7

٢. متغير النفقات العامة (Ex) :

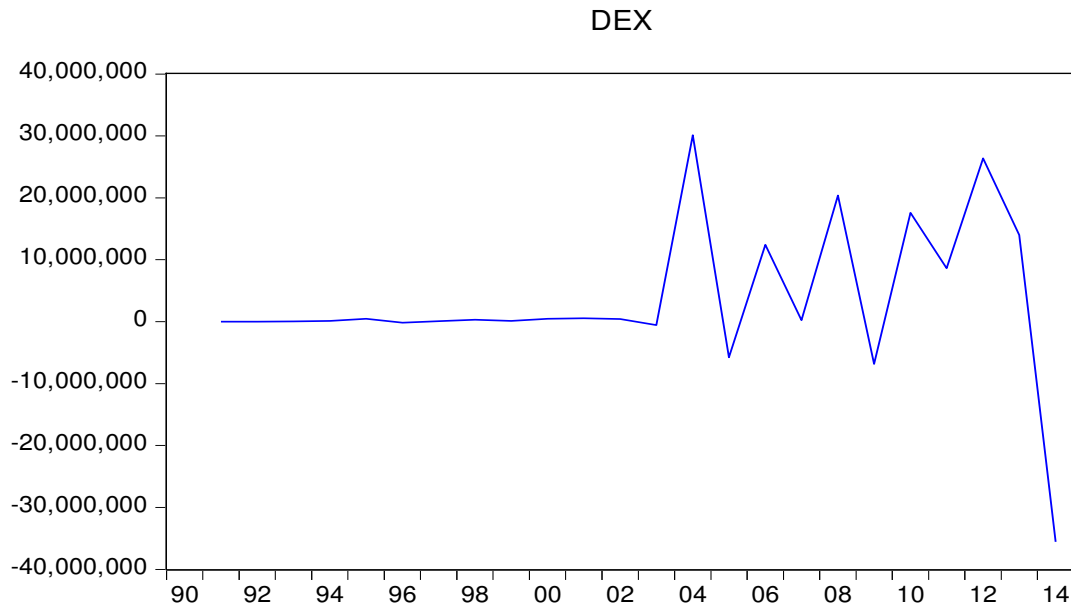
من خلال مقارنة القيم المحسوبة لإختبار (ADF) ولجميع الصيغ (a,b,c) مع القيم الجدولية المناظرة لها وبمستوى معنوية 1% ، 5% نجد أن القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولية وبذلك نقبل فرضية عدم التي تدل على عدم أستقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير عند المستوى وبذلك نقوم باختبار الأستقرارية عند الفروق الأولى للسلسلة الزمنية نجد أن القيم المطلقة المحسوبة ولجميع الصيغ الثلاثة (a,b,c) هي اكبر من القيم المطلقة الجدولية المناظرة لها وبمستوى 1% .

شكل (6) النفقات العامة للمدة (1990 – 2014)



المصدر : نتائج برنامج Eviews7 .

شكل (7) الفروق الأولى للنفقات العامة (1990 – 2014)

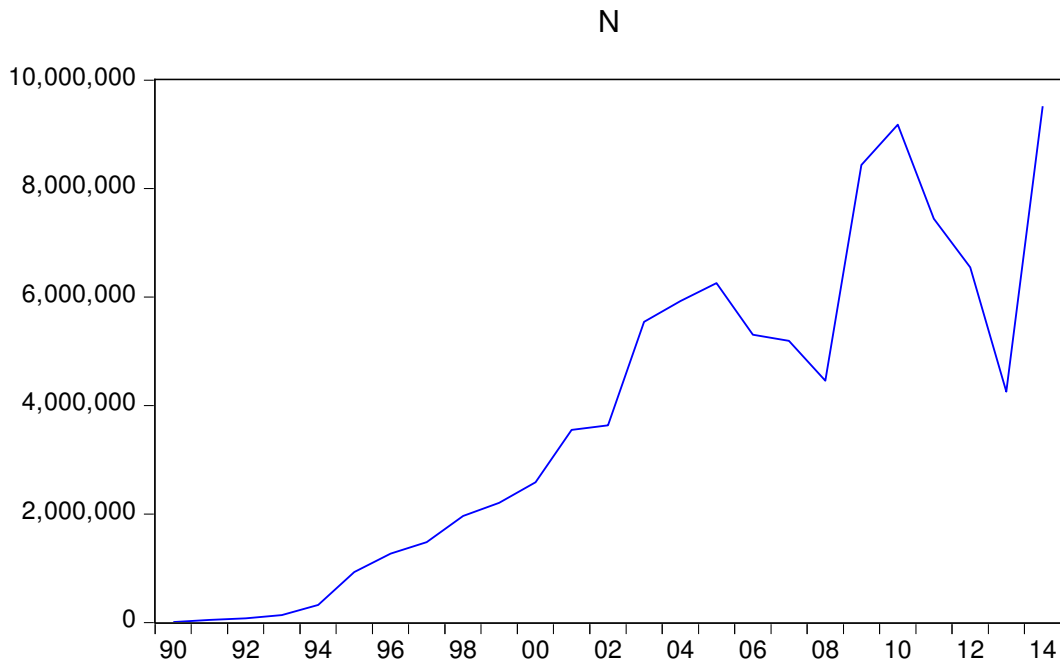


المصدر : نتائج برنامج Eviews7

٣. متغير الدين العام الداخلي (N):

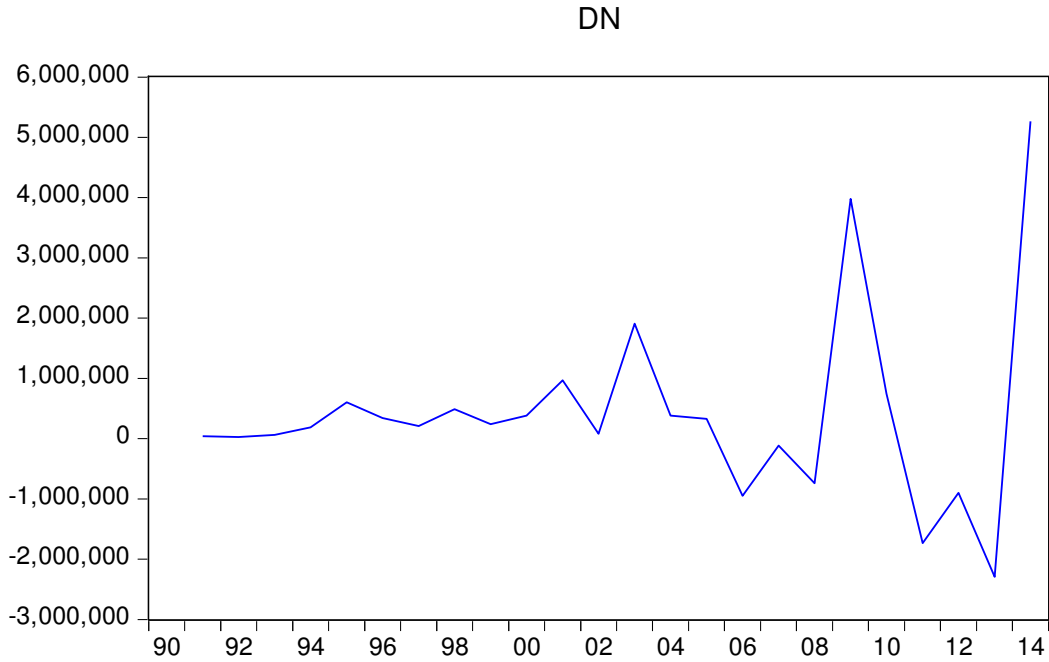
القيمة المحسوبة المطلقة لإختبار (ADF) وللصيغة (C) هي (5.2127) اكبر من القيمة الجدولية المطلقة (4.4407) وبمستوى معنوية 1% ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة مما يدل على أستقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير .

شكل (8) الدين العام الداخلي للمدة (1990 - 2014)



المصدر : نتائج برنامج Eviews7

شكل (9) الفرق الاول للدين العام للمدة (1990 - 2014)

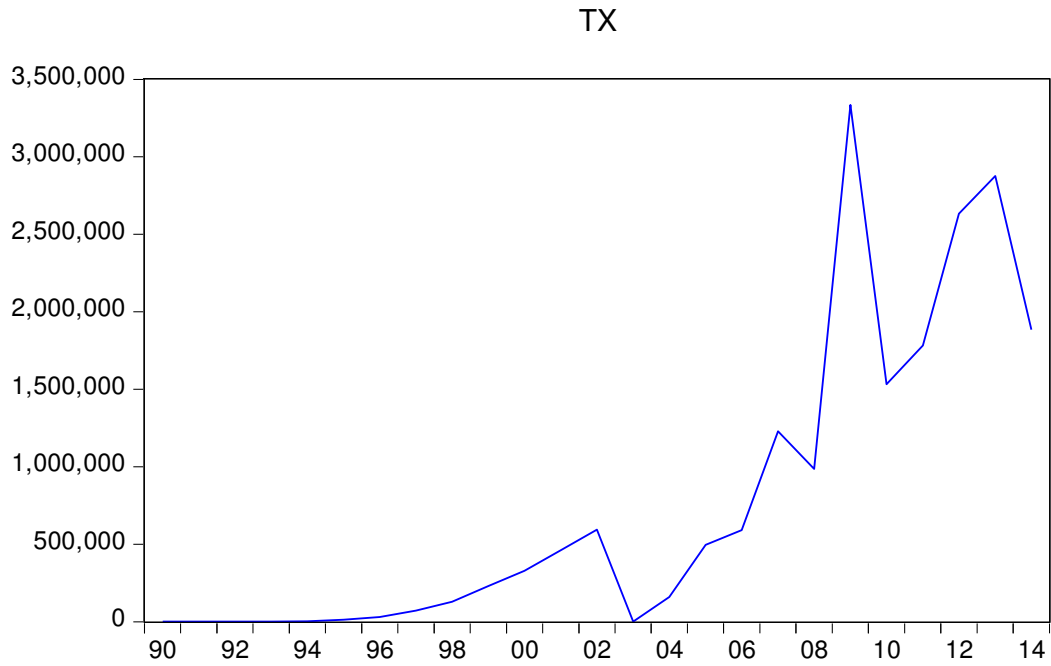


المصدر : نتائج برنامج Eviews

٤. متغير الضرائب (Tx):

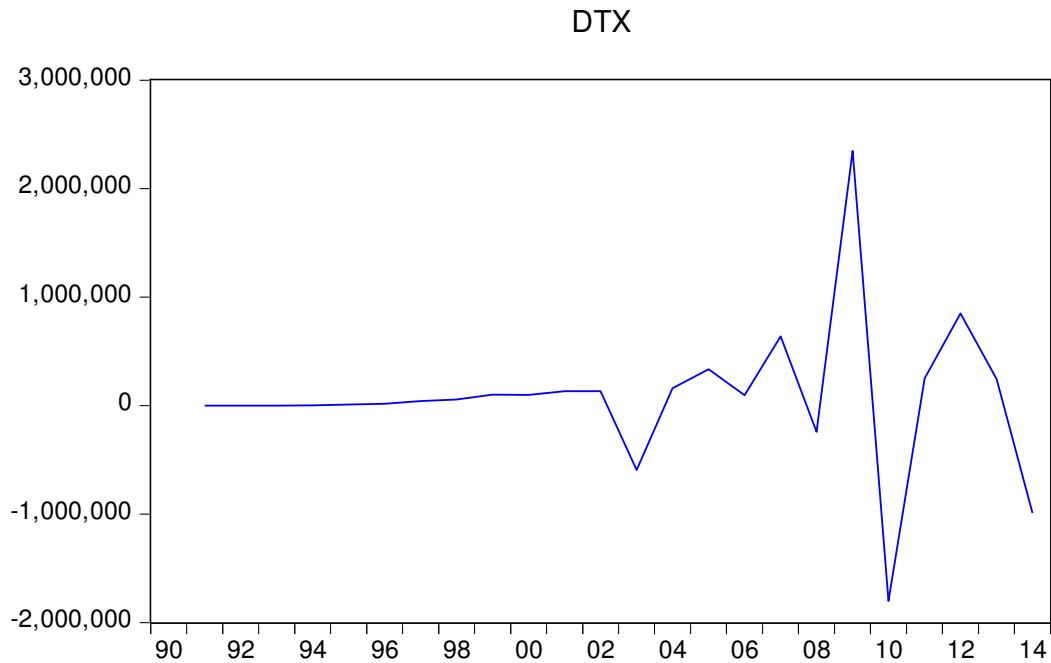
القيمة المحسوبة المطلقة لإختبار (ADF) وللصيغة (C) هي (3.604) اكبر من القيمة الجدولية المطلقة (3.243) وبمستوى معنوية 5% ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة مما يدل على أستقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير .

شكل (10) الضرائب العامة للمدة (1990 - 2014)



المصدر : نتائج برنامج Eviews7

شكل (11) الفرق الاولى للضرائب للمدة (1990 - 2014)

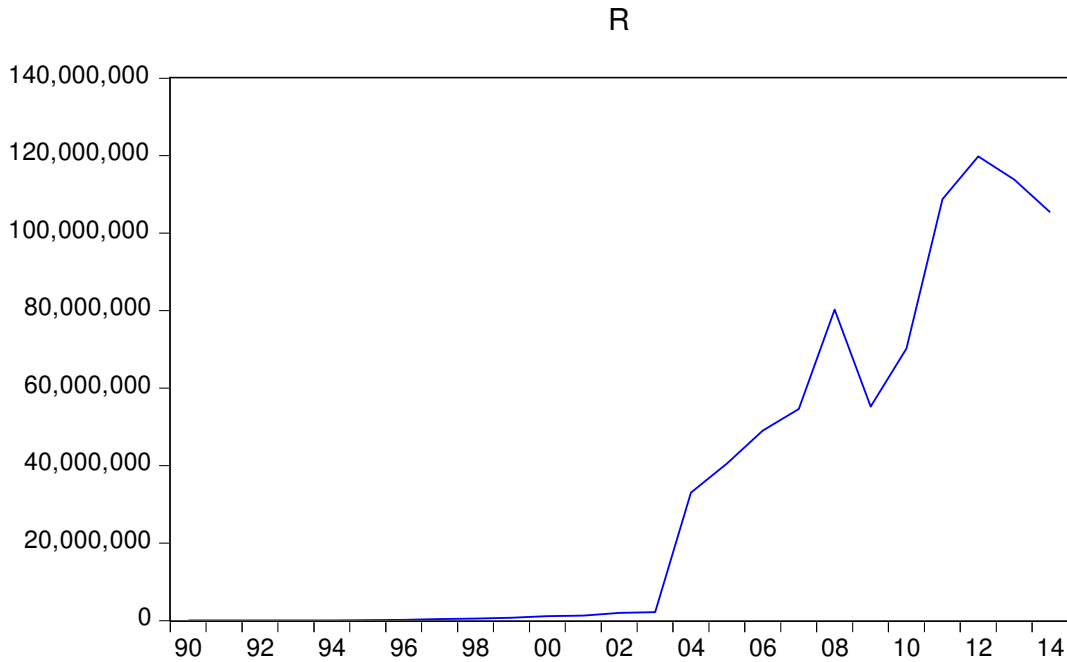


المصدر : نتائج برنامج Eviews7

٥- متغير الإيرادات العامة (R):

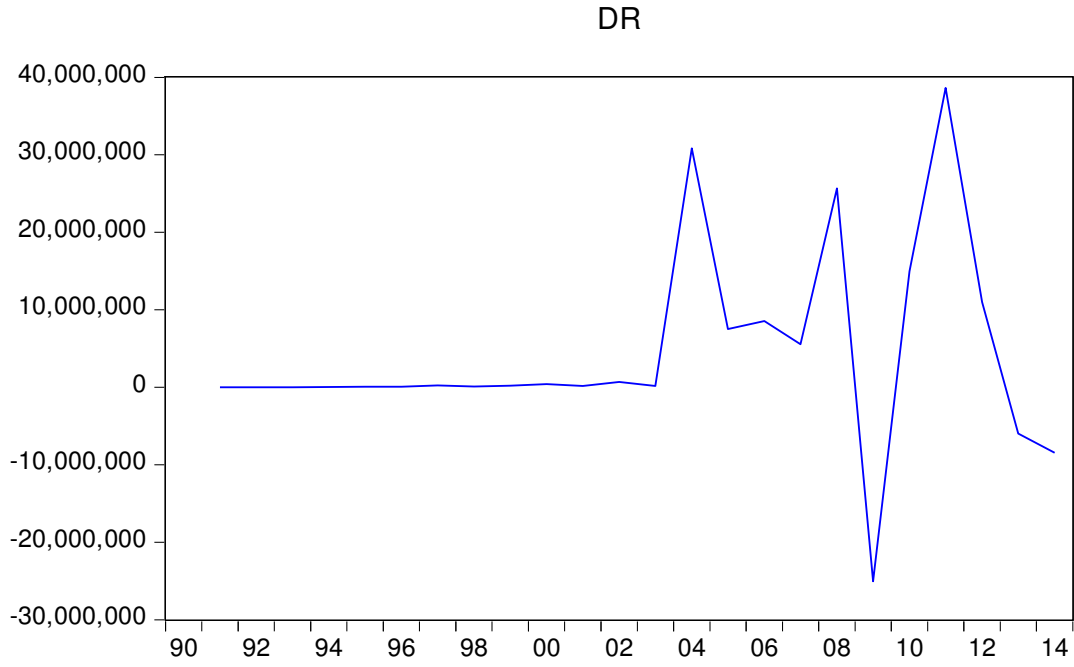
من خلال مقارنة القيم المحسوبة لإختبار (ADF) ولجميع الصيغ (a,b,c) مع القيم الجدولية المناظرة لها وبمستوى معنوية 1% ، 5% نجد أن القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولية وبذلك نقبل فرضية عدم التي تدل على عدم أستقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير عند المستوى وبذلك نقوم باختبار الأستقرارية عند الفروق الأولى للسلسلة الزمنية نجد أن القيم المطلقة المحسوبة ولجميع الصيغ الثلاثة (a,b,c) هي اكبر من من القيم الجدولية المناظرة لها وبمستوى معنوية 1% .

شكل (12) الإيرادات العامة للمدة (1990 – 2014)



المصدر : نتائج برنامج Eviews7

شكل (13) الفروق الأولى للإيرادات العامة للمدة (1990 - 2014)



المصدر : نتائج برنامج Eviews7

المطلب الثاني // نتائج تقدير النموذج القياسي

تم استخدام البيانات التي تمت الإشارة إليها في مرحلة التوصيف وتم تقدير النموذج بالإستناد إلى طريقة المربعات الصغرى (OLS) كونها تعطي أفضل طريقة تقدير خطي غير متحيز (BLUE) (1)، وبالإعتماد على برنامج (Eviews 7) تم التوصل إلى أفضل النتائج وبموجب الصيغة الخطية وكالاتي:

$$Ms2 = B_0 + B_1R + B_2 TX + B_3 EX + B_4 N + u_i \dots$$

$$Ms2 = - 2028318 + 0.27 R - 3.46 TX + 0.37 EX + 2.49N$$

$$(S.E) \quad 10369624 \quad 0.127662 \quad 2.552844 \quad 0.102979 \quad 0.813736$$

$$(t) \quad (- 0.19) \quad (2.12) \quad (- 1.35) \quad (3.65) \quad (3.06)$$

$$R^2 = 0.97$$

$$\bar{R}^2 = 0.97$$

$$F = 152.55$$

$$D.W = 2.06$$

لقد كان السبب في اختيار هذه المتغيرات التي تؤثر في عرض النقد M2 دون غيرها وذلك بسبب قوة تأثيرها على المتغير التابع وتضم هذه المعادلة المتغيرات المستقلة التي كانت معالمها المقدر ذات دلالة إحصائية وهذا يساعد على تقليل مجموع مربع الأخطاء (SSR) وكلما كان هذا المجموع قليل كلما زادت القدرة التنبؤية للنموذج .

النتائج الاقتصادية : أظهرت نتائج التقدير للنموذج أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع (Ms2) وأن العلاقة بين Ms2 والإيرادات العامة (R) علاقة طردية وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية . والمعادلة أعلاه توضح أنه كلما زاد الإيراد العام بمقدار وحدة واحدة أزداد عرض النقد (Ms2) بمقدار (0.27) وحدة .

فيما جاءت العلاقة عكسية بين الضرائب (TX) وعرض النقد (Ms2) متوافقة مع المنطق الاقتصادي . كلما أرتفعت الضرائب بمقدار وحدة واحدة إنخفض عرض النقد بمقدار (-3.46) وحدة .

(1) وليد اسماعيل السيفو ، وآخرون ، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،

في حين كانت العلاقة بين Ms2 لإنفاق العام EX طردية . أي كلما زاد الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة ازداد عرض النقد بمقدار (0.37) وحدة وهذه العلاقة متفقة مع النظرية الاقتصادية. وكذلك الحال بالنسبة لعلاقة Ms2 مع الدين العام الداخلي (N) لقد كانت طردية أيضاً وكلما ازداد الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة ازداد عرض النقد بمقدار (2.49) وحدة وهي نتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية .

ومن الناحية الإحصائية وبأستخدام اختبار (t) أظهرت معنوية كل من الإيرادات (R) ، والنفقات (EX) ، والدين العام الداخلي (N) في حين لم تظهر معنوية الضرائب حيث قيمة t المحسوبة اقل من t الجدولية .

أما بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) (Coefficient of Determination) فقد أظهر النموذج تقدير (0.97) وهذا يعني أن (0.97) من التغيرات التي تحصل في عرض النقد (Ms2) يعود إلى كل من (R, Tx, N, EX) في حين أن (0.03) تعود لمتغيرات تفسيرية أخرى غير داخلية في النموذج .

ويتضح أيضاً أن قيمة (F) المحتسبة (152.55) كانت اكبر من قيمتها الجدولية حسب ما تكشفه قيمة (P_ value) المرافقة لها والتي كانت بمستوى دلالة 1% ويعني ذلك رفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة مما يدل على معنوية النموذج المقدر .

أما قيمة (D.W) فقد كانت (2.06) وتقع في منطقة القبول وتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج .

وكذلك يخلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وذلك حسب اختبار كلاين (Klein) .

$$r = \sqrt{R^2} = \sqrt{0.97} = 0.98 > R^2$$

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. إن السياسة المالية تميل لإحداث عدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية بسبب القدرة على الزيادة السريعة في الإنفاق العام وعدم القدرة على موازنتها في جانب الإيرادات .
2. يمكن للسياسة المالية وعبر أدواتها المختلفة إن تقوم بتكملة عمل السياسة النقدية وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل من خلال الاستفادة من تأثير أدواتها المختلفة في عرض النقد وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على أوقات كثيرة على السياسة المالية في تحقيق أهداف تعد من صميم عمل السياسة النقدية .
3. تعرض الاقتصاد العراقي لصددمات في السياسة المالية والنقدية في عقد التسعينات وكانت لنتيجة توقف الإيرادات النفطية مع زيادة الإنفاق الحكومي مع تزايد الإصدار النقدي ، فضلاً عن صدمات في الإنفاق الحكومي بعد 2003 لتحسين الوضع الأمني وزيادة الأجور والرواتب والمخصصات .
4. إن النفقات العامة كانت السبب الرئيسي في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة طيلة مدة الدراسة (1990 - 2014) .
5. تباطؤ نمو الإيرادات العامة للموازنة لمواكبة نمو الإنفاق العام ، وذلك نتيجة لضعف مرونة الجهاز الضريبي واتساع دائرة الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي وتأثر الإيرادات النفطية بتغيرات أسعار النفط والظروف الخارجية .
6. إن الضرائب في العراق مرت بتذبذب وتفاوت واضح ، فتارة ترجح الهدف الاقتصادي في النصف الأول من التسعينات وتارة ترجح الهدف التمويلي بعد عام 1995 ، وترجح الهدف الاجتماعي بعد عام 2003 من خلال الإعفاءات الاجتماعية .
7. يؤدي ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي إلى تحجيم سوق الائتمان المحلي نتيجة توسع الحكومة في إصدار سندات وأذون الخزانة وهو ما يعني مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل وعلى رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وهو ما يعرف اقتصادياً بأثر المزاحمة .

8. لقد واجهت الموازنة العامة للدولة نوعين من الاختلال خلال مدة الدراسة ، إذ تمثل النوع الأول بالعجز والثاني بالفائض ، وأن الاثنين كان سببهما الحروب وتقلبات أسعار النفط والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في أغلب الأحيان ، لذا يمكن الاستنتاج بأن هذا الاختلال الذي واجهته الموازنة العامة كان من النوعين الدوري والهيكلية .
9. أرتبط نمو عرض النقد إلى حد كبير بعجز الموازنة العامة للدولة مما أسهم في تفاقم مشكلة التضخم .
10. لعبت أدوات السياسة المالية دور مهم في التأثير على عرض النقد MS2 كما عكسه النموذج القياسي المقدر .
11. اثبت النموذج القياسي المقدر إن كل من الإنفاق العام والإيراد العام والدين العام الداخلي تلعب دوراً مهماً في التأثير على متغير عرض النقد من خلال العلاقة الإيجابية التي بينهما وكما عكستها معلمات المتغيرات المستقلة ، بينما كان تأثير الضرائب بالاتجاه المعاكس .

ثانياً : التوصيات

1. إعادة النظر في بعض التشريعات الخاصة بالسياسة المالية والشفافية والمتابعة الجادة في تنفيذها.
2. ترشيد النفقات العامة عبر برنامج تقييد الإنفاق الترفي والغير ضروري والتبذيري ومعالجة الخلل في الهيكل الإنفاقي والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية لما لذلك من أثر في تنويع القاعدة الإنتاجية .
3. تنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية لان الإستمرار الاعتماد على إيرادات النفط سيجعل الموازنة العامة تعاني من اختلال مستمر .
4. الاستفادة من فوائض النفط في إنشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي إذ يمكن أن يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع أسعار النفط وإمكانية تعويض النقص الذي يحصل في الإيرادات عند انخفاض أسعار النفط كما أن هذا الصندوق سيقفل من أثر هذه الصدمات فضلاً عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق .
5. إعادة النظر في النظام الضريبي في العراق من خلال التشريعات القانونية وزيادة الاهتمام والشمولية وزيادة حصيلة الضريبة ، والعمل على إصدار تشريعات القانونية توسع نطاق الضريبة وأوعيتها والمكلفين بها ، وفي الوقت نفسه تحد من التهرب والإعفاء الضريبي .
6. اعتماد مبدأ الشفافية والرؤية المستقبلية الشاملة عند إعداد الموازنة ، إذ إن الشفافية تتمثل في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة ، ولذلك يتعرف المجتمع على دوره سيما عندما يكون هناك عجز في الموازنة ودين عام ، أما الرؤية المستقبلية فأنها تستند على استخدام معايير الكفاءة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف الموازنة .
7. تعزيز استقلال القرار المالي والنقدي وأن يكون مبني على أساس الوضع الاقتصادي القائم والمتوقع مستقبلاً بعيداً عن التجاذبات السياسية والحزبية للكتل السياسية المختلفة المشاركة في العملية السياسية .

المصادر

أولا / المصادر العربية

القرآن الكريم

أ/ الكتب

1. آكلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة :عطية مهدي سلمان ، مطبعة التعليم العالي ، الجامعة المستنصرية ، الجزء الأول ، 1984 .
2. بخيت ، حسين علي وفتح الله ، سحر ، الاقتصاد القياسي ، الأردن ، دار اليازدي العلمية للطباعة والنشر ، 2009 .
3. الجنابي ، هيل عجمي جميل وأرسلان ، رمزي ياسين يسع ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
4. جوارتيني ، جيمس وستاروب ، ورينتشارد ، الإقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون ، دار المريخ ، الرياض ، 1988 .
5. الحاج ، طارق ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
- 10 . الحافظ، مهدي ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة ، منشورات الجمل بغداد ، ط1 ، 2009.
- 11 . حشيش ، عادل احمد ، أساسيات المالية العامة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1992 .
12. الخطيب ، خالد شحادة وشامية ، د. أحمد زهير ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 13 . خليل ، سامي ، الإقتصاد الكلي ، شركة كاظمة للنشر والطبع والتوزيع ، الكويت ، 1982.
- 14 . خليل ، سامي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، 1982 .

- 15 . داود ، حسام علي ، وآخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر ، عمان، 2005 .
- 16 . دراز ، حامد عبد المجيد ، النظم الضريبية ، الإسكندرية ، دار الجامعية ، 1999 .
- 17 . الدعيمي ، عباس كاظم ، السياسات المالية والنقدية واداء سوق الاوراق المالية ، ط1، دارصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.
- 18 . الدليمي ، عوض فاضل ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990.
- 19 . ذنبيات ، محمد جمال ،(المالية العامة والتشريع المالي) ، ط1 ، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2003.
- 20 . رضوان ، محمد عوض ، الاتجاهات الحديثة في تطور الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية - دراسة مقارنة القاهرة ، مصر ، دار النهضة العربية ، ط2، 2009 .
- 21 . زكي ، رمزي ، فكر الأزمة : دراسة في علم الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، القاهرة ، 1987.
- 22 . زكي ، رمزي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1996.
- 23 . زكي ، رمزي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، سيناء للنشر، ط1، 1992 .
- 24 . سا مو يلسون ، ونورد هاوس ، علم الإقتصاد ، نشر مكتبة لبنان ، 2006 .

25. السعدي ، صبري زاير ، التجربة الإقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الإقتصادي الوطني (1951-2006) ، الطبعة الأولى ، دار المدى للثقافة والنشر ، 2009.
26. سيجل، باري ، ترجمة عبدا لله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن المجيد ، تقديم سلطان محمد سلطان ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديون ، دار المريخ للنشر ، المملكة السعودية ، الرياض ، 1986 .
- 27 . شلهوب ، علي محمد ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، الطبعة الأولى، شعاع للنشر، حلب، سوريا، 2007 .
- 28 السيد علي ، عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق ، ج 1 ، ط2 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، 1986
- 29 . ووليام ،. بول . أ . سامويلسون و د. نورد هاوس ، الاقتصاد، ترجمة د. هشام عبد الله ، ط2 ، الاردن ، الأهلية للنشر ، 2006.
- 30 . السيد علي ، عبد المنعم والعيسى ، نزار سعد الدين ، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان ، دار حامد للنشر، 2003.
- 31 . السيد علي ، عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، الجزء الأول ، ط2 ، 1986.
- 32 . السيد علي ، عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطابع جامعة الموصل ، الجزء الاول ، بغداد، 1984.

- 33 . السيد علي ، عبد المنعم ، دراسة في النقود والنظرية النقدية ، بغداد ، ط 1 ، مطبعة العاني ،
1976 .
- 34 . السيفو ، وليد اسماعيل ، وآخرون ، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، الأهلية للنشر والتوزيع ،
عمان ، الأردن ، 2006 .
- 35 . شهاب ، مجدي ، أصول الاقتصاد العام "المالية العامة" ، دار الجامعية الجديدة ، جامعة
الإسكندرية ، 2004 .
- 36 . طاقة ، محمد والعاوي ، هدى ، (إقتصاديات المالية العامة) ، ط 1 ، دار المسيرة ، عمان ،
2007 .
- 37 . الظالمي ، رشيد باني ، الزراعة في العراق ، مطبعة الانباري ، الكاظمية ، 2001 .
- 38 . عبد العزيز ، أكرم ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى ،
بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
- 39 . العاني ، عماد محمد علي ، اندماج الأسواق المالية الدولية اسبابه ، انعكاساته على الاقتصاد
العالمي ، ط 1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
- 40 . عبد الرحمن ، أسماعيل وعرفات ، حربي ، (مفاهيم ونظم إقتصادية) ، ط 1 ، دار وائل للنشر
والتوزيع ، عمان ، 2004 .
- 41 . العبيدي ، سعيد علي محمد ، (إقتصاديات المالية العامة) ، ط 1 ، دار دجلة ، عمان ، 2011 .
- 42 . العربي ، علي وعساف ، وعبد المعطي ، إدارة المالية العامة ، الكويت ، بدون تاريخ .
- 43 . العصار ، رشاد والحلبي ، رياض ، النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،
2000 .

- 44 . عفر، محمد عبد المنعم ومصطفى ، احمد فريد ، الاقتصاد المالي الوصفي والإسلامي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999.
- 45 . العلي ، عادل فليح وكداوي ، طلال محمود ، اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 .
- 46 . العلي ، عادل فليح وكداوي ، طلال محمود ، اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الثاني ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1989 .
- 47 . العمري ، هشام محمد صفوت ، المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الثاني ، بغداد ، 1988.
- 48 . فوزي ، عبد المنعم ، المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، جامعة الإسكندرية - جامعة بيروت العربية ، بيروت ، لبنان ، 1971.
- 49 . فوزي ، عبد المنعم ، وآخرون ، المالية العامة ، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1970.
- 50 . كارسون ، ابرت ، ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينات وما بعدها ، ترجمة دانيال رزق ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994.
- 51 . الكتبي ، محمد بشير ، المالية العامة المعاصرة ، بدون مطبعة ، بغداد ، أيلول (2008) .
- 52 . كنعان ، علي ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2009.
- 53 . محبوب ، عادل عبد الغني ، الاقتصاد القياسي ، الموصل ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الطبعة الأولى ، 1982 .
- 54 . المحجوب ، رفعت ، الطلب الفعلي ، دراسة خاصة بالبلاد الاخذة في النمو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1980.

55. الوادي ، محمود حسين والعساف ، احمد ، الإقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2009 .

56. الوزني ، خالد واصف والدفاعي ، أحمد حسين ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2000 .

57. يحيى ، وداد يونس ، النظرية النقدية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 2001 .

ب / الرسائل والاطاريح العلمية

1. أبو زعتر، أحمد خميس عبد العزيز ، " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية " مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة 2000 - 2010 ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2012 .

2. أحمد ، داود عبد الجبار ، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية "الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختار " حالة دراسية العراق 1990 - 2007 ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، العراق ، 2010 .

3. جراح ، علي مظلوم ، تأثير الحروب والنشاط الإقتصادي على البيئة في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة القادسية ، 2010 .

4. الرفيعي ، افتخار محمد ناجي ، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2007 .

5. سعيد ، عفراء هادي ، (البنك المركزي والاقتراض الحكومي) ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، بغداد ، 2004 .

6. سلمان ، هزاع داود ، السياسة المالية ودورها في الإصلاح الاقتصادي، (مصر حالة دراسة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2009.

7. سلطان ، حسين علي ، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل " دراسة تطبيقية في الاردن للمدة 1990 - 1999 " رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2006 ،

8. شاني ، سلام كاظم ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من 1988 - 2009 ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2011 .

10 . العزاوي، ابتسام علي حسين ، تحليل أثر العوامل الاقتصادية على الطاقة الضريبية وقياسه في الاقتصاد العراقي 1985 - 1995 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، 2002 .

11. العكروب ، هشام محمد عبد الله ، عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة تحليلية في أسبابه وآثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة للعراق 1973 - 1993 ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم اقتصاد ، 1997 .

12 . القيسي ، قحطان شمران حسن ، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2005 .

ج / الدراسات والبحوث

1. أبو العيون ، محمود ، التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان 415 ، 416 ، يناير ابريل 1989 .

2. جمعة ، عبد الرحمن عبيد ومعلمة ، د. حالب كاظم ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد9 ، 2012 .
3. الحلفي ، عبد الجبار ، الإقتصاد العراقي النفط - الاختلال الهيكلي - البطالة سلسلة إصدارات مركز العراق لدراسات 30 ، 2008 .
4. حمادي ، اسماعيل عبيد ، الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، سلسلة كتب مركز العراق لدراسات 3 ، بغداد .
5. حمادي ، إسماعيل عبيد ، الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي التشخيص وسبل معالجته - رؤية في مستقبل الإقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات .
6. الدليمي ، عوض فاضل ، (عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي) مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، المجلد15 ، العدد 7 ، بغداد ، 2001 .
10. رشاد ، ندوى خزعل ، استخدام اختبار كرانجر في تقليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد 19 ، 2011 .
11. الزامل ، يوسف بن عبدالله ، وآخرون ، النقود والبنوك والأسواق المالية وجهة نظر شمولية ، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة - الإصدار الثامن عشر ، 2001 .
12. زكي ، رمزي ، الإقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مجلة عالم المعرفة ، مطابع الرسالة ، العدد 226 ، تشرين الأول ، الكويت ، 1997.
13. الزويني ، خديجة جمعة ، الفساد واثرة في الموازنة العامة للدولة ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد 73 ، 2008 .

- 14 . سالم ، سالم عبد الحسين ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003. 2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 18 ، العدد 68
- 15 . سلمان ، محمد صالح ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي 1980 - 2005 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 16 ، العدد 58 ، حزيران 2010 .
- 16 . سلوم ، حسين عبد الكريم والمهائني ، محمد خالد ، الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 64 ، 2007 .
- 17 . السيد علي ، عبد المنعم والجنابي ، وهيل عجمي ، الاقتصاد السياسي في العراق 1988-1992 ، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد الأول ، القاهرة ، 1992 .
- 18 . الصادق ، علي التوفيق ولطيفة ، د. نبيل عبد الوهاب ، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، العدد الرابع ، 1988 .
- 19 . العاني ، محمد سلطان ، تزامن التضخم والبطالة في الإقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة من 2003 - 2006 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، مجلد 1 ، العدد (4)، 2011 .
- 20 . العبدلي ، عابد بن عابد، تقرير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر، السنة التاسعة ، العدد 27 ، 2005.
- 21 . علي ، محمد مدلول ، واقع السياسة المالية في البلدان العربية ، مجلة بابل، العلوم الانسانية،كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 11 ، العدد 1 ، 2008 .

- 22 . علي ، وسام حسين ومحمود ، أسلام محمد ، سعر الصرف وآثره على التضخم في العراق للمدة من 2005 – 2009 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد للمدة 10 – 11 / 5 / 2011 .
- 23 . العنبيكي ، عبد الحسين محمد ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2006 .
- 24 . عيسى ، محمد عبد الشفيق ، أزمة النظام الإقتصادي والإجتماعي الأمريكي ، مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 17 ، العدد 4 ، الكويت ، 1989 .
- 25 . الغالبي ، عبد الحسين جليل ، وآخرون ، دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الأجنبي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء ، المجلد (5) ، العدد (20) ، حزيران ، 2008 .
- 26 . قاسم ، مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، آذار ، 2012 .
- 27 . القاضي ، حسين والعمار ، د. رضوان ، تطوير دور مصرف سورية المركزي لرفع كفاءة محاسبة الدين العام ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 25 ، العدد 5 ، 2003
- 28 . كيلي ، مرغريت ، عجز الموازنة المالية العامة والبرامج التي يدعمها الصندوق ، صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 20 ، العدد 31 ، سبتمبر 1983 .
- 29 . المهاني ، محمد خالد وسلوم ، حسن عبد الكريم ، الموازنة الفيدرالية للعراق – الاتجاهات ومعدلات النمو للإنفاق والإيرادات للفترة 2004 – 2007 ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة الثلاثون ، العدد 68 ، 2008 .

30. موسى ، خميس خلف ، الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي للفترة من 1970 – 1999 ،
مجلة العلوم الإنتاجية والإقتصادية ، جامعة الأنبار ، المجلد (1) ، العدد(1) ، 2002 .
31. نقار، عثمان والعواد ، منذر، منهجية (BOX – JENKIUS) في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ
دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سوريا ، مجلة دمشق للعلوم
الاقتصادية والقانونية ، المجلد ، 27 ، العدد 3 ، 2011 .
32. الهيبي ، احمد حسين ، واخرون ، التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة من 1990 – 2007
الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ،
جامعة الأنبار ، مجلد (2) ، العدد(3) ، 2010.

د / الندوات والمؤتمرات

1. ثويني ، فلاح حسن ، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الإشارة إلى العراق بعد 2003 ،
جامعة القادسية ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد 17 – 18 / 3 / 2009 ، المجلد
الثاني .
2. جابر ، طالب محسن وعباس ، ناجحة وعبد جواد ، فاطمة ، الآثار الاقتصادية للضرائب في
العراق للمدة (1971 _ 2005) ، مؤتمر الإصلاح الضريبي السادس للفترة (2 - 22 / 2006) ،
وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، 2006 .
3. العاني ، عماد محمد علي ، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية
الراهنة ، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .
4. العزاوي ، هدى ، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق بحث مقدم للمؤتمر العلمي
الضريبي الأول 17 _ 18 / 10 / 2001 .

5. العلي ، أحمد أبريهي ، الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي ، جامعة القادسية ، المؤتمر العلمي الأول ، 17 - 18 آذار 2009 .

هـ / المنشرات والتقارير

1. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي ، عدد خاص 2003 .

2. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، نشرات سنوية متفرقة .

3. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 .

4. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنوات متفرقة .

5. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية ، عدد خاص 2003 ، النشرة السنوية لنشرات مختلفة .

6. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العراقي ، 2008 .

7. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الأرقام القياسية ، نشرات مختلفة .

8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، أبو ظبي ، 1991 .

10. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية .

11. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، النشرات السنوية (2007 - 2014) .

12. وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية .

13. وزارة المالية ، دائرة الموازنة

1. Bach ,G.L ,MaKing Monetary and fiscal policy Brooking ,Inc ,Washing too .C.C.1971.
2. Brauninger, Michael : The Budget Deficit, Public Debt And Endogenous Growth , Hamburg _ Germany , October 2002 .
3. C. colander, David: Economics , published By Mc Grow _ Hill companies , Amen can New York , sixth Edition , 2006 .
4. dela& Bernard Laurens , “coordination of monetary and fiscal Policies “,IMF working Paper No /98/25/, March 1998.
5. Harris, Laurence ,(Monetary Theory) , MC Graw – Hill book CO , New York, 1985.
6. Jhihan ,M L . money , Baking , International Trade , and public finance , Konark publishers , put LTD , Delhi , 1996 .
7. Kogan, Richard (The Causes and Siguificance of the New Deficit figures) , center on Budget and policy Priorities , Washington , July 15 , 2003.
9. P . Charles, Kind Leberger, ((economic development)) second edition , 1995 .
- 10 . principles and &- William J . Baumol and Alan S . Blinder , macroeconomics policy , 11th ed , south – western , USA , 2009 .
- 11 . Rosen, David , (Understanding The federal Debt and Deficit) , federal Reserve Bank of New York , public In for mation Depart ment , New York , 1994 .
- 12 . RudigerDombush, Macroeconomics, 7th edition, (New York: Irwin McGraw –Hill,1998) .

- 13 . Schm ,Stepheng: Econometrics , Newyork , MC graw (1) Hill Lrmin , 2005.
- 14 . Simon, Bernier –Macroeconomic Dunod , paris , 1976.
- 15 . T. Sethi .T, Monetary Economics , New Delhi chanal and Company LTD , 1996.
- 16 . vane&J.L, H. R, Thompson, Monetarism, Theory, Evidence and policy , martin Robertson, 1979
- 17 . Weiss,John,Economic policy in Development Countnies , The Refarm Agenda , Prentice Hall, I Published , 1995.

ثالثا / شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)

1. .http :// www, ajjazeera . net . 2002، آمين شحاتة ، مصطلحات ومفاهيم

الملاحق

الملحق (1)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 1990 - 2014

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1988 = 100
1990	161.2
1991	461.9
1992	848.8
1993	2611.1
1994	15461.6
1995	69792.1
1996	59020.8
1997	72610.3
1998	83335.1
1999	93816.2
2000	98486.4
2001	114612.5
2002	136752.3
2003	181301.7
2004	230184.1
2005	315259
2006	483074.4
2007	632029.8
2008	648891.2
2009	630713.1
2010	646207.5
2011	682366
2012	723689.3
2013	737119.7
2014	753649.3

المصدر / وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة .

- الأعوام (2012 - 2014) من عمل الباحث

consequences for the economy as a whole under different conditions experienced by the Iraqi economy.

In order to verify this hypothesis, the study structure is divided into three chapters, the first dealt with the theoretical framework for fiscal policy and the budget deficit and and took the monetary impact of fiscal policy in Iraq and the third dealt with the measurement and analysis of the impact of fiscal polic in the money supply in Iraq .

Abstract

Fiscal policy is characterized as having a significant impact on economic activity, can be achieved through in thei, which the fiscal policy occupied as a method for management of national economies. As for the Iraqi economy, he won attention, many economists and researchers because of the different circumstances faced by the country, as it suffered the Iraqi economy from many structural imbalances that led to the economic performance of the decline in general, and the growing budget deficit and rising inflation and unemployment, resulting in a trend towards policy more effective you can impact the monetary variables as well as achieve consistency between and other policies, particularly fiscal policy to reach a solution optimized for impact on macroeconomic variables, for this, the fiscal policy and through its tools constitute a system of economic stability, and this is in support of the march of this policy and enhance the strength of the Iraqi economy the context of the significant challenges faced by internally and externally.

This study aims to find out the most important of fiscal policy in the Iraqi economy, and evaluating the effects and descriptive record and a variable Ms2. This study starts from the premise that fiscal policy in Iraq, with an impact on the money supply Ms2 variable, and this effect produces a positive or negative

The Ministry of higher Education & scientific research

Al-qadisiya university

**College Administration and
Economics**

Department of Economics



**he impact of fiscal policy in money
supply in Iraq for the period
(1990-2014)**

By

Hussein Majid Thamer

**Athesis submitted to the concil of the college of Adminictration and
Economics Al-Qadisiya university in partial fulfillment for the requirement
of master Degree in Economic sciences .**

Supervised

prof.Batool Mutar Ebadi(Dr)

2017 A.D

1438 A.H